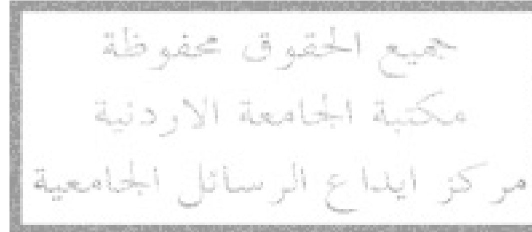
الجامعــة الأردنيــة

نمــوذج تفويض

أنا عمــاد سلمــان أبــو سنينــه، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.



التوقيع:

التاريخ:

نوقشت هذه الرسالة "النسب في العربية بين النظرية والواقع" وأجيزت
بتاريخ 2004/8/15

أعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**

الدكتور محمود حسني مغالسة **مشرفاً**
أستاذ النحو العربي

الدكتور محمد حسن عواد **عضواً**
أستاذ النحو العربي

الدكتور جعفر نايف عبابنه **عضواً**
الأستاذ المشارك في اللغويات العربية والسامية المقارنة

الدكتور حسن موسى الشاعر **عضوا**
أستاذ النحو العربي (الجامعة الهاشمية)

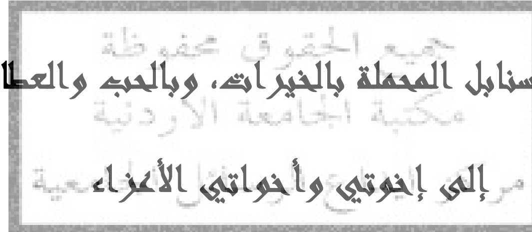
الإهداء

إلى اليد الحانية التي مضت أمامي تقتلع الأشواك من دربي.. لأصل إلى بر الأمان...

إلى والدي العزيز

إلى دفء الشتاء ... وماء الحياة...

إلى أمي الحنون



إلى السنابل المحملة بالخيرات، وبالحب والعطاء...

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى سكني ومأواي... وقلبي ودنياي...

إلى الخطيبة الغالية

إلى صحبتي ورفاق رحلتي في كل مكان

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث

عماد أبو سنينه

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور محمود مغالسة الذي لولا ملاحظاته وتعليقاته القيمة لما خرج هذا البحث على هذه الصورة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة التي تفضلت بقبول مناقشة هذا البحث وإبداء الملاحظات عليه

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الصديقين العزيزين علي البوريني وناجح صوافطة اللذين كانا لي خير معين في رحلتي مع هذا البحث

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخت الفاضلة رجاء البجة التي تحملت عناء طباعة رسالتي هذه

عماد أبو سنينه

فهرس المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة..	ب
الإهداء..	ج
شكر وتقدير...	د
فهرس المحتويات...	هـ
قائمة الملاحق...	و
الملخص..	ز
المقدمة..	1
الفصل الأول:النسب في نظر النحاة..............................	5
• المبحث الأول:التأصيل النظري للنسب	6
• المبحث الثاني: طرائق النسب	13
• المبحث الثالث: صورة الباب في كتب النحاة " التمثيل الإحصائي"	58
الفصل الثاني: صورة الباب في الاستعمال..........................	63
• المبحث الأول: صورة الباب في الاستعمال قديماً	64
أ.فرز شواهد الباب في العينة القديمة	64
ب.تصنيف القواعد وفقاً لمجموع تواترها	89
ج.القواعد ذات التواتر الأعلى	92
• المبحث الثاني: صورة الباب في الاستعمال حديثاً	94
أ.فرز شواهد الباب في العينةالحديثة	94
ب.تصنيف القواعد وفقاً لمجموع تواترها	106
ج.القواعد ذات التواتر الأعلى	110
الفصل الثالث:الموازنة بين صورة الباب عند النحاة وصورته في الاستعمال...............	112

قائمة الملاحق

النسب في العربية بين النظرية والواقع

إعداد

عماد سلمان نعمان أبو سنينه

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود مغالسة

الملخص

حاولت هذه الدراسة الموسومة بـ" النسب في العربية بين النظرية والواقع" الوقوف على صورة وصفيّة لباب النسب وفقاً لما استقرّت عليه في عينة من كتب النحو والوقوف كذلك على صورته في الاستعمال الجاري. وذلك من خلال تناوله في عينة قديمة وأخرى حديثة. بقصد معرفة أوجه اتفاق الاستعمال مع القاعدة، وأوجه افتراقه عنها. وكل ذلك من أجل بناء صورةٍ عمليةٍ وظيفية لهذا الباب كما تمثلت في كتب النحو وكما تجلت في الاستعمال.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وثلاثة ملاحق أما المقدمة فقد شملت الحديث عن مشكلة الدراسة وأهميتها، والمنهج الذي ستسير عليه في تناول الباب، كما شملت استعراضاً – في عجالة– لبعض الدراسات السابقة التي تمتُّ إلى الموضوع وإلى المنهج بصلّة.

وجاء الفصل الأول ليتضمن توصيفاً نظرياً لباب النسب وفق القواعد التي استقرّ عليها النحاة في عينة مختارة من كتبهم، ويشمل هذا التوصيف، حدّ النسب ودلالته وأقسامه وطرق صياغته القياسية، وشواذه.

أما الفصل الثاني فقد عرض لصورة الباب في الاستعمال الجاري من خلال تناوله في عينة قديمة تمثّلت في كتاب من كتب التراجم ألا وهو كتاب " الأنساب" للسمعاني، وعينة أخرى حديثة ممثّلة في عدد من الدوريات والصحف اليومية.

وقد جاء الفصل الثالث ليوازن بين الصورة النظرية للباب وصورته في الاستعمال، ومن ثم الخاتمة التي تضمنت نتائج البحث.

وأخيراً أتبعت الدراسة بثلاثة ملاحق، هي: الملحق الأول الذي تضمن إحصاء قواعد باب النسب في عينة من كتب النحاة الأصول، الملحق الثاني الذي تضمن صورة من الشواهد الواردة للأسماء المنسوبة في العينة القديمة، لتكون هذه الأمثلة معززة لما نوقش في الفصل الثاني. أما الملحق الثالث فقد بيّن القواعد الواردة في الاستعمال ومدى تواترها في كل من العينة القديمة والعينة الحديثة مقارنة بعدة من أثبتها من الكتب النحوية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

-أن باب النسب باب ضخم في كتب النحاة يمكن تقليصه واختصاره إذا استبعدت الآراء المتفردة للنحاة، التي زادت من ضخامة هذا الباب والتي لم يظهر عليها صور في الاستعمال.

-أنّ هناك الكثير من القواعد القياسية جاءت صورها مخالفة للقياس ومن هذه القواعد، قاعدة النسب إلى فعولة، فعيلة، جمع التكسير... الخ، مما يفسح المجال أمامنا للقول إنه يجوز لنا النسب إلى الصيغ السابقة على الوجهين الوجه القياسي الذي أقره النحاة، والوجه السماعي الذي يخالف رأي الجمهور.

-غاب عدد من القواعد عن الاستعمال، ومن تلك القواعد المنقوص الثلاثي، الثلاثي مكسور العين والفاء، ما كان على حرفين وضعاً معتلّ الثاني،...الخ.

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد النبيّ العربيّ الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

فإنه مما لا شك فيه أن النسب من الظواهر اللغوية المعروفة في العربية منذ القديم، وقد خصّه النحاة – القدامى منهم والمحدثون– بمباحث مستفيضة في كتبهم وتوّخوا الدقة في تقعيدهم لقواعده الصرفية، تأكيداً على أهميته وضرورته في الاستعمال.

كما يكتسب هذا الباب أهمية بالغة في لغتنا لكثرة الحاجة إليه في نسبة المسميات إلى ذواتها أو إلى أماكنها أو إلى أصحابها أو إلى صفاتها أو إلى أجناسها أو إلى عملها أو غير ذلك وفي توليد معانٍ جديدة تواكب التطورات والمكتشفات الحديثة في شتى العلوم والمعارف.

وانطلاقاً من الأهمية السابقة لباب النسب، تسعى هذه الدراسة إلى الموازنة بين الصورة النظرية لهذا الباب وصورته في الاستعمال الجاري، وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

–كيف عالج النحاة موضوع النسب؟

–ما القياسي وما السماعي فيه؟

–ما أوجه الاتفاق والافتراق بين القواعد التي وضعها النحاة وصورتها في الاستعمال؟

لذا اقتضت الدراسة التّحقق من باب النسب عند النحاة ومدى تطبيق الناس له في حياتهم اليومية من خلال عينة قديمة وأخرى حديثة، وذلك لاستصفاء أكثر القواعد وظيفيةً ودوراناً من أجل تيسير تناولها على المتعلمين، ومن ثمّ فرز القواعد ذات التواتر الأعلى في كتب النحاة ومقارنتها بالقواعد التي جرى بها الاستعمال فعلاً ورصد ما جرى على نسب التواتر في استعمال تلك القواعد قديماً وحديثاً.

إذن فإن أهمية الدراسة تتمحور حول بناء صورة لباب النسب، كما تمثّلت في كتب النحو، يلي ذلك استقراء تجليات الباب في الاستعمال القديم واستقراء تجلياته في العصر الحديث.

وحتى تتحقق الأهداف السابقة كان لا بدّ للدراسة أن تسير وفق المنهج الوصفي الإحصائي الذي يهتم بالوقوف على الظواهر الأكثر شيوعاً في اللغة الواحدة.

ويحسن هنا أن أشير إلى بعض الدراسات الحديثة التي سارت على المنهج نفسه في أبواب أخرى، ومنها:

أ.**النحو العربي بين النظرية والاستعمال**، مثل من باب الاستثناء لنهاد الموسى، وقد جاءت دراسته هذه وصفية إحصائية تقوم على تعيين قواعد الاستثناء من كتب النحو ونصوص الاستعمال الجاري، لغاية اختصار النحو وترتيب قواعده وفقاً لأهميتها العملية، حيث رصد لهذا الباب صورتين: صورته في كتب النحو التي تصف الظاهرة النحوية، وصورته في الاستعمال الجاري المتمثل في عينة من النصوص.

ومن خلال المقابلة بين الصورتين خرج بما يلي:

-أن النظرية النحوية قد اتسعت في مادة النحو إلى أضعاف أمثال حجمها في الاستعمال.

-أن بعض ظواهر الاستثناء في النصوص قد فاتت النحويين.

-أن بعض القواعد لا نصوص عليها في الاستعمال.

ب.**جهود النحاة بين النظرية والتطبيق من خلال باب الشرط** لإسماعيل عمايرة، حيث قدم لنا صورة وصفية لباب الشرط في عينة من كتب النحو، ثم حاول أن يحلل أنماط الجملة الشرطية في عينة من نصوص الاستعمال الجاري، فاصلاً المستوى الشعري عن المستوى النثري.

حيث بين مدى تكرار أنماط الجمل الشرطية في كل نصٍّ على حدة مع المقارنة بين نصٍّ وآخر، وبين النثر والشعر، وبين القواعد التي لها دوران واستعمال والقواعد التي ليس لها دوران.

ومن الدراسات التي عرضت لموضوع النسب. دراسة حسين الرفايعة بعنوان "**ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي**" التي تقدم بها لنيل درجة الماجستير من جامعة مؤتة عام 1995، فقد أفرد الباحث في رسالته جزءاً للحديث عن النسب، ومظاهر الشذوذ السماعية فيه، دون التطرق إلى التأصيل النظري للباب، لعلّ ذلك مردّه إلى محور الرسالة التي كتبها ألا وهو ظاهرة الشذوذ، فقد صرف الباحث همّه إلى تناول النسب لما له من أوجه اختلاف عند القدماء، لكثرة الصيغ المخالفة للقياس عندهم.

-دراسة رمسيس جرجس بعنوان " **النسب بالألف والنون**"، حيث ركّز الباحث في دراسته على الأسماء المنسوبة بالألف والنون، مثل:(ربّاني وروحانيّ) حيث رأى الباحث أن

نون النسب هذه لم تدخل العربية إلا على بعض أسماء نقلاً عن السريانيين والآراميين، وقد كان لها شأن كبير في عهد الأمويين والعباسيين، ولم يذكر علماء اللغة النسب بها إلا نادراً، كما ذهب سيبويه إلى أنه من نادر معدول النسب.

هذا ولم يتحدث الباحث عن الصيغ الأخرى للنسب، والتغيّرات التي تطرأ على الكلمة جراء دخول ياء النسب، كما لم يتحدث عن ناحية استخدامه في أيامنا هذه.

هيكلية الدراسة:

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة أُتبعت بثلاثة ملاحق:

أما الفصل الأول" النسب في نظر النحاة" فقد تضمن توصيفاً نظرياً لهذا الباب ويشمل حد النسب، دلالته، أقسامه، التغيرات التي تطرأ على الكلمة جرّاء إلحاق الياء، طرائق النسب، شواذ النسب.

وقد جاء الفصل الثاني ليعرض صورة الباب في الاستعمال قديماً وحديثاً من خلال عينتين قديمة وحديثة؛ أما العينة القديمة فقد تمثّلت في كتاب من كتب التراجم ألا وهو كتاب " الأنساب" للسمعاني، والعينة الحديثة ممثلة بعدد من الدوريات والصحف اليومية.

وقد جاء الفصل الثالث ليوازن بين الصورة النظرية للباب كما تمثلها النحاة، وصورته في الاستعمال كما تمثلت في العينتين القديمة والحديثة. وقد أتبع هذا الفصل بملحق يبين القواعد الواردة في الاستعمال وعدّة من أثبتها من الكتب النحوية، ومجموع الوارد منها قديماً وحديثاً، والقياسي لكل منها وغير القياسيّ.ثم جاءت الخاتمة التي تضمنت أبرز نتائج البحث.

ووجدت أن من الضروري أن أتبع هذه الفصول بملاحق تعزز ما جاء في متنها وقد جاءت هذه الملاحق على الشكل الآتي:

الملحق الأول وتضمن إحصاء لقواعد باب النسب في عينة من كتب النحو الأصول. الملحق الثاني وتضمن صورة من الشواهد الواردة في العينة القديمة لتكون هذه الشواهد معززة لما نوقش في الفصل الثاني. الملحق الثالث وتضمن القواعد الواردة في الاستعمال وعدة من أثبتها من الكتب النحوية، ومجموع الوارد منها قديما وحديثا، والقياسي لكل منها وغير القياسي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث



الفصل الأول

الفصـــل الأول

النســـب في نظر النحـــاة



المبحث الأول

التأصيل النظري للنســـــب

المبحث الثاني

طرائـــق النســــــب

المبحث الثالث

صورة الباب في كتب النحاة" التمثيل الإحصائي"

المبحث الأول

التأصيل النظري للنسب

أولاً: حدُّ النسب

النسب لغة: القرابة، وإيقاع التعلُّق والارتباط بين الشيئين، وهو مصدر نَسَبه يَنْسِبه وينسُبه نسباً ونِسبة: عزاه ووصفه وذكر نسبه، ويقال فيه النِّسبة والنُّسبة(1).

أما النسب بمعنى المصاهرة فاستخدام محدث، وقد أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وجاء في قراره "إن الاستعمال المعاصر للفظة " النسب" في معنى المصاهرة، والنسب في معنى الصِّهر، جائز من باب التوسع والتعميم"(2).

أما النسب اصطلاحاً: فهو إلحاق ياء مشددة آخر الاسم مكسور ما قبلها لتدل على نسبته إلى المجرد منها(3). والاسم المتصل بهذه الياء يسمّى منسوباً، والمجرد قبل اتصاله يسمى منسوباً إليه.

وقد اختلف النحويون في تسمية هذا الباب، فالجمهور(4) سمّاه النسب، وسيبويه سماه (الإضافة) والمبرد والعكبري(5) سمّياه التسميتين " النسب والإضافة"، وابن الحاجب أطلق عليه تسمية "النسبة"(6).

يقول سيبويه: " هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة، اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة..."(7)

أما العكبريُّ فيقول محدِّداً نوع الإضافة " باب النسب ويسمَّى إضافة " أن يضيف شيئاً إلى بلد أو قبيلة أو صناعة إضافة معنوية، كقولك مكيّ، وتميميّ، وإنما

---

(1)انظر، اللسان، والمصباح المنير، والمعجم الوسيط: مادة (نسب).
(2)انظر، محاضر الجلسات، الدورة 47، ص441.
(3)انظر: الكتاب 335/3، المقتضب 133/3، الأصول في النحو 63/3، الفوائد والقواعد ص747، الفصول الخمسون ص251، المفصل 259/1، المقرب ص408، التهذيب الوسيط ص356. حاشية الخضري 262/2، حاشية الصبان 176/4، شذا العرف ص119، النحو الوافي 658/4.
(4)انظر: السوابق في الصفحات نفسها.
(5)انظر: الكتاب 335/3، المقتضب 133/3، اللباب في علل البناء والإعراب 143/2.
(6)الكافية في النحو 163/2
(7)الكتاب 335/3.

سمِّي نسباً لأنك عرَّفته كما تعرِّف الإنسان بآبائه"[8]، والعكبري بتعريفه هذا يجري النسب مجرى الإضافة المحضة ولكن بصورة عكسيَّة، فالإضافة كما هو معلوم إلحاق اسم باسم بعده ليكتسب منه التعريف إن كان معرفة أو التخصيص إن كان نكرة، أما النسب فعلى العكس من ذلك فالياء مضافة إلى اسم قبلها ليكتسب منها التخصيص والتعريف، وفي ذلك يقول ابن يعيش: " والعلاقة بين الإضافة والنسب ملاحظة معنى، فالنسب في المعنى إلى الأب، أو القبيلة، أو البلد، إضافة حيث يتعرف بذلك ويتخصص"[1].

ولعلّ هذا ما جعل بعض[2] النحاة يعلل التسمية بالإضافة باعتبار أنها معكوسة كالإضافة الفارسية، ذلك انهم يقدّمون المضاف إليه على المضاف[3].

ويبدو أن التفسير الصحيح للإضافة المعكوسة هو أن المضاف تتغيّر حركة آخره بتغيّر موقعه الإعرابيّ،فيما يبقى المضاف إليه ثابتاً على حركة آخره، حيث يبقى مجروراً، وفي النسب العكس تماماً، فالمنسوب إليه ملازم لحالة واحدة وهي الكسر، أما الياء "المنسوب"، فيتغيّر إعرابه لتغيّر العوامل الداخلة عليه.

والصلة بين المضاف والمنسوب قوية، والدليل على ذلك أنّ المضاف من معانيه في اللغة : الملصق بالقوم المُمال إليهم وليس منهم، والذي يجمع بين المفهومين أن كلاً من طرفيهما ملتصق بصاحبه و ليس منه، كما أنّ دلالة كل من التركيبين موقوفة على لاحق طرفي ّ وبه تتغيّر دلالة الاسم المفرد إلى دلالة مركبة، ونظراً للعلاقة الوثيقة بينهما كانت ياء النسبة مشددة[4] لئلا تلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم .

وقد علّق ابن عصفور على الاختلاف في تسمية النحاة للباب – فقال:"منهم من سمّاه بالنسب، ومنهم من يسمّيه الإضافة، وهو الصحيح لأن الإضافة أعّم من النسب لأن النسب في العُرْف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يقال فلان عالم

(8)اللباب 143/2.
(1)شرح المفضل 141/5.
(2)انظر: حاشية الصبان، 176/4، حاشية يس327/2.
(3)انظر: القواعد الأساسية لدراسة الفارسية، ص65.
(4)انظر المقتضب133/3، الصبان 176/4، الخضري169/2.

بالأنساب، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسباً[5].

والحقّ عندي أن ابن عصفور قد ابتعد كثيراً فيما ذهب إليه، وقوله مردود عليه بأمور هي:-

- أنه اعتمد على العرف اللغويّ حين اعتبر أن الإضافة أعمُّ من النسب، والعرف جزء من الواقع اللغويّ وليس كلّه، بدليل أن النسب يشمل إضافة إلى ما ذكر النسب إلى المذهب و الصنعة والجنس و إلى صفة من الصفات.

-أن النسب باب صرفيّ يختلف في أحكامه و تغيّراته الصوتية عن الإضافة التي لها باب خاص منفصل في النحو. ولذا فإنّ استخدام لفظ النسب أدقّ وأوضح.

والنسبة حادثة طارئة لإفادة ارتباط بين المنسوب والمنسوب إليه سواء أكان المنسوب إليه علماً، أم قبيلة أم موطناً، أم صنفاً، أم شيئاً يراد للمنسوب، له بالمنسوب إليه علاقة وصلة[1].

ولما كانت النسبة حالة طارئة على الكلمة وليست أصيلة بها، كان لا بد لها من علامة تدل عليها ، فوقع الاختيار على الياء دون غيرها، لأنها من حروف الزيادة اللينة "الألف والواو والياء" بسبب خفتها واتساع مخرجها، وقلّة كلفتها، وهي أنيسة الطبع زيادة، إذ لا تخلو كلمة منها، أو من بعضها، فالحركات أبعاض حروف المدّ واللين، فلما احتيج زيادة حرف لغرض كانت هذه الحروف أولى على الأصل[2] وكانت الياء دون أختيها، لأنه لو اختيرت الألف لصار الإعراب تقديريا[3]، إذ يصير الاسم بها مقصوراً، وخوف التباس المنسوب بالمنسوب إليه عند النسبة إلى المقصور، ولم تكن الواو لثقلها[4]، ولما يترتب على إلحاقها ما ليس في العربية، إذ لا وجود لاسم متمكن قبله واو مضموم ما قبلها، ولذا تعيّنت الياء دون سواها.

وكانت الياء مشددة (الأولى ساكنة والثانية متحركة) لأمور:

---

(5)شرح جمل الزجاجي 453/2.

(1)انظر: حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجار بردي 99/1.

(2)انظر: شرح المفصل 141/5، والتصريح بمضمون التوضيح 360/2.

(3)انظر: حاشية الصبان 176/4.

(4)انظر: حاشية الخضري 262/2.

-عدم الالتباس بياء المتكلّم كما تقدم، كما أنها بالتشديد تثبت وتتحمل الإعراب، فلو كانت واحدة لم تتحمله، وتثقل عليها الضمة والكسرة كالاسم المنقوص إذ ما قبلها متحرك، وكانت تسقط عند التنوين، وبسقوطها يلتبس المنسوب بالمنسوب إليه، وهذا مخالف لوظيفة التركيب والدلالة كما مرّ وكُسِر ما قبلها لأمرين [1]:

الأول: أنها مدة ساكنة . وقد ضوعفت خوف اللبس كما سبق – وحركة ما قبل المدّ لا تكون إلاّ من جنسه.

الثاني: لما وجب تحريك ما قبلها "لسكون الياء الأولى" لم يفتح حتى لا يلتبس المنسوب بالمثنى المضاف إلى المتكلم ولم يضم لثقل الضمة ووجودها ملجئ إلى دور إعلاليّ يئول إلى الياء والكسرة قطعاً، فلذا كانت الكسرة دون غيرها من الحركات.

حقيقة الياء حرف هي أم اسم

يرى جمهور النحاة أن ياء النسب حرف معنى كتاء التأنيث لا موضع له من الإعراب، أما الكوفيون فيرون أنها اسم مضاف إليه في محل جر، واحتجوا بقول العرب: "رأيت التّيميّ تيمِ عديّ" بجر تيم. فقالوا إنه بدل من ياء النسب، وأجيب عنه بأنَّ التقدير صاحب تيم عديّ، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله[2]. كما أن هذه الياء حرف معنى دال على النسب، كما أن التاء حرف دالّ على معنى التأنيث وليست كناية عن مسمّى، فيكون لها موضع من الإعراب، كذلك الاسم الذي له موضع من الإعراب هو الذي يتعذر ظهور الأعراب في لفظه، فيحكم على محلّه، والياء المشددة في النسب ليست كذلك، إذ تظهر عليها حركات الإعراب وهو الصحيح.

<u>ثانياً : دلالة النسب :</u>

للنسب دلالات متعددة[3]، لأنَّ النسبة تجعل الاسم المنسوب دالا على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي الانتساب إلى المجرد منها من حيث الوصف كصيغ الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهّة. وتخصّص الصفة المعينة الموصوف فيدل به مثلاً على:

1-الجنس نحو عربيّ، حيوانيّ، نباتيّ.

---

(1)انظر: المقتضب133/3.
(2)حاشية الصبان 176/4. التكملة ص50.
(3)الصرف الوافي، ص176.

2-الموطن نحو مصريّ، سوريّ، سعوديّ.

3-الدين نحو إسلامي، مسيحيّ، يهوديّ.

4-الحرفة نحو زراعيّ، صناعيّ، تجاريّ.

5-صفة من الصفات نحو ذهبيّ، بحريّ، نهريّ،

6-غير ذلك من الدلالات.

ولا يعني هذا أنّ كلّ اسم في العربية مختوم بياء مشددة –اسم منسوب– فقد تزاد الياء المشددة لغير النسب. سواء أكانت هذه الزيادة لازمة أم غير لازمة،فتزاد

أ- **للوحدة :** فتفصل الياء بين الواحد وجنسه، نحو(روميّ، تركيّ، نبطيّ) واحد روم، ترك، نبط[(1)].

ب- **لغير النسب:** نحو قمريّ*، كُرْكيّ**،كُرسيّ، بَرْديّ***، فالياء زائدة في كل منها زيادة لازمة، إذ إنّ سقوط الياء يصير اللفظ لا معنى له.

ج- **للنسب غير المتجدّد**[(2)]: نحو (مَهْريّ، بُخْتيّ، مجيديّ)[(3)] فالياء في الأصل مزيدة للنسب إلى مُهْرة، وبُخْت، ثم كثر استعماله حتى تنوسي النسب،و أهمل وصار (المهريّ) اسماً للنجيب من الإبل مطلقاً، و(البُخْتيّ) اسماً لكل جمل قويّ، و(المجيديّ) اسماً لتلك العملة، دونما نظر إلى أصله، أو تفكير في نسبته.

د- للمبالغة والتأكيد: وتزاد الياء المشددة على الصفة مبالغة وتأكيداً، أو على غيرها للسبب نفسه، وإن لم يطرد هذا الاستعمال، فيقال، (الكبيريّ و الجليليّ)في الكبير والجليل، ووجه المبالغة أنهم لما رأوا المنسوب كاملاً في معناه، ولم يجدوا شيئاً ينسبونه إليه أكمل منه في معناه، نسبوه إلى نفسه[(4)].

قال الأصمعيّ :"الشيء إذا فاق في جنسه قيل له:"خارجي" وتفسير هذا أنه لما خرج من معهود حاله، أخرج عن معهود لفظه ...[(5)] "، والعرب تقول:" أحمريّ، دوّاريّ"

---

(1)يلحظ أن النسب إلى اسم الجمع نحو ترك، روم يلتقي مع مفرد هذه الأسماء
*طائر مغرد، ** طير مائي *** نبات مصري قديم كان يكتب على ورقة.
(2)النحو الوافي 658/4.
(3)المَهْريّ: الجمل المنسوب إلى مَهرة وهي حي باليمن، والبختيّ: إبل خراسانية، والمجيديّ: عملة نقدية.
(4)انظر: شرح الشافيّة للرضي، 9/2 حاشية.
(5)الخصائص 48/3.

بزيادة الياء على الصفة إشباعاً في المعنى، واحتياطاً وتوكيداً، ومنه قول العجاج(من الرجز):

أَطَرَباً وَأنْتَ قِنِّسريُّ وَالدَّهْرُ بالإنسان دَوَّاريّ[1]

قال أبو الفتح:(...وياءا الإضافة إذا لحقتا الصفة قوتا معناها[2] ". والأمثلة على ذلك كثيرة، أورد السيوطيّ عدداً منها في كتابه "المزهر"[3].

ثالثاً: أقسام النسب:

النسب قسمان، حقيقيّ وغير حقيقي، فأما الحقيقي فهو ما دل على النسب إلى الجنس أو الدين أو الوطن أو النوع، وقد سبق التمثيل عليه، وأما غير الحقيقي فهو ما لم يدل على النسب إلى شيء من ذلك، وإنما يكون اللفظ المنسوب إليه هو نفسه المنسوب نحو كرسيّ، شافعيّ، فلا يخرج إلى حيّز الصفة التي خرج إليها المنسوب.

رابعاً : التغيّرات التي تطرأ على الاسم المنسوب إليه :

أجمع النحاة[4] على أن التغيّرات التي تطرأ على الاسم لحظة إلحاق الياء المشددة ثلاثة هي :

1-**تغيُّر لفظيّ**: متعلق ببنية الكلمة، وهو زيادة ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها لتكون مناسبة للياء، ونقل الإعراب إلى تلك الياء، وقد يحدث ببعض الأسماء، حذف أو قلب أو إبدال أوردٌ محذوف، وفي ذلك يقول سيبويه:"واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه مالم يكن"[5].

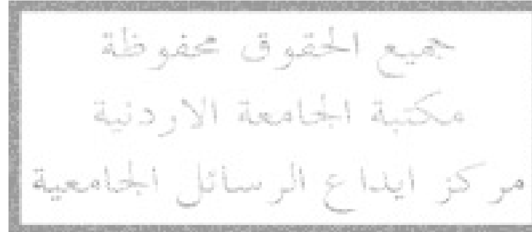
2-**تغيّر معنوي**: وهو صيرورته اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه.

---

(1)ديوان العجاج 480/1، والدواريّ كثير الدوران والتقلب من حالة إلى حالة.
(2)الخصائص107/3.
(3)بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه 250/2، 251 تحت عنوان ذكر ما جاء على لفظ المنسوب
(4)انظر مثلاً حاشية الخضري 262/2، وحاشية الصبان 177/4، شرح التصريح على التوضيح 587/2، شذا العرف 119، 120.
(5)الكتاب 335/3.

3-تغير حكميّ: وهو معاملتـــه معاملـــة الصـــفة المشـــبهّة فـــي رفعـــه الظـــاهر والمضـــمر باطّراد، ومرفوعه حينئذ يكون فاعلاً للصـــفة المشـــبهة: نحـــو: زيـــد قرشـــيّ أبـــوه وأمـــه مصريّة. فأبوه فاعل لـــ قرشيّ، ومصريّة رافعة لضمير مستتر تقديره هي .

ومن التغيرات الحكمية أيضاً:صيرورته نكرة- ولو كان المنســوب إليــه علمــاً-فتدخلــه أداة التعريف، في المفرد والمثنى والجمـــع، فيقـــال:" المصـــريّ، المصـــريّان، المصـــريون" وفي إفادة التخصيص والتوضيح، كما تفيد الصفات[1] .



(1)حاشية ابن جماعة ص99.

المبحث الثاني

طرائق النسب:

النسب كما أصبح معروفاً هو إلحاق ياء مشددة آخر الاسم مع كسر ما قبلها، ولكنّ إلحاق هذه الياء قد يستتبع بعض التغيرات المختلفة المتعلقة بنوع الاسم المنسوب إليه، وتشمل هذه التغيرات اللفظية الحذف، والقلب، والإبدال، أورد المحذوف، وقد ارتأيت في العرض لطرق النسب الحديث عنها تبعاً للتغيرات تلك، لما لهذه الطريقة من سهولة ويسر في الطرح، ولأنها تضمّ غير باب تحت مسمى واحد ومسايرة للنحاة في طريقتهم لمناقشة الباب.

النسب إلى المختوم بتاء التأنيث

إذا نسبت إلى الاسم المختوم بتاء التأنيث، حذفت منه التاء[1] و ألحقت ياءي النسب وكسرت ما قبلها فتقول في: كوفة كوفيّ، مكّة مكّيّ ،فاطمة فاطميّ ، أما إذا كان المنسوب إليه اسماً مؤنثاً زيدت تاء التأنيث بعد ياء النسب ، لتدلّ على تأنيثه لا على تأنيث المنسوب إليه، فتقول امرأة عربية مصريّة قاهريّة أما السبب وراء حذف التاء، فحتّى لا تقع هذه التاء في حشو الكلمة، وحتى لا تجتمع تاءان للتأنيث عند النسب إلى المؤنث، فلا يجوز أن تقول في امرأة منسوبة إلى البصرة بصرتيّة، وكذلك في الرجل المنسوب إلى الكوفة كوفتيّ[2].

وقد حذفت التاء أيضاً نظراً للتشابه الكبير بينها وبين ياء النسب، فكلتاهما تفرّق بين الواحد وجمعه، فتقول في تمر تمرة للمفرد، وفي عرب عربي للمفرد، وكلتاهما لا تجيء إلا متطرفة لتصير حرف الإعراب، وتجعل ما قبلها حشواً في الكلمة ولهذا لم يجمع بينهما، وحذفت التاء وأقرّت الياء لتدلّ على المعنى الجديد[3].

---

(1)حاشية الصبان 178/4.
(2)انظر: أسرار العربية ص369، 370.
(3)انظر: شرح مُلحة الإعراب ص280.

النسب إلى المقصور :-

وهو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة*

وعند النسب إليه ينظر إلى ألفه فإن كانت ثالثة تقلب واواً، وتضاف علامة النسب فتقول في فَتى، رَحى، ربا: فَتَويّ، رَحَوِيّ، ربَوِيّ[1] .

وإن كانت بعد الألف الثالثة تاء مربوطة تحذف أولاً ثم تقلب الألف واواً فتقول في حياة*، نواة، حيويّ، نوويّ.

وإنما أبدلت الألف دون حذف إبقاءً للاسم على أقل المنسوبات أصولاً، وكذلك قلبت إذ لو بقيت بذاتها لحذفت لالتقاء الساكنين، فالألف المقصورة ساكنة والياء الأولى في ياء النسب المشددة ساكنة أيضاً، وساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب[2].

وقلبت واواً لأنها لو قلبت ياءً لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث ياءات وذلك مستثقل فعدلوا عن الياء إلى الواو لأنها أبعد عن اجتماع الأمثال دون الالتفات إلى أصل الألف أواوهو أم ياء،"فصار اللفظ في النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحداً"[3].

أما إن كانت ألف المقصور رابعة، فينظر في حركة الثاني وسكونه عند النسب، فإن كان الثاني متحركاً كقولك بردى جَمَزى كندا تحذف الألف وتلحق ياء النسب فتقول فيما سبق بَرَديّ، جَمَزِيّ، كَنَديّ. وقد حذفت الألف لتوالي الحركات، وحركة الحرف الثاني بمنزلة حرف في الكلمة، فصارت الألف في حكم الألف الخامسة والألف إذا كانت خامسة وجب حذفها[4].

فإن كان المقصور الرّباعي ساكن الثاني ففي النسبة إلية ثلاثة أوجه :

الأول: حذف الألف[5] إن كانت زائدة للتأنيث فتقول في حُبْلى سَكْرى وبُشْرى حُبْليّ وسَكْريّ وبُشْريّ. ويؤكد هذا الوجه كلام ابن مالك في ألفيّته حين يقول[6]:

---

*شرح ابن عقيل 104/2.

(1)انظر: الكتاب 342/3، الأصول 65/3.

*من الخطأ الشائع في النسب إلى حياة حياتيّ. الصرف الوافي ص180.

(2)انظر: أسرار العربية ص269.

(3)المقتضب136/3.

(4)انظر شرح المفصل 150/5.

(5)انظر الكتاب 352/3، المقتضب 147/3، حاشية الخضري 263/2.

(6)حاشية الصبان178/4.

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَن   فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَن

الثاني: وهو قلب الألف واواً، فتقول في حُبلى حُبلويّ دُنيا دُنيويّ إن كانت زائدة للتأنيث وأعشى ملهى أعشويّ ملهويّ للمنقلبة عن أصل ، و آرطى معزى آرطويّ معزويّ الزائدة للإلحاق، وبنها حيفا بنهويّ حيفويّ للألف البنائية(التي بُنيت عليها الكلمة).

الثالث: وهو قلب الألف واواً وإضافة الألف قبلها[1] فتقول فيما سبق حبلاويّ، ملهاويّ، دنياويّ، وهذه الطريقة شاعت في الاستعمال المعاصر .

وقد حذفت الألف في الوجه الأول منعاً لالتقاء الساكنين فهي ساكنة والياء الأولى من ياء النسب ساكنة وساكنان لا يلتقيان وهذا الوجه أجود باعتبار الألف زائدة للتأنيث والزيادة مدعاة للحذف.

يقول سيبويه (هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً زائدة لا ينوّن وكان على أربعة أحرف، وذلك نحو حُبْلى ودِفْلى فأحسن القول فيه أن تقول: حبليّ ودفليّ لأنها زائدة لم تجئ لتُلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف)[2].

وقد قلبت الألف في الوجه الثاني، لأن الحرف الثاني ساكن والساكن بمنزلة الميت المعدوم فصار شبيهاً بما ألفه ثالثة، فقلبت الألف واواً كما قلبت في الثلاثي المقصور.

وهذا الوجه جيّد كذلك باعتبار الألف أصلية أو منقلبة عن أصل، والتي للتأنيث والبنائية شبيهتان بالأصل في لزوم الكلمة في التصغير، والملحقة كذلك في حكم الأصل.

أما الوجه الثالث فقلبت الألف واواً وزيدت الألف قبلها تشبيهاً لها بالممدود، وهذا الوجه أضعف الأوجه[3].

---

(1)انظر: النحو الوافي 662/4.
(2)الكتاب 352/3.
(3)انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 148/2.

فإن كان المقصور زائداً على الرباعي (خماسياً فما فوق) فعند النسب إليه تحذف ألفه وتضاف ياء النسب، فتقول في حُبَارى حُبَاريّ، مرتجى مرتجيّ، قَبَعثَرى* قبعثريّ، وقد حذفت الألف لزوماً دون الالتفات إلى طبيعتها، فهي للتأنيث في حبارى، ومنقلبة عن أصل في مرتجى وللتكثير في قبعثرى وللإلحاق في مسلنقى**، والسبب وراء حذفها وجوباً للتخفيف لطول الاسم، فقد أجمعوا على جواز حذفها في الرباعي، والرباعي خفيف نسبياً، وكلما ازدادت الحروف كثرة كان الحذف أحرى، فما زاد يلزمه الحذف[1].

ويتبيّن من هذا أن العرب تسعى دائماً للتخفيف على اللسان لتسهيل النطق ، حتى تكون الإبانة والإفصاح الذي يفضي إلى الإفهام .

كما تبيّن أيضاً أن ألف التأنيث ليست كتائه، إذ يجب الحذف في التاء دون الألف التي يجوز فيها الحذف والقلب، والذي يظهر من ذلك أن التاء علم التأنيث، وليست الألف كذلك فالتاء لا تكون إلا للتأنيث ولو لفظاً كما في طلحة ونحوه بخلاف الألف فقد تكون منقلبة عن الأصل، أو للإلحاق، أو بنائية، لأنها في حال عدم الحذف تنقلب إلى حرف آخر كالواو مثلاً في "حبلويّ"، فلا يكره وقوعها في الوسط وقوع التاء[2].

أما إن كانت الألف خامسة بعد ياء مشددة مثل محيّا(علم أو اسم مفعول من حيّا**)** فالنسبة إليه تكون بحذف الألف لتصبح محيّ، ثم تحذف الياء الأولى، وتقلب الثانية ألفاً ثم واواً ثم تضاف ياء النسب فتقول محويّ في الاسم المنسوب[3].

أما المقصور فوق الرباعي فقد أقرَّ سيبويه حذف الألف منه عند النسب – وعلى هذا جمهور النحاة – إلا يونس[4]، فقد جوّز فيما ألفه خامسة منقلبة عن أصل وقبلها حرف صحيح مشدّد – الحذف والقلب واواً كالألف الرابعة فقال في مثنّى مثنويّ مفدّى مفدويّ ....، وحُجَّته في ذلك أن المضعف في حكم الحرف الواحد، فكأنَّ الألف رابعة، إذ كان المدغم أخفّ عليهم من إظهار الحرفين.

---

*القبعثرى: عظيم الخلق، والألف فيه لتكثير الكلمة ليست للتأنيث ولا للإلحاق.
** مسلنقى: الملقيّ على الظهر
(1)انظر: المقتضب 148/3، شرح المفصل 150/5، والجار بردي ص111.
(2)انظر: ابن جماعة ص101.
(3)انظر الخصائص 93/2
(4)انظر: الكتاب356/3.

وألزمه سيبويه* أن يجوّز في الألف الخامسة التي للتأنيث القلب أيضاً نحو عِبِدّى**، زِمِكّى*** فيقول عبّدويّ وزمكّويّ. ولم يقله أحد فقد أجمعوا فيه على وجوب الحذف. والصحيح أن مذهب سيبويه والجمهور أولى بالأخذ ليسره وسهولته ليجري الباب على سَنَنٍ واحد.

النسب إلى المنقوص[1]:

والمنقوص لا يخلو أن يكون ثلاثياً أو رباعياً أو زائداً على الرباعي.

أ-**المنقوص الثلاثي نحو عمٍ**، وشجٍ ورضٍ وندٍ عند النسب إليه يجب رد لامه المحذوفة للتنوين وقلب كسرة عينه فتحة ، ومن ثم قلب يائه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لتصبح عما، شجا، رضا، ندا، وأخيراً قلب الألف واواً كما في المقصور الثلاثي لتصبح عند النسب عموي[2]، شجويّ، رضويّ، ندويّ .

ب-والمنقوص الرباعي نحو قاضٍ، داعٍ، هادٍ ينسب إليه بطريقتين :

الأولى: حذف الياء وإلحاق ياء النسب المشددة فتقول في قاضٍ، داعٍ،هادٍ قاضيّ، داعيّ، هاديً.

والطريقة هذه هي الأفصح والأجود، والتي سار عليها جمهور النحاة بسبب أن ياء المنقوص ساكنة والقياس حذفها تبعاً لذلك لالتقائها بأولى ياءي النسب الساكنة وقد علمت فيما سبق أن الألف الرابعة تحذف -جوازاً- إن كان الثاني ساكناً، فالياء الرابعة - أولى بالحذف لأن الألف أخفّ منها[3].

الطريقة الثانية: قلب الياء واواً،مع فتح ما قبلها، فيقال قاضويّ، داعويّ، هادويّ. والقلب شاذٌ وإن جوّزه جماعة مستشهدين على كلامهم بقول الشاعر[4]

---

*انظر :الكتاب3/356
*العِبِدَّى: اسم جمع للعبيد، ** الزمكّى: أصل ذنب الطائر
(1)ما كان في آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة.
(2)انظر الكتاب3/343.
(3)انظر الكتاب3/340، 341، والرضي 2/45.
(4)وهو ذو الرمّة، انظر ملحقات ديوان ذي الرمة 665، والمحتسب 1/134، وابن يعيش5/151، والمقرب 419، والعيني 4/538، والتصريح 2/329، والأشموني 4/180، واللسان(حنا)، وفي الديوان والكتاب الدوانيق بدل الدراهم

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا   دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيّ وَلا نَقْدُ

والشاهد فيه "الحانويّ" في النسبة إلى الحانة على غير قياس ، والقياس حانيّ[1] .

ويرى ابن يعيش أن أصل حانة: حانية لأنه من الحنو، كأنها تحنو على من إليها لاجتماعهم على اللذاذة[2].

هذا على السماع أما القياس فقد قاسوا الرباعي المنقوص على الثلاثي المنقوص من نحو شج ، فهذا الرباعي ساكن الثاني حانة (حان) والساكن كالميت المعدوم . فصار كالثلاثي فتقلب الياء ألفاً ثم واواً.ثم تضاف ياء النسب فتصير حانويّ.

ولربما كان الحانوي في البيت السابق منسوباً إلى الحاناة ،والحاناة و الحانوت والحانية أسماء تطلق على دكان الخَمّار[3]. وعلى هذا فالاستشهاد بحانويّ صحيح لا إلى حانة بل إلى حاناة باعتباره اسماً رباعياً مقصوراً ولو بوجه من الأوجه.

والطريقة الأولى "الحذف" في المنقوص الرباعي هي المختارة سماعاً و قياساً.

ويلحق بالمنقوص الرباعي وزن (تفعلة) مصدر الفعل (فعَّل) معتل اللام مثل تزكية، تربية، تنمية، تصفية، تحلية، وفي النسب إليه تحذف تاؤه اتباعاً للقاعدة، فيصبح عندها على هيئة منقوص رباعي تزكي، تربي، تنمي، تصفي، تحلي ساكن الثاني.

والساكن كالميت المعدوم فصار كالثلاثي، وحينها تقلب الياء الفاً ثم واواً تزكي تزكى تزكو ثم تلحق ياء النسب فتصير تزكويّ، تربويّ، تنمويّ، تحلويّ، تصفويّ.

يقول سيبويه[4]: " وتقول ... إذا أضفت إلى رجل اسمه يرمي يرميٌّ كما ترى: وقال الخليل:من قال في يَثْرِب (يَثْرَبي) وفي تَغْلِب (تَغْلَبي) ففتح مُغيِّراً فإنه إن غير مثل(يرمى) على ذا الحد قال (يرموي) كأنه أضاف إلى يرمي .

---

(1)الكتاب 341/3.
(2)شرح المفصل 151/5.
(3)انظر: المعجم الوسيط مادة (حنا).
(4)الكتاب 340/3، 341.

ويندرج تحت هذا الوزن **(تفعلة) المهموز** نحو تعبئة، تهنئة، تخطئة. فعوملت الهمزة معاملة الياء الأصلية، فتقلب واواً ثم تلحق ياء النسبة فيقال: تعبويّ، تهنويّ، تخطويّ .

ج-المنقوص فوق الرباعيّ: وهو ما كانت فيه الياء خامسة أو سادسة، نحو المشتري، المرتضي، المستدعي، المتعالي، فالنسب إليه يكون بحذف الياء وإلحاق ياء النسب المشددة وذلك لطول الاسم وفراراً من اجتماع الياءات[1]، فتقول في الكلمات السابقة حين النسب المشتريّ، المرتضيّ، المستدعيّ، المتعاليّ.

أما إن كانت قبل ياء المنقوص الخماسي ياء مشددة نحو "المحيّي" ففي النسب إليها وجهان:

الأول : حذف اللام والإبقاء على الياء المشددة فيقال عند النسبة المحيّيّ وهذا الوجه أجود عند المبرد، فراراً من اجتماع حذفين، وإن تكررت فيه الياءات.

قال:" والاختيار عندي"محيّيّ" بأربع ياءات، لأني لا أجمع حذفاً بعد حذف "[2].

الثاني: حذف الياء الأولى الساكنة مع حذف اللام، فتقلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب واواً وتضاف ياء النسب لتصبح محويّ.

قال ابن يعيش : يحذفون الياء الأولى من محيّي، فتبقى (محي) فتنقلب الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيصير محى كهدى، فيقولون محويّ كهدويّ[3].

وعندي أن الوجه الثاني هو الأجدر بالأخذ لسهولة النطق وللفرار من اجتماع الياءات وقياساً على أميّة أمويّ محيّي محويّ .

---

(1)انظر الكتاب 340/3، التصريح 591/2.
(2)ابن جماعة، ص112.
(3)شرح المفصل 153/5.

النسب إلى ما آخره حرف علّة من غير المقصور والمنقوص:-

أولاً: ما آخره ياء نحو ظَبْي، عُرْي، دُمْية، لِحْية، بُغْية، بِنْية، والمجرد من التاء لا تغيير فيه عند النسب إليه فتقول ظبييّ، عُرْييّ، ولا حرج باجتماع الياءات لحصول الخفة بسكون العين قبل الياء، والياء إن سكنّ ما قبلها جرت مجرى الحرف الصحيح(4).

أما ما فيه التاء فقد اخْتُلف فيه، فالخليل وسيبويه يُجْريان هذه الأسماء مجرى لا تاء فيه فينسبون إلى دمية دميّ بحذف التاء منه، وفي بنية بنييّ فلا فرق عندهما بين المختوم بالتاء والمجرّد منها.

لكنّ يونس* يفتح العين بعد حذف التاء، لتخفَّ الكلمة بقلب الياء ألفاً ثم واواً، فيقول في النسب الى دُمْية دُمَويّ، بِنْية بنَويّ، والذي دعا يونس إلى ذلك أن التغيير بحذف التاء جرّأه على التغيير بالفتح، وقصد التخفيف بقلب الياء ألفاً ثم واواً والفرار من اجتماع الياءات والكسرة، وبقصد الفرق بين المذكر والمؤنث ولسماعه قولهم في النسب إلى القرية و بني زِنْيَة وبني البطية، قَرويّ، زنويّ، بطويّ.

ومثل هذا عند الخليل وسيبويه (1)شاذٌّ لا يقاس عليه، فاسْتُقِرّ على أن حرف العلّة إن سكن ما قبله جرى مجرى الصحيح ، فينسب إليه من غير تغيير سوى حذف التاء من المؤنث ، والقياس قَرييّ ، زِنْييّ و بِطْييّ عندهما .

والمبرّد(2) أيضاً أكدّ قول سيبويه، كما ردّ قول يونس، فيقول "فإن كان على فَعل وفِعل جرى مجرى غير المعتل، وذلك أنه يسكَّن ما قبل آخره، فيقع عليه الإعراب كما يقع على غير المعتلّ. هذا ظبي، و دلو، ونحي* وجرو فاعلم. على هذا يجري جميع هذا، فإذا نسبت إليه قلت ظبييّ ونحييّ، وكذلك أن لحقت شيئاً منه الهاء، لأن ياء النسب تعاقب هاء التأنيث، فكل ما نسبت إليه فالهاء ملغاة منه، فكأنه لم تكن هاء ....، فأما قول يونس في النسب إلي ظبية ظبويّ فليس بشيء، إنما القول ما ذكرت لك".

---

(4)المصدر نفسه من الصفحة ذاتها.

*انظر: الكتاب 347/3

(1)المصدر نفسه346/3

(2)المقتضب 137/3.

*النِّحْي: سقاء السّمن

والراجح عندي رأي سيبويه ومن تبعه في النسب إلى ما آخره ياء من الثلاثي فلا تغيير على الكلمة عند النسب، فتقول في ظبي ظبييّ، وفي ظبية ظبييّة للمؤنث، ولا فرق بين المذكر والمؤنث عندها –لا كما زعم يونس– إلا بإلحاق تاء التأنيث.

وندرك بعد ذلك انحراف المحدثين في استعمالهم (بنيويّ) في النسبة إلى بِنية والصواب بنييّة وهي شائعة حتى عند المتخصصين[3].

ويلحق بالسابق ما كان على زنة (فَعْل) مثلّث الفاء من الثلاثي صحيح العين ساكنها ولامه واو مثل دَلْو، قِنْو، نَحْو، عُرْوة، قِشْوة، رِشْوة، كِسْوة.

فالنسب إليه كالنسب إلى ما لامه ياء، فالمجرد من التاء ينسب إليه دون تغيير اتفاقاً فيقال دَلْويّ، قِنْويّ، نَحْويّ، وأما المختوم بالتاء فلا تغيير عليه غير حذف التاء منه فتقول في رِشْوة رِشْويّ و رِشْويّة للمؤنث.

أما يونس* فقد خالف الجمهور وذلك حين فتح عين الكلمة فقال في رشوة عند النسب رشويّ للتفريق بين المذكر و المؤنث، وحملاً للاسم المختوم بالواو على الاسم المختوم بالياء. وقد ضعف مذهبه هذا لأنّ في الفتح ثقلاً لا داعي له، كما لم يرد به سماع على ما مرّ به اليائيّ[1]. وعلى هذا فقولهم في النسبة إلى (البدو) بدويّ شاذٌّ على مذهب يونس ففتح العين مقصور على ذي التاء[2]. والقياس في بَدْو بَدْويّ. على الرأي الراجح.

ثانياً: النسب إلى الثلاثي معتل العين واللام وفيه صورتان

الأولى: الثلاثي الذي آخره ياء مشدّدة نحو (حيّ، طيّ، ليّ) عند النسب إليه نفك الإدغام ونرد الياء إلى أصلها، فإن كان واواً ردّت، وإن كان ياءً بقيت مع فتحها، فتنقلب الثانية ألفاً ثم واواً، فتقول في الكلمات السابقة: حيويّ، طوويّ،لوويّ. وفي ذلك يقول ابن مالك[3]:

---

(3)مثل قولهم" الهيكل البنيويّ للنحو العربي" د. تمام حسان (الأصول ص65)، و (الخطيئة والتكفير من البنيويّة إلى التشريحية) كتاب د. عبد الله الغذامي الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ط4، 1998.

*الكتاب348/3.

(1)انظر: شرح المفصل 153/5.

(2)انظر: الكتاب 348/3، المقتضب 137/3، والرضي 48/2، ابن جماعة 113.

(3)حاشيّة الخضري 65/2، حاشية الضبان 182/4، 183.

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثانيه يَجِب   وَارْدُدْه وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قِلِب

وإنما حُرِّك الحرف الأول من "المدغم"، وإن كان في الأصل ساكناً، لأنه يجب فك الإدغام توصلاً إلى الفرار من اجتماع أربع ياءات في الثلاثي، وكانت الحركة فتحة لإيجاد المقتضى لقلب ما بعدها ألفاً ثم واواً فتخفُّ الكلمة. وعن التحريك بالفتح قال سيبويه[4]: " وحرّكت الياء لأنه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة، فإن أضفت إلى ليّة قلت لوويّ، لأنك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حيّة فلما حركتها رددتها إلى الأصل كما تردها إذا حركتها في التصغير، ومن قال أميّيّ قال حيّيّ. وكان أبو عمرو يقول حيّيّ، وليّيّ، وليّة من لويت يده ليّة".

ويفهم من هذا أنهم كانوا ينسبون إلى السابق على الشذوذ غير مبالين بالثقل من اجتماع الياءات، ولعلّهم كانوا يستندون في ذلك إلى السماع. فمن أين أتى أبو عمرو بن العلاء بهذه النسبة إن لم يكن قد سمع بها؟

الثانية: الثلاثي الذي آخره واو مشددة، نحو" دوّ*، **كوّ، كوّة**، **بَوّ*****، جوّ"، فالنسب إليه بدون تغيير[1]سوى حذف التاء مما هي منه، فيقال دوّيّ، كوّيّ، بوّيّ، جوّيّ، وبقيت الواو مشددة لعدم استكراهها مع الياء المشددة، فالتغاير مخفف للثقل، واجتماع المكروهات المختلفة أخفّ من اجتماع المكروهات المتماثلة[2]. وأما قول ذي الرمة(من البسيط)[3]:

دَاوِيَّةٌ وَدُجَى لَيْلٍ كَأَنَّهُمَا   يَمٌّ تَرَاطَنَ في حَافَاتِها الرُّوْمُ

والشاهد فيه داويّة في النسبة إلى دوّ، والأصل أن يقول دوّيّ فقد اختلفوا (أي العلماء) في تخريج شاهده، فبعضهم رأى أنه أبدل من الواو الأولى ألفاً لانفتاح ما قبلها مستغنياً بأحد الشرطين دون الآخر على الشذوذ، وقيل إنه بنى من الدوّ اسماً على زنة فاعلة فصارت في التقدير(داووة)، فقلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصارت(داويّة) ثم نسب إليها[4]، وحُذفت لام الكلمة كما يقال في قاضية قاضيّة.

---

(4)الكتاب 345/3.

*الدوّ: المفازة. ** الكوّة: الثقب في الباب أو في البيت *** البوّ: دمية.

(1)انظر:شرح المفصل154/5.

(2)انظر: ابن جماعة ص113.

(3)ديوانه ص410، وانظر سر صناعة الإعراب670/2، شرح شواهد الإيضاح435، وشرح المفصل154/5.

(4)انظر: شرح المفصل 154/5.

النسب إلى ما آخره ياء مشددة بعد حرفين، نحو غنيّ، عليّ، تقيّ، نبيّ على زنة فعيل، فالياء الثانية أصلها ياء أو واو اجتمعت مع ياء فعيل فأدغمت أو قلبت.

وفي النسب إليه تحذف ياؤه الأولى(الزائدة) وجوباً وتقلب كسرته فتحة، وتقلب ياؤه الأخيرة(اللام) ألفاً ثم تقلب الألف واواً، فيقال فيما سبق غنويّ، علويّ، تقويّ، نبويّ. ويقال في النسب إلى قويّة، سويّة، طويّة من الوزن المختوم بالتاء قوويّ، سوويّ، طوويّ.

وقد جرت تحيّة مجرى طويّة فعوملت معاملتها في النسب فتقول تَحَويّ[1] ويفهم من السابق أنه لا فرق بين المذكر والمؤنث، حيث عورض التفريق بالثقل المفرط من اجتماع أربع ياءات وكسرتين فأوثر التخفيف النطقي على الفرق[2].

أما ما جاء مختوماً بياء مشددة على زنة فُعَيل مثل قُصَيّ، ومؤنثه قُصَيّة وكذلك أُميّة فالنسب إليه قصويّ، وأمويّ[3]، ومن العرب من يحتمل الثقل ويقول أميـيّ، وقصييّ، ووجه ذلك أن الياء المشددة يقع عليها الإعراب فصارت شبيهة بالصحيح، فالنسب إليها كالنسب إلى الصحيح.

فحدث فيها – من حذف الياء الأولى وقلب الثانية ألفاً ثم واواً – ما حدث بسابقاتها، للسبب نفسه، وهو استثقال اجتماع الياءات.

فإن كان كلٌّ من العين واللام معتلاً نحو " نويّة، حُيَيّة" فالنسب إليها بالحذف كذلك، فتقول نوويّ، حيويّ.

النسب إلى ما ياؤه مشددة بعد ثلاثة أحرف نحو مرميّ، مرضيّ، مهديّ، أغنيّة، أمنيّة، أضحيّة، والياء الأولى في كل منها زائدة، والثانية أصلية أو منقلبة عن أصل، وفي النسب إليه طريقان:

---

(1)يرى ابن يعيش رأياً آخر فيها، فالمحذوف عنده هو الياء الثانية (اللام)، فصارت(تحيّة) مثل (عميّ) في اللفظ، فتقلب إلى تحاة ثم نسبوا إليها فقالوا : تحويّ، انظر: شرح المفصل 148/5.

(2)نفسه، في الصفحة نفسها.

(3)الكتاب 344/3.

أ-**حذف الياء الأولى الزائدة الساكنة، وقلب الثانية واواً**، فيقال عندها مرمويّ، مرضويّ، مهدويّ، أغنويّ، أمنويّ، أضحويّ، وهي لغة ضعيفة لا يقاس عليها عند أكثر النحاة[4].

ب-**الثاني حذف الياءين استخفافاً، وإحلال ياءي النسبة محلهما**، وهو المختار في استعمال العرب، فيقال مرميّ، مرضيّ، مهديّ، أغنيّ، أضحيّ، أمنيّ، والمنسوب بذلك يشبه المنسوب إليه، ولا بدّ حينها من القرينة وفهم المعنى للتمييز بينهما[5]،ويؤكد هذا الوجه قول ابن مالك في ألفيته[6]:

وَقِيلَ في المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ   وَاخْتِيْر في اسْتِعْمَالِهِم مَرْميّ

وكذلك الحال بالنسبة لـ كرسيّ عند النسب تحذف الياء المشددة، وتضاف ياء النسب لتكسب الاسم الوصفية بعدما كان مجرداً منها. والرأي عندي مسايرة جمهور العلماء، حتى لا يلتبس الأمر علينا في النسب على الوجه الأول. فعند قولنا مرمويّ يُلبس علينا هذا الاسم هل هو منسوب لـ مرمى المقصور أم لـ مرميّ؟، وحتى نخرج من ذلك كلّه نسير مع الوجه الثاني.

والحال نفسه في حذف الياء المشددة عند النسب، إلى الاسم المختوم بتلك الياء بعد أربعة أحرف أو أكثر، وتكون الياء زائدة نحو بخاتيّ، هناديّ، قادسيّة، شافعيّ. فلطول الكلمة ولتخفيف اجتماع الياءات، تحذف الياء المشددة وجوباً لتحلّ محلها ياء النسب فتقول بخاتيّ، هناديّ، ...الخ.

النسب إلى ما آخره ياء بعد ألف ولا يكون هذا النوع إلا ثلاثياً، فالاسم الثلاثي تقع فيه الياء بعد ألف منقلبة عن حرف أصلي، نحو (آي، آية، تاي، تاية، داية، راية، زاي، غاي، غاية، ناي) وفي النسب إليه ثلاثة أوجه:

الأول: إبقاء الياء فيقال آييّ، ثاييّ، راييّ،...إلخ" قيل: وهو الأقيس حيث لا تقلب الياء همزة، لأن الألف قبلها غير زائدة- وهو شرط إعلالها – ولا مانع من اجتماع الياءات فهي كظبيي)*، بل أسهل لأن في الألف خفة ليست في غيرها من الحروف الساكنة.

---

(4)انظر: النحو الوافي 660/4.
(5)انظر: المقتضب 138/3، الخصائص 65/3.
(6)حاشية الخضري 265/2، حاشية الصبان 182/4.

الوجه الثاني: قلب الياء همزة، قياساً على سائر الياءات المتطرفة المستثقلة بعد ألف اكتفاء بصورة الألف – وإن لم تكن زائدة– فيقال آئيّ، نائيّ، رائيّ.

وهذا الوجه أقوى الأوجه[1] لسلامته من ثقل الياءات والكسر. واختلاف الحروف مخفّف، وإن كانت الهمزة أثقل من الياء.

ويجوز بقلّة وجه ثالث وهو قلب الياء واواً كما في المنقوص الثلاثي نحو عمٍ عمويّ، والواو وإن كانت أثقل من الياء فهي تقاربها في المدِّ واللّيْن، وخفف منه اختلاف الموضع. فتقول آويّ، ناويّ، راويّ.

قال ابن جني:" وهذا من باب العدول عن الثقيل إلى ما هو اثقل منه لضرب من الاستخفاف، وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان، فيخفّا على اللسان"[1].

والراجح عندي النسب إلى هذا الباب على الوجه الثاني، أي بقلب الياء همزة طلباً للخفة ومسايرة للسماع الوارد منه بكثرة خصوصاً في أيامنا هذه، ولقلّة الوارد على الوجهين الآخرين. وهنا يجب أن يلفت الانتباه إلى السياق للتفريق بين المنسوب إلى راية والمنسوب إلى حرف الراء، فالنسب إلى كليهما واحد.

النسب إلى ما آخره ياء بعد ألف زائدة نحو سقاية، عظاية، بداية، نهاية فينسب إليه بطريقتين:

1– قلب الياء همزة فيقال سقائيّ، عظائيّ، بدائيّ، نهائيّ.

وهو الأجود والأقيس، إذ القياس كان قلب الياء همزة، بعد الألف الزائدة لولا التاء المانعة من التطرف، فلمّا سقطت التاء للنسب– وياء النسب في حكم المنفصل صارت الياء كالمتطرفة، فتقلب همزة، وفي القلب همزة تخفف من ثقل اجتماع الياءات.

2–قلب الياء واواً فيقال بداويّ، نهاويّ، عظاويّ، سقاويّ، قياساً على قلب الياء المستثقلة قبل ياء النسب واواً إذا لم تحذف[2]. والراجح الوجه الأول لكثرة الوارد منه دون الثاني.

---

*انظر: الكتاب350/3.
(1)انظر: النحو الوافي 665/4.
(1)الخصائص 20/3، 21.

<u>النسب إلى ما آخره واو</u>

<u>النسب إلى ما آخره واو مفردة بعد ألف*.</u>

أ-**ما آخره واو بعد ألف أصلية،** ولا تكون واوه إلا ثالثة، نحو واو، فاو، ساوة وفي النسب إليه لا تغيّر واوه اتفاقاً، فيقال واويّ، فاويّ، ساويّ.

وقد تقدم أن الواو لا تستثقل قبل ياءي النسب إذا سكن ما قبلها، فتغاير حرفيّ العلة مع سكون ما قبل أولهما يخفف من أمر الثقل(3).

ب-ما آخره واو بعد ألف زائدة

ويقصد به: ما كانت لامه واواً بعد ألف زائدة، وقد ختم بتاء بني الاسم عليها نحو إتاوة، شقاوة، علاوة، غباوة، وفي النسب إليها لا تغيّر الواو، فيقال إتاويّ، شقاويّ، علاويّ، غباويّ.

وبقيت الواو، حيث لا تستثقل مع الياءين، فقد كان العرب يلجأون إليها فيما آخره همزة فإذا وجدت لا يُعدل عنها(1) قال جرير(2):

إذا هَبَطْنَ سَمَاوِيّاً مَوَارِدُهُ   مِنْ نَحْوِ دَوْمَةِ خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيْسي

النسب إلى ما آخره واو مشددة بعد حرفين نحو عدوّ، فلوّ*، أسوّ** ففي النسب إليه تثبت الواو وتلحق ياء النسبة، فتقول فيها عدوّيّ، فلوّيّ، أسوّيّ وإنما لم تحذف الواو كما حذفت الياء من غنيّ، لما ثبت عندهم من أن اجتماع المكروهات المتجانسة أثقل من اجتماع المكروهات المتخالفة، فالتغاير يخففّ الثقل(3).

فإن كانت الكلمة مختومة بتاء التأنيث مثل عدوّة، فعند النسب إليها تفتح الدال" عين الكلمة" وتحذف الواو الأولى، وإنما فتحت الدال قبلها لتصير الكلمة على زنة (فَعَليّ) عند النسب عَدَويّ، فسيبويه لا يفرق بين " فعولة" و"فعيلة" عند النسب بشرط وجود التاء في آخرهما، فيجعلهما على زنة (فَعَليّ)، فإن لم توجد التاء فلا حذف عنده

---

(2)انظر: الكتاب 349/3، 351، شرح المفصل 156/5، والرضي 52/2 – 53، والهمع 196/2.
*والألف قبل الواو المفردة تكون أصلية، أو زائدة على نحو ما مرّ في الياء.
(3)انظر: الرضيّ47/2.
(1)انظر: ابن جماعة ص77، والحسيني ص77، والهمع 196/2.
(2)ديوانه ص126، وانظر:الكتاب 350/3، شرح المفصل 157/5، والشاهد فيه سماويّ في النسبة إلى سماوة.
*الفلو: المهر. ** الأسو : الدواء
(3)انظر: شرح المفصل 149/5.

فيقال (عدوّيّ). أما غير سيبويه فيجعل (فعولة وفعول) أي بالتاء وبغير التاء، خاضعين عند النسب لحكم واحد، هو عدم حذف شيء منها، فيقول في (عدوّ وعدوّة) عدوّيّ بتشديد الواو وضم ما قبلها[4].

والراجح عندي مخالفة سيبويه فيما ذهب إليه، وموافقة غيره من العلماء كالمبرد[5] والأخفش[6] والجَرْميّ[7] ، لقلة المسموع على رأي سيبويه فلم ترد غير شنوءة واعتبرت أصلاً يقاس عليه عنده، والحقّ أن المبرد ومن تبعه من العلماء مذهبهم أقوى لأن لا كراهية لاجتماع الواو مع الياء فلا تثقل عند النسب. كما أن هناك فرقاً بين الواو والياء فالنسب إلى نبيّ نبويّ، وإلى عدو عدويّ فغيرت الياء في الأولى ولم تغير الواو في الثانية. فرأي المبرد أجدر أن يؤخذ به.

النسب إلى ما آخره واو مشددة بعد ثلاثة أحرف نحو " مغزوّ، مجلوّ، مدعوّ، ألهوّة، أحجوّة، أهجوّة"[1] وهذا ينسب إليه بحذف الواو الأولى وإثبات الثانية مع فتح ما قبلها فيقال: " مَغْزَويّ، مَجْلَويّ، مَدْعَويّ، ألهويّ، أحجويّ، أهجويّ"

كما تقع الواو مفردة بعد متحرك ثالثة ورابعة وخامسة وجميعها لا تكون إلا بالتاء.

-فالثالثة نحو سروة تبقى الواو فيها حين النسب فيقال سرويّ بفتح ما قبل الواو وضمها.

-والرابعة نحو " ترقوة، عرقوة، قرنوة"* ولا تكون هذه الواو إلا زائدة وفي النسب إليه طريقتان حذف الواو بعد حذف التاء ثم إلحاق ياء النسب فيقال ترقيّ، عرقي[2]، قرنيّ.

أو إثبات الواو فيقال ترقويّ، عرقويّ، قرنويّ.

---

(4)النحو الوافي 664/4، وانظر حاشية الصبان 186/4.
(5)المقتضب 140/3.
(6)انظر ارتشاف الضرب 614.
(7)انظر رأيه في التصريح 597/2.
(1)وردت جميعها بالواو في المزهر 126/2، 127.
*الترقوة: العظمة في أعلى الصدر بين ثغرة النحر والعاتق، والعرقوة: خشبة معروضة على الدلو، والقرنوة: عشب.
(2)انظر: الكتاب 340/3.
** القمحدوة: العظم الناتئ فوق القفا خلف الرأس

-والخامسة نحو قلنسوة، قمحدوة**، وحذفها في النسب لازم على الأشهر، فيقال قلنسي[3]، قمحديّ قياساً على الياء الخامسة في المنقوص، إذ بعد حذف التاء يحوّل الاسم إليه بضابطه، وليس في الياء الخامسة غير الحذف. وقد تظل الواو، فبعض العرب يجعل الياء للنسب كالتاء حافظة للواو من التطرف فيقال: قلنسويّ، قمحدويّ[4].

وعندي اتباع الطريقة الأولى في النسب أي بحذف الواو بعد حذف التاء لطول الاسم قياساً على المنقوص الخماسيّ.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن هناك أسماء شاعت في أيامنا هذه، مثل أعلام الأشخاص والأماكن مختومة بواو مضموم ما قبلها، ولم يذكر النحاة واللغويون منها غير " سمندو، قمندو" لضرورة أنه يفتقد في العربية اسم متمكن آخره واو مضموم ما قبلها، ولذا يلجأون إلى ما ورد من نحوه إلى الإعلال، وقد جدَّ على الاستعمال اللغوي أسماء كثيرة من نحو بيرو، توغو، أرسطو، خسرو، خوفو، طوكيو، موسكو، وغيرها. والنسب إليها على ما سبق،على أنَّ ما واوه رابعة يجوز فيها الوجهان الإثبات والحذف، وما واوه خامسة تحذف[1].

فتقول في السابق بيرو : بيريّ، بيرويّ، توغو توغيّ توغويّ*، خسرو خسريّ خسرويّ، خوفو خوفيّ خوفويّ، طوكيو طوكيّ، موسكو موسكيّ، أرسطو أرسطيّ .

النسب إلى الممدود:

والممدود: هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة، وتكون الهمزة أصلية أو منقلبة عن أصل، أو زائدة للتأنيث، أو زائدة للإلحاق، ولكلٍّ حكم حين النسب، وإن اتفقت في عدم الحذف، فالهمزة لا تحذف، بل تثبت أو تقلب[2].

أ.ما كانت همزته أصلية نحو ابتداء، إنشاء، قرّاء، وضّاء وفي النسب تثبت الهمزة لأصالتها وقوتها، فيقال ابتدائيّ، إنشائيّ، قرّائيّ، وضائيّ[3].

---

(3)انظر: النحو الوافي 664/4.
(4)انظر: شرح الشافية 46/2.
(1)انظر النحو الوافي 666/4.
*وردت في الاستعمالات الحديثة نسبة غريبة إلى بيرو فيقولون بيروفي، وفي توغو توغوليّ. ولا أدري من أين جاؤوا بها؟
(2)انظر: الكتاب 355/3، 357، والمقتضب 149/3.

ب.ما كانت همزته منقلبة عن أصل نحو كساء، بناء، رداء، وينسب إليه بوجهين إثبات الهمزة وإلحاق ياء النسب فيقال كسائيّ، بنائيّ، ردائيّ. وهي بذلك تشبه الهمزة الأصلية لأنها منقلبة عنها، والوجه الثاني قلب الهمزة واواً فيقال كساويّ، بناويّ، رداويّ تشبيهاً لها بالزائدة والأشهر الإثبات للهمزة(4).

ج.ما كانت همزته زائدة للتأنيث نحو صحراء، حمراء، وعند النسب تقلب الهمزة واواً فيقال صحراويّ، حمراويّ، وقد قلبت الهمزة ولم تبق على حالها لئلا تقع علامة التأنيث حشواً، كما أن الواو أخف من الهمزة ويلجأ إليها في النسب عند التخفيف، ومن العرب من يصحح، فيقول: حمرائيّ، وهورديء(5).

د.ما كانت همزته زائدة للإلحاق وهي منقلبة عن ياء زائدة نحو علباء، قوباء، حرباء. وفي النسب إليه وجهان إثبات الهمزة تشبيها بالأصلي، فيقال علبائيّ، قوبائيّ، حربائيّ، أو قلب الهمزة واواً تشبيهاً بالزائدة، فيقال علباويّ، قوباويّ، حرباويّ. وهذا الوجه أجود(1)، باعتبار الهمزة منقلبة عن زائد فهي زائدة.

أما سيبويه فينظر إلى الممدود نظرة أخرى حين النسب، فهو يرى أنه إن كان الاسم الممدود مصروفاً فالإثبات والقلب جائزان للهمزة، وإن كان غير مصروف نحو حمراء، صحراء، فالقلب واواً لا غير(2). وهو رأي لا شك جدير بالأخذ.

النسب إلى ما آخره همزة بعد ألف غير زائدة* نحو "باءة، داء، شاء، ماء" وفي النسب إليه الإبقاء على الهمزة، دون الالتفات أهي أصلية أم منقلبة، فيقال فيما سبق عند النسب بائيّ، دائيّ، شائيّ، مائيّ، وقد وردت النسبة إلى شاء على شاوي، باعتبار الهمزة أصلها واو، قال الشاعر(3): (من الرجز):

لاَ يَنْفَعُ الشَّاوِيَّ فِيْهَا شَاتُهُ   وَلاَ حِمَارَاه وَلاَ أَدَاتُهُ

وقال آخر: (من الطويل):

---

(3)انظر: التكملة ص59، شرح المفصل 155/5، القرّاء: الناسك المتعبد، الوضّاء: الجميل.
(4)انظر: شرح المفصل 155/5.
(5)انظر: الهمع 194/2.
(1)انظر: المقتضب 149/3، كشف المشكل 55/2، شرح جمل الزجاجي 463/2.
(2)انظر: الكتاب 355/3.
*أي ما كانت فيه الهمزة لاماً(منقلبة أو أصلية) والألف قبلها عين الكلمة.
(3)وهو مبشر بن هذيل / انظر: شرح المفصل156/5، والصبان 189/4، واللسان مادة (شوه)

فَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ إِذَا مَا غَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهُمِ[4]

<u>النسب إلى ما جاء على فَعيلة:</u>

إذا كان الاسم على فعيلة (بفتح الفاء وكسر العين) وأردت أن تنسب إليه، وجب فيه حذف التاء وحذف الياء وإبدال كسرة العين فتحة إن كانت صحيحة غير مضعّفة فتقول في نحو سليمة، طبيعة، ربيعة، حنيفة، غنيّة، سلميّ، طبعيّ، ربعيّ حنفيّ، غنويّ، وقد حذفت التاء حتى لا تجتمع مع ياء النسب للأسباب السابقة وحذفت الياء للفرق بين المذكر والمؤنث (إذ لا تحذف من المذكر) من جهة وطلباً للتخفيف من جهة أخرى[1]. وفتحت العين كراهة توالي الكسرات وياء النسب[2] فقد صار الاسم بعد حذف الياء ثلاثياً مكسور العين والواجب عندها فتح العين.

فإن كانت الكلمة على زنة فَعيلة معتلة العين نحو طويلة قويمة أو مضعّفتها نحو شديدة، جليلة، عزيزة فالنسب إليها يكون بحذف التاء وحدها فيقال طويليّ، قويميّ، شديديّ، جليليّ، عزيزيّ، وبقيت الياء في هاتين الحالتين دون سواهما لأن في حذفها إخلالاً أو لبساً واستثقالاً. وقد عبر سيبويه عن هذا بقوله:" وسألته عن شديدة فقال: لا أحذف لاستثقالهم التضعيف وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف[3]. وكذلك إذا حذفت الياء وبقيت الواو، فالواجب أن تقلب ألفاً " لأنها متحركة وما قبلها مفتوح، وفي ذلك إلباس بغير المنسوب إليه، وفي عدم القلب ثقل ومخالفة للقياس[4].

وقد شكلت " ياء فعيلة" نقطة خلاف بين النحويين من حيث حذفها أو إثباتها. فلقد أنكر النحاة من قديم الإتمام" إثبات الياء" عند النسب. وقضوا بشذوذ ما ورد منه، يقول سيبويه:" وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذّ قليل، قد قالوا في سليمة سليميّ، وفي عميرة كلب عميريّ. وقال يونس: هذا قليل خبيث،...، وقالوا سليقي للرجل يكون من أهل السليقة"[5].

---

(4)ليزيد بن عبد المدان في شرح أبيات سيبويه240/2، وانظر:الكتاب 367/3، والشاهد فيه (شاويّ) نسبة إلى الشاء، والوجه شائي. وهو على مذهب من يقول في كساء كساويّ.

(1)انظر: الكتاب 339/3، الإنصاف في مسائل الخلاف 350/1، وشرح المفصل 146/5.

(2)انظر: الخصائص 11/3، أسرار العربية 373، اللباب 153/2.

(3)الكتاب 339/3.

(4)انظر: شرح المفصل 146/5، شرح الجمل 462/2.

(5)الكتاب 339/3.

وقال المبّرد: " الوجه حذف الياء"[6]. وقد سوّغ بعض[7] النحاة قياسه للفرق ومنع اللبس– من باب المشترك اللفظي، حيث يقال (الحنيفيّ) في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة، وحنفيّ في المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة. وقالوا: (مدنيّ) في المنسوب إلى المدينة المنورة، ومدينيّ في النسبة إلى غيرها من المدن[8].

ويتضح من هذا أن الاستعمال على غير ما يقرر النحاة، فالتفريق بين المتشابهين ملاحظ في إثبات الياء، يقول ابن منظور: " وإذا نسبت إلى "المدينة" فالرجل والثوب (مدنيّ) والطير ونحوه(مدينيّ) لا يقال غير ذلك،....، وحمامة مدينيّة وجارية مدنيّة"[1].

وكأن البحث من قديم لم يفقد من يقول بلزوم التمييز بين المتشابه في النسبة إليه، وإمكان التمييز هو الحكم في حذف الياء أو إثباتها.

فالمشهور يحذف منه الياء إذا لم يكن الشرطان السابقان فيه، وغير المشهور تثبت ياؤه قصداً للتمييز وعدم الإلباس، وهذا ما أكده ابن قتيبة بقوله:" وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء مثل ربيعة، وبجيلة، ربَعيّ وبجليّ، وحنيفة حنفيّ، وثقيف ثقفيّ، وعتيك عتكيّ، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول " فعيل" ولا الثاني" فعيلة"[2].

وفي العصر الحديث جاء الأستاذ أنستاس الكرمليّ[3] ليثبت أن الإبقاء على الياء عند النسب إلى فعيل وفعيلة ليس شاذاً كما قال الأوائل، وذلك حين عرض شواهد كثيرة تؤيد رأيه، ليخلص إلى أن النسب إلى فعيلة " فعيليّ" قياساً مطرداً، كما يجوز النسب إليها بالشرطين السابقين، وبزيادة شرط آخر هو اشتهار الاسم المنسوب إليه شهرة واسعة تمنع اللبس والخفاء عن مدلوله إذا حذفت ياء فعيلة للنسب، فمتى اجتمعت الشروط الثلاثة صح حذف الياء جوازاً لا وجوباً[4].

---

(6)المقتضب 134/3.

(7)قال ابن الدهان، قال الأندلسي: " كأنه أراد الفرق بين النسب إلى القبيلة والمذهب وليس بعربيّ". انظر ابن جماعة ص104.

(8)الهمع 162/5. وانظر الصحاح(مدن) ومختار الصحاح (مدن).

(1)انظر: اللسان مادة (مدن).

(2)أدب الكاتب، ص218.

(3)انظر: مجلة المقتطف عدد 1935، ص136.

(4)انظر: النحو الوافي 672/4.

وهو رأي سديد، وجد من الدارسين قبولاً ليسره في الاستعمال مع عدم بعده عن المسموع.

النسب إلى فعيل وفُعيل ويكون صحيح اللام أو معتلها، فما كان صحيح اللام نحو سعيد، ربيع، ثقيف، قريش، نمير، سليم، ينسب إليه بإثبات الياء، فيقال سعيديّ، ربيعيّ، ثقيفيّ، قريشيّ، نميريّ، سليميّ.

وقد عدّ سيبويه حذف الياء عدولاً عن القياس. فقال :" فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل هذليّ، وفي فقيم كنانة فقميّ، وفي مليح خزاعة ملحيّ، وفي ثقيف ثقفيّ[5].

أما المبرد، فالإثبات والحذف جائزان عنده لأن الياء الساكنة حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء النسب، فتجتمع الكسرتان مع ياء النسب"[1]. وامتنع حذف الياء عند سيبويه، لأنه لم يسمع إلا القليل بحذف الياء، نحو ثقفيّ منسوباً إلى ثقيف ولعل الإثبات هو الأجود للفرق بين المذكر والمؤنث، ولأنه لم يجتمع في الاسم تغييران كما في المؤنث" الياء والتاء"أما المذكر فليس فيه إلا الياء وهو غير كاف للحذف من أجل التخفيف[2]، والسيرافي يخيّر في فُعيل بين إثبات الياء وحذفها، وأما فَعيل فليس إلا الإثبات* للياء عند النسب. وما كان على فَعيل وفُعَيل معتل اللام نحو عليّ، قصيّ فالنسب إلى كلٍّ منها بحذف الياء الأولى(الزائدة) وقلب الكسرة فتحة وقلب الياء الأخيرة(اللام) الفاً ثم واواً، فيقال في النسب إلى ما سبق علويّ، قصويّ**.

النسب إلى فُعيلة، والنحويون متفقون إلى حدّ ما – في النسب إليه، وذلك بحذف الياء قياساً على فعيلة بشرط ألا تكون العين مضعفة أو معتلة[3].

فقد ذهب جمهور العلماء وعلى رأسهم يونس وسيبويه[4] والمبرد[5] إلى أن فعيلة وفُعيلة ينسب إليهما بحذف الياء، فيقال في نحو حنيفة وصحيفة وجهينة ومزينة حنفيّ، وصحفيّ، وجهنيّ، ومزنيّ.

---

(5)الكتاب 335/3.
(1)انظر: المقتضب 133/3.
(2)انظر: أسرار العربية 372، شرح المفصل 146/5.
*شرح الشافية 30/2–31 الحاشية.
**انظر:الخصائص233/2، وابن يعيش 148/5.
(3)انظر: الأصول 72/3، التكملة 56، شرح ملحة الإعراب 283، 284.

يقول سيبويه[6]: " هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس، وذلك قولك في ربيعة ربعيّ وفي حنيفة حنفيّ وفي جذيمة جذميّ وفي جهينة جهنيّ، وفي قتيبة قتبيّ".وما خالف هذا فشاذّ عندهم.

وما كان مضعف العين نحو هريرة، قطيطة، وما كان معتل العين نحو سويقة، عيينة، فالنسب إليه بإثبات الياء فتقول فيها هريريّ، قطيطيّ، سويقيّ، عيينيّ.

أما ابن قتيبة[1] وابن مالك[2] فقد زادا لحذف الياء عامل الشهرة، فإن كان الاسم مشهوراً حذفت الياء عند النسب، وإن لم يكن لم تحذف.

يقول ابن قتيبة: " إذا نسبت إلى اسم مصغر كانت فيه الهاء أو لم تكن، وكان مشهوراً ألقيت الياء منه. تقول في جُهَيْنة ومُزَيْنة جُهَنيّ ومُزَنيّ. هذا هو القياس إلا ما أشذوا،...، وإن لم يكن مشهوراً لم تحذف الياء"[3].

ويقول ابن مالك:" يقال في فُعَيْلة فُعَليّ،...، ما لم يضاعف أو تعدم الشهرة"[4]. ويدلل على ذلك من ألفيته حين يقول:

وفَعَليّ في فَعيلة التُزِمْ   وفُعَليٌّ في فُعيلةٍ حُتِم[5]

ولكن الحيدرة اليمني يجيز حذف الياء وإثباتها، فيقول:" والجائز أنّ كل اسم قبل لامه ياء زائدة يجوز حذفها في النسب وإثباتها"[6].

أما المجمع اللغوي في القاهرة[7]، فقد أجاز حذف الياء، وإثباتها من فعيلة وفُعيلة اعتماداً على السماع، فما سمع عن العرب بإبقاء الياء، لم تحذف الياء منه، والعكس صحيح.

---

(4)الكتاب 3/ 339.
(5)المقتضب 134/3.
(6)الكتاب 339/3.
(1)أدب الكاتب 221.
(2)التسهيل، 263.
(3)أدب الكاتب، 221.
(4)التسهيل، 263.
(5)شرح المكودي 349.
(6)كشف المشكل 57/2، 58.

وعلى ما سبق أفضل موافقة جمهور العلماء فيما ذهبوا إليه بحذف الياء، وذلك لأمور هي:

1-**أنّ الياء إنما حذفت منها للفرق بين المذكر والمؤنث**[8]، فلو لم تحذف من نحو ظريفة وقيل ظريفيّ لالتبس بالنسب إلى ظريف" المذكر"، فإذا نسب إلى كريم قلت كريميّ، وإلى كريمة قلت كرميّ، وقد حذفت الياء من المؤنث دون المذكر[9]، لأن المؤنث فرع عن المذكر، واللبس إنما حصل عند الوصول إلى المؤنث، وبما أن التاء تحذف من المؤنث عند النسب فقد جرّأهم هذا على حذف الياء، فحصل التخفيف والفرق.

2-**أن علماء العربية عندما قالوا إن الحذف هو القياس أو هو الغالب** لم يبنوا ذلك على ملاحظات لحظوها بل كان باستقراء وتتبع لطريقة العرب في النسب إلى هذه الصيغة وعلى من خالفهم أن يأتي بالدليل الذي يحتج به.

3-**إن محاولة** انستاس الكرملي التي أثبتت الياء في **النسب لا تلغي كلام جمهور العلماء** بل تؤيده من جهة جواز النسب بالحذف مع الأخذ بجواز وجه آخر وهو إثبات الياء لكثرة الشواهد السماعية التي تشير إلى وجودها عند النسب.

4-**إنه إذا كان النسب إلى الأسماء الذوات والمعاني قليل الورود عن العرب**، فينبغي أن تحمل هذه الأسماء على الغالب في هذه الصيغة والغالب فيها حذف الياء.

النسب إلى فعولة:

وهذه الصيغة اختلف النحاة حولها اختلافاً كبيراً، وقد تراوحت آراؤهم بين حذف الواو وإثباتها عند النسب.

فقد ذهب سيبويه[1] والجمهور[2] إلى أنه يجب حذف واو فعولة عند النسب، وقلب الضمة فتحة قبل إلحاق ياء النسب، فيقال في شنوءة شنئيّ، وفي حمولة حمليّ.

---

(7)انظر: في أصول اللغة 85/2، 86.

(8)انظر: الإيضاح في شرح المفصل 589/1، وشرح الشافية 21/2، وشرح ألفية ابن معط 1252/2، وشرح الجار بردي 104.

(9)انظر: شرح المفصل 146/5، واللباب 153/2، 154، وشرح الشافية 21/2، وشرح ألفية ابن معط 1252/2.

(1)الكتاب 339/3.

(2)انظر الأصول 72/3، التكملة56، الفصول في العربية 81، واللباب154/2، شرح المفصل 146/5، 147.

ولحذف الواو من فعولة – عند النسب– شرطان:

أ–ألا تكون عين الكلمة معتلة حملاً على عين فعيلة. فإن كانت عينها معتلة لم تحذف الواو في نحو قوولة، قوولىّ، بيوعة بيوعيّ.

ب–ألا تكون عينها مضعفة، فإن كانت كذلك لم تحذف الواو في نحو مَلولة مَلوليّ، ضرورة ضروريّ. يقول ابن جني: " واعلم أن من قال في حلوبة حَلَبيّ قياساً على قولك في حنيفة حنفيّ، فإنه لا يجيز في النسب إلى مرورة مرَرَيّ ولا في صرورة صَرَريّ، ولا في قوولة قوليّ، وذلك أن فعولة في هذا محمولة الحكم على فعيلة، وأنت لا تقول في الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مضعفة أو معتلة العين إلا بالتصحيح،...، فما كان محمولاً عليها أولى بأن يصحّ ولا يُعلّ"[1]. وعللوا حذف الواو[2] من فعولة عند النسب بالفرار من اجتماع ثقل الضمة والواو، وكذلك البناء لما تطرق إليه التغيير بحذف الهاء عند النسب جرأ على حذف حرف العلة الذي في تلك الكلمة[3]، لحملهم فعولة على فعيلة لمشابهتها إياها، فكلٌّ منهما ثلاثي (دون المدة والتاء)، والحرف الثالث في كل منهما علة، ومع وجود تاء التأنيث فيهما[4].

أما الأخفش[5] والجرميّ[6] والمبرد[7] فقد ذهبوا إلى وجوب بقاء الواو والضمة قبلها عند النسب إلى فعولة، فيقال في شنوءة شنوئيّ، وفي حمولة حموليّ، وفي حلوبة حلوبيّ، وحجتهم في ذلك أن الواو لا تثقل عند النسب[8]، وأن هناك فرقاً بين الواو والياء في باب النسب، فالعرب غيرت الياء عند النسب إلى فعيل فقالت في عديّ عدويّ، ولم تغير الواو من فعول فقالت في عدوّ عدوّيّ، وكذلك الضمة لم تجر مجرى الكسرة في النسب إلى فعل وفعُل فقالوا في نَمِر نَمَريّ، وفي سمرة سمريّ فلهذا ينبغي ألا تجري الواو مجرى الياء في فعولة وفعيلة[9].

---

(1)الخصائص 116/1، 117.
(2)انظر: اللباب 154/2.
(3)انظر: الكتاب 339/3.
(4)انظر: الخصائص 115/1، 117.
(5)انظر: الارتشاف 614/2، والمساعد 365/3، وانظر رأيه في التصريح 331/2.
(6)انظر: الارتشاف614/2، والمساعد 365/3، والهمع 163/6.
(7)انظر الانتصار، 209.
(8)انظر اللباب 154/2.
(9)انظر: شرح المفصل 147/5، وشرح جمل الزجاجي 462/2.

وعلى هذا فشنئيّ شاذ لا يقاس عليه[10] عندهم، وقوّى هذا المذهب ابن يعيش حين قال: " وقول أبي العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع وهو قولهم شنئي وهذا نص في محل النزاع"[11].

أما ابن الطراوة[12] فقد دعا إلى وجوب حذف الواو فقط، وإبقاء الضمة على حالها عند النسب إلى فعولة، فيقال فيها فَعُليّ، ويقول في هذا: وشنئيّ شذوذ والقياس شنُئيّ بضم النون كما تقول سَمُريّ[13]. وعلة ذلك عنده أن الواو أثقل من الضمة فإذا حذفت الواو كانت الكلمة على هيئة سَمُر وعضُد، فكما لا تحوّل ضمتها فتحة عند النسب كذلك لا تحول ضمة شنوءة عند النسب.

أما المجمع اللغوي في القاهرة* فقد أجاز حذف الواو وبقاءها عند النسب إلى فعولة، واشترط ما اشترطه الجمهور من عدم تضعيف العين أو اعتلالها، وألا يؤدي الحذف أو الإبقاء إلى لبس. والحق عندي مذهب المبرد والأخفش والجرمي أجدر بالأخذ لقياسيّته ولا كراهية لاجتماع الواو مع الياء، ولقلة المسموع على رأي سيبويه.

<u>**النسب إلى فَعُول:**</u> ولا خلاف في إثبات واوه عند النسب[1]، سواء أكان صحيح اللام نحو سحور، فطور، عجوز، فتقول في النسب إليها سحوريّ، فطوريّ، عجوزيّ، أم معتلها نحو عدوّ، غلوّ، أسوّ، فتقول في النسب إليها عدوّيّ، غلوّيّ، أسويّ، أم مضعف العين نحو سموم، حرور، سلول، وتقول فيها سموميّ، حروريّ، سلوليّ.

وقد فرق سيبويه[2] بين المذكر والمؤنث، فحذف الواو من المؤنث على زنة فعولة كما سبق، وأبقى الواو في المذكر، فيقول في عدوّة عدويّ بحذف الواو وفتح العين وفي المذكر عدوّ عدوّيّ تمييزاً بين المذكر والمؤنث كما في الصحيح.

أما المبرد ومن تبعه فلا يفرقون في هذه الصيغة بينهما، فيقولون في عدوّ عدوّة عدوّيّ لأن الادغام يجريه مجرى الحرف الصحيح.

---

(10)حاشية الصبان 186/4.
(11)شرح المفصل 147/5.
(12)الإفصاح 173.
(13)نفسه، 173.
*انظر القرار في محضر الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين، ص8.
(1)انظر: حاشية الصبان 186/4.
(2)انظر: الكتاب 345/3.

وقد قالوا:" مذهب سيبويه هو القياس الذي لا ينبغي العدول عنه، وليس لما قاله المبرد وجه في القياس، لأن عدوّيّ أثقل من قولهم عدويّ، فلا وجه لالتزامه"[3].

وعندي مذهب المبرد هو الأجدر بالأخذ قياساً على فعولة، لأن لا كراهة لاجتماع الواو مع الياء، وبعداً عن اللبس فعدويّ قد تختلط علينا أهي منسوبة لـ عديّ أم عدوّة.

النسب إلى الرباعي الذي قبل آخره الصحيح ياء مشددة " صيغة فَيْعِل" نحو سيّد، طيّب، ليّن، ميّت. فالعين معتلة (واو أو ياء) وقعت بعد ياء ساكنة، فأعلت الواو وأدغمت بما قبلها فتشكلت الياء المشددة. وفي النسب إليه تحذف الياء الثانية " العين" فيقال سَيْديّ، هَيْنيّ، طَيْبي[1]، لَيْنيّ، مَيْتيّ. وحذفت الياء تخفيفاً إذ في بقائها كسرتان وأربع ياءات، وهو مستثقل.

وحذفت الثانية دون الأولى إمعاناً في التخفيف، ولأنهم كانوا يحذفونها بغير النسب فيقولون سيد، ميت، هين، ...الخ. ونظراً لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء في آخر الاسم[2]. ولو حذفت الأولى لزم قلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتبس عندها المنسوب بغير المنسوب إليه، وفي عدم القلب ثقل ومخالفة للقياس[3].

وأما ما كان فوق الرباعي وقبل آخره ياء مشددة مكسورة وجب عند النسب إليه حذف الياء المكسورة في أسيِّد، حميِّر، لبيِّد، فيقال أسيديّ، حميريّ، لبيدي[4] على نحو ما مر سابقاً في الرباعي.

وإن كان بعد الياء المشددة حرف مد ولين، فإنك لا تحذف، فتقول في النسب مهيِّيم مهيِّيمي لأنك لو حذفت إحدى الياءين، لبقيت بعد ذلك ياءان فكنت تحتاج إلى حذف واحدة منهما فتصير مثل أسيِّد، والنسب إليها بحذف الياء فيكثر الحذف عندها وهذا لا يكون[5].

---

(3)انظر: ابن جماعة 108، الإيضاح في شرح المفصل591/1.
(1)انظر: الكتاب 371/3، والمقتضب 135/3، والتصريح 331/2.
(2)انظر الكتاب 371/3، وأسرار العربية 376/2، 377.
(3)انظر: الجار بردي ص108.
(4)انظر: شرح المفصل 147/5.
(5)انظر الكتاب 371/3، التكملة 58، شرح جمل الزجاجي 466/2.

وإن كانت الياء المشددة قبل الحرف الأخير مفتوحة نحو مُسَيّر، مُخَيّر، مُبيّن، فلا حذف للياء لعدم الثقل، فيقال مبيّنيّ، مسيّريّ، مخيّريّ.

النسب إلى الثلاثي صحيح العين واللام

1.الثلاثي غير مكسور العين: أي ما كانت العين فيه ساكنة، أو محركة بغير الكسر، نحو دَرْب، جَمَل، عَضُد، ضِلْع، مُهْر، عمر والنسب إليه بإلحاق الياء المشددة دون تغيير في بنية الكلمة، فتقول فيها دَربيّ، جَمَليّ، عَضُديّ، ضِلْعيّ، مُهْريّ، عُمَريّ، فإن كان مختوماً بالتاء حذفتها بناءً على القاعدة العامة.

2.**الثلاثي مكسور العين مفتوح الفاء أو مضمومها** نحو كتِف، فَخِذ، نَمِر، شَقِر، دُئِل، وفي النسب إليه يجب فتح عينه كراهة توالي كسرتين مع ياءي النسب مع قلة حروف الكلمة[1]، فيقال: كتفيّ، فخذيّ، نمريّ، شقريّ، دؤليّ.

3.**الثلاثي مكسور العين والفاء، وهو قليل**[2] نحو إبِل، وإطِل، وإبِط،وعند النسب إليه يجوز في عينه الفتح وهو الأولى والأفصح فيقال إبَليّ، إطَليّ، وإبَطيّ، استثقالاً لتوالي ثلاث كسرات قبل الياء.

ويجوز كذلك إبقاء الكسر لما فيه من بعض الخفة، في اتحاد الحركة إذ يعمل اللسان من جهة واحدة فلا يصعب توالي الثقلاء فيه[3].

النسب إلى الرباعي المجرّد والمزيد غير المعتل

ويكون مكسوراً ما قبل آخره أو غير مكسور، فأما المكسور ما قبل آخره، فينسب إليه دون تغيير في كسرته سواء أكان الثاني متحركاً نحو (عُلَبِط، هُدَبِد، وعُلَكِد، وجُرَوَل)* فيقال عُلَبِطيّ، وهُدَبِديّ، وجُرَوَلِيّ [4] لقيام الحركة مقام الحرف الخامس ولكونه بناءً ليس موضوعاً على الخفة، فلا أثر كبيراً للثقل العارض مع الثقل الأصلي. أم كان الثاني ساكناً صحيحاً نحو مَشْرِق، مَغْرِب، مَسْجِد، تَغْلِب، زَبْرِج، يَثْرِب فتقول فيها مَشْرِقيّ، مَغْرِبيّ، مَسْجِديّ، تَغْلِبيّ، زَبْرِجيّ، يَثْرِبيّ، لأنه ليس خفيفاً كالثلاثي،

---

(1)انظر الكتاب 343/3، المقتضب 137/3، والجار بردي ص102.

(2)انظر الكتاب 574/3، 244/4، المقتضب 192/1.

(3)انظر: الحسيني ص98.

*العُلبط: الضخم العظيم، العلكد:الغليظ الشديد، الهدبد: اللبن الخاثر جداً والجرول: أرض ذات حجارة

(4)انظر: الكتاب 343/3، 344.

ولأنّ الساكن حجز بين المتحركين في اللفظ، فترك على الأصل[5]، وعلى هذا الخليل وسيبويه، والفتح عندهم شاذ غير مقيس[6]. ويرى المبرد وابن السّراج أن قلب الكسرة فتحة جائز مطرد، فالساكن الثاني بحكم المعدوم، فصار بحكم الثلاثي مكسور الوسط نحو نمر[7] وشقر.

ولو كان هذا الاطراد قياسياً عند المبرد، لما أجمعوا على بقاء الكسرة في نحو عامريّ، وطالبيّ، ولو كان الفتح جائزاً باطراد لكان في مثل هذا أولى، إذ ساكنه حرف لين، وهو أضعف من الصحيح.

والحق أنّ مذهب سيبويه والجمهور هو الأجود لمجانسة الكسر الياء صوتياً ولمخالفة الفتح لها، ففي نطق الفتح بعد ساكن صعوبة مع ياء النسب.

النسب إلى الرباعي الذي ثالثه ألف:

إن كان المنسوب إليه رباعياً ولامه صحيحة وثالثه ألف نحو غزال، طعام، كتاب، بلاغة، جلالة، قوامة. فعند النسب إليه تبقى الألف ثابتة، لبعدها عن الياء، ولما فيها من الخفة، وحتى لا يجتمع المثلان في المضعف، واستكراهاً لظهور الحركة على المعتل خوف التعرض للقلب[1].

فيقال فيها غزاليّ، طعاميّ، بلاغيّ، جلاليّ، قواميّ.

ولو حذفت الألف لاجتمع المثلان في جلالة جلليّ، ولتحرك حرف العلة وقُلِب تبعاً لحركته في قوامة قوميّ قاميّ فيلتبس بغير المنسوب إليه.

النسب إلى الثنائي

والاسم ذو الحرفين إما أن يكون عن وضع – بألاّ يكون له ثالث أصلاً – أو عن استعمال بأن يكون ثلاثي الأصل، وقد حذف أحد حروفه لسبب، أو لغير سبب.

أ-**النسب إلى ما كان على حرفين وضعا** وكان دالاً على تسمية، ويكون صحيح الثاني أو معتله، فإن كان صحيح الثاني فالنسب إليه بتضعيف هذا الثاني أو عدم تضعيفه،

---

(5)انظر: الحسيني ص98، الجار بردي ص103.
(6)انظر: الكتاب 340/3، 341.
(7)انظر: شرح المفصل 146/5.
(1)انظر: الخصائص 117/1.

فتقول في كم، من لم، هل، كمّيّ، كميّ[2]، منّــيّ، منــيّ، لمّــيّ، لمــيّ، هلّــيّ، هلــيّ. أمــا التضعيف فحتى يصير علــى صــورة الأســماء المتمكنــة بــرد الثالــث وعــدم التضــعيف لاعتبار الثاني صحيحاً وعندها فالأصل عدم التغيير.

وإن كان معتل الثاني وجب تضعيفه عند النسب، فتقــول فــي مــا، لا، فــي، كــي، لو، بو، مائيّ، لائيّ، فيويّ، بوّيّ، لوّيّ، كيويّ.

والهمزة في مائيّ لائيّ أصلها ألــف زائــدة مــن التضــعيف، ولأن مــا قبــل يــاء النسب، لا يكون إلا متحركاً، ضعفت الألف، وقلبت همــزة[3] حتــى تظهــر الحركــة، كمــا يمكن بعدها قلب الهمزة واواً فتقول لاويّ.

أما كيويّ وفيويّ، فبعدما ضُعِّفت اليــاء فــي " فــي، كــي، أصــبحت كحــيّ عنــد النسب فكَّ الادغام وفتحت الياء الاولى، وقلبت الثانية ألفاً لتحركهــا وانفتــاح مــا قبلهــا ثــم واواً وجوباً كما مرّ في الثلاثي المختوم بياء مشددة.

أما لوّيّ وبوّيّ فقد ضعفت الواو في كل مــن الكلمتــين قبــل إلحــاق يــاء النســب، واجتماع الواو المشددة مع الياء المشددة مما لا يســتكره، ولــذا بقيــت الــواو مضــعفة دون تغيير.

ب-النسب إلى ما كان على حرفين استعمالاً: والمقصود به مــا كــان علــى ثلاثــة أحــرف في أصل وضعه، وتخفّف الاستعمال بحذف أحدها الفاء أو العين أو اللام.

أ.المحذوف الفاء إما أن يكون صحيح اللام أو معتلها:

1-**فأما المحذوف الفاء صحيح اللام** نحو عدة، صلة، صــفة، ســمة، عظــة، فالنســب إليــه بعدم رد الفاء، فيقال فيها عديّ، صليّ، صفيّ، ســميّ، عظــيّ. ولــم تُــردّ الفــاء، حيــث لا داعي لها، لأنها في أول الكلمة، وهي بعيدة عن اليــاء[1]، ويؤيــد هــذا أنّ العــرب لــم تــرد المحذوف، إذا كان فاءً في شيء من كلامها لا في تثنية ولا جمع بالألف والتاء[2].

---

(2)انظر: الصبان 197/4.
(3)انظر: الخضري 270/2، الصبان 197/4.
(1)انظر: الكتاب 369/3، المقتضب 156/3.
(2)انظر: شرح المفصل 3/6.

والفرّاء يقول في عدة عدويّ باعتبار رد المحذوف، ثم قلبه إلى محل اللام، وكأنه من باب القلب المكانيّ، وقيل إن الواو عوض عن الواو المحذوفة "الفاء"[3].

وقد رفضه سيبويه حين قال:" ولا تقول عدويّ فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، فإن قلت: أضع الفاء في آخر الحرف لم يجز،...، ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك"[4].

وعلى هذا فإن مذهب سيبويه والجمهور هو الأرجح في النسب إلى عدة، لقلة المسموع المخالف منه كما جاء عن الفراء، ولأن الفراء يحدث بالكلمة تغييرات غير جائزة.

2-**المحذوف الفاء معتل اللام** نحو شية، دية، رية، وفي النسب يلزم ردّ الفاء المحذوفة، وإنما لزم الرد، لأن الكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين، ولا توجد أسماء متمكنة على ذلك[1]. والنحاة بعد رد الفاء على اختلاف في صورة المنسوب، فسيبويه يبقي على كسرة العين، إذ هي لازمة لها عند حذف الفاء استعمالاً، فلا تزول برد الفاء[2]، أي أنه يُبقي الكسرة شِية حتى بعد رد الفاء" الواو" وعلى مذهبه يقال في النسب إلى السوابق وِشَويّ، ودَويّ، ورَويّ، والأصل وشييّ، ودييّ، ورييّ برد الفاء بحركتها " الكسرة" وبقاء العين بحركتها "الكسرة" فتفتح العين على ما هو مقرر في الثلاثي المكسور الوسط، فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واواً على ما هو مقرر في النسب إلى المقصور الثلاثي.

والأخفش* يراعي الأصل وهو سكون العين عند رد الفاء، وحجته في ذلك أنّ العين ساكنة قبل حذف الفاء، وإنما تحركت عند حذف الفاء، فإن عادت الفاء، عادت العين إلى السكون، وعلى مذهبه يقال في النسب إلى السابق وَشْييّ، وَدْييّ، وَرْييّ، ولا ثقل للياءات مع سكون ما قبلها.

أما الفرّاء** فيجعل الفاء المحذوفة في موضع اللام حتى تصير في موضع التغيير، أي الآخر فيصح ردها، وعلى مذهبه يقال شيويّ، ديويّ، ريويّ.

---

(3)شرح الشافية للحسيني، والأنصاري ص279.

(4)الكتاب 369/3.

(1)انظر المقتضب 156/3.

(2)انظر: الكتاب 169/3.

*انظر الكتاب170/3 الهامش، المقتضب157/3.

**انظر: الرضي63/2،62، الحسيني، ص69، التصريح352/2، الصبان197/3.

والأرجح مذهب سيبويه، لأن العين متحركة، والضرورة تقدر بقدرها، فلا توجب أكثر من رد الحرف الذاهب، فلم تحتج إلى تغيير بناء[3].

أما ما ذهب إليه الفرّاء فقد عرفنا وجه بعده من أن المحذوف إذا رد ينبغي أن يكون في موضعه الأصليّ.

ب.**النسب إلى محذوف العين**، وهو نوع قليل جداً نحو سه*، ومذ، وفي النسب إليه لا ترد عينه، إذ العين ليست موضع التغيير، ولبعد المحذوف عن ياء النسب، والاسم المعرب يستقل بدون ذلك المحذوف[4]، فيقال في النسب إليها سهيّ، مذيّ.

ج.**المحذوف اللام:** وهذا النوع هو أكثر الثلاثي الذي حذف أصل من أصوله، إذ كانت اللام محل التغيير، وصوره بحسب الأصل والاستعمال أربع يختلف حكم النسب بمقتضاها:_

1-المحذوف اللام محرك الوسط في الأصل، ولم يعوّض محذوفه همزة وصل نحو(أب، أخ ، حم)[1]، ست، دم، سنة، ذرة، كرة، لغة، وفي النسب إليه يجب رد اللام المحذوفة فيقال أبويّ، أخوي، حمويّ، ستهي، سنويّ أو سنهيّ، ذرويّ، كرويّ، لغويّ.

وقد لزم رد اللام حذراً من الإخلال بحذف اللام، وحركة العين، وقد يضبط لذلك بردِّ لامه في التثنية أو الجمع بالألف والتاء، فما ترّد لامه فيها ترد في النسب[2].

ولا بأس بهذا الضبط، وإن كان لا يطرّد، فمنه ما لا ترد لامه، نحو دم على الأفصح، وما عوض منه التاء قد لا ترد لامه في تثنية، ولا جمع نحو كرة، لغة فيقال كرتان كرات، لغتان لغات، وفي سنة وشفة ترد في الجمع دون التثنية، فيقال سنتان وسنوات وسنهات، شفتان شفهات شفوات، والهاء أقيس، والواو أعم[3]. ومع ذلك

---

(3)انظر: هامش المقتضب 157/3.
*فيه لغتان أخريان (أست، ست) وأصله (ستة) على (فعل) لجمعه على أستاه، انظر: الكتاب 364/3، 450، 451، ومجالس ثعلب ص304.
(4)انظر شرح الشافية للرضي 63/2، والجار بردي ص118.
(1)انظر: التطور النحويّ ص 33، 61.
(2)انظر: الكتاب 359/3، المقتضب 152/3.
(3)انظر: اللسان (شفه)

يفسرون لزوم الرد في النسب قياساً على التثنية بأن يقال في دم في النسبة دمويّ. وربما قيل دميّ بدون رد وهو قليل(4).

2-المحذوف اللام المحرك الوسط المعوض من محذوفه همزة وصل نحو ابن ابنة، اثنان اثنتان، الأصل فيهما بنو ثني على فَعَل بفتح الفاء والعين، حذفت اللام وعوض منها همزة الوصل، وفي النسب إليه وجهان: رد اللام وحذف الهمزة فيقال بنويّ، ثنويّ بفتح الفاء والعين على الأصل.

-أو عدم رد اللام فتبقى الهمزة فيقال ابنيّ، اثنيّ، ولا يجمع بين الهمزة واللام حتى لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، فإن رددت اللام حذفت الهمزة، وإن لم ترد اللام أبقيت على الهمزة(5).

وأما بنت، أخت، فهما محركتا العين في الأصل، والأصل فيهما بنو وأخو حذفت اللام وعوّض منها التاء، وليست التاء للتأنيث، بل الصيغة جميعها له، وفي النسب إليه ثلاثة أوجه:

الأول: مذهب سيبويه وهو حذف التاء، ورد الصيغة إلى التذكير، ككل منسوب إليه فيقال (بنويّ، وأخويّ). كما ينسب إلى (ابن) بحذف الهمزة، لأن التاء فيها ليست على الحقيقة للتأنيث لسكون ما قبلها، ولكنها مشبهة بتاء التأنيث. وفي حكمها، حذفوها كما حذفوا تاء التأنيث، ولما حذفوها أعادوا اللام المحذوفة، لأن التاء كانت منها، فلما زال البدل عاد المبدل منه(1).

الثاني: مذهب يونس*، وهو إبقاء التاء وجوباً وإبقاء ما قبلها على هيئته، لأنها لما كانت عوضاً من المحذوف صارت كأنها أصل، والدليل على أنها كذلك سكون ما قبلها والوقوف عليها بالتاء، فيقال(أختيّ، بنتيّ، ثنتيّ).

---

(4)انظر: مجالس ثعلب 312/1.
(5)انظر : مجالس ثعلب 312/1، والجار بردي 120، والرضي 67/2.
(1)انظر: الكتاب 362/3، 363، المقتضب 154/3، 155، شرح المفصل 5/6.
*انظر:الكتاب361/3. ** انظر: التصريح 334/2، الصبان195/4. *** انظر:ابن جماعة على الجاربردي ص121 والحسيني على الشافية ص80.

الثالث: مذهب الأخفش**، هو حذف التاء ورد اللام المحذوفة، وإقرار ما قبلها على السكون وما قبل الساكن على حركته، فيقال أخويّ، بنويّ، ثنويّ[2]، فكأنه يراعي الأصل المقدر والصورة العارضة استعمالاً فيجمع بينهما.

قالوا***: وقول سيبويه أقيس لأنه لو جاز أن يقال (أختيّ) لجاز أن يقال في التصغير أخيت، ولما لم يجز لم يجز، وبيان الملازمة هو أنها لم تثبت في التصغير، فذلك لم يعتدوا بما كان في معناه، وكلّ له وجه من قياس.

وعلى الرغم مما قالوه عن قياسيّة مذهب سيبويه، إلا أنني أفضل السير على مذهب يونس القائم على إبقاء التاء، إبعاداً للبس[3] بين المنسوب إلى المذكر والمنسوب إلى المؤنث، كما لا يوجد ثقل يدعو إلى الحذف، وباختياري هذا أوافق اختيار المحدثين فيما ذهبوا إليه.

3-المحذوف اللام الساكن الوسط في الأصل ولم يعوض من محذوفه همزة **الوصل**، ومنه غد، ويد، والأصل فيهما(غدو) و(يدي) بإسكان العين حذفت منهما اللام دون تعويض وفي النسب إليه وجهان:

-رد اللام فيقال غدويّ، يدويّ.

-وعدم الرد فيقال غديّ، يديّ. ومن رد المحذوف، فلأن صياغة النسب قويّة في رد المحذوف كما مرّ، ومن نسب إلى الحرفين فعلى اللفظ، لأن ذلك الأصل قد رفض[1].

وعند الرد يفتح سيبويه عينه، لأنّ العين ألفت الحركة عند الحذف، فتثبت لها الحركة في النسب، إجراءً لها على حالها من الحركة المألوفة، والأخفش يسكن العين تنبيهاً على أنه الأصل، وعلى مذهبه يقال في (يد) عند الرد يديّ لا غير، إذ لا موجب للقلب واواً. والصحيح مذهب سيبويه فبه ورد السماع[2].

---

(2)انظر: التصريح 334/2، الصبّان 195/4.
(3)انظر: النحو الوافي 678/4.
(1)انظر: شرح المفصل 5/6.
(2)انظر: الصبان 194/4، والتصريح 333/2.

4-محذوف اللام ساكن العين ولم يعوض عن محذوفه همـزة وصـل نحـو مائـة، فئة، لثة، رئة ، وعند النسب ترد اللام المحذوفة، فيقـال فـي مائـة مئـويّ[3] لأنهـا أصـلها مئية[4] ساكنة العين، فلما حذفت اللام تخفيفاً جـاورت العـين تـاء التأنيـث فانفتحـت علـى العادة والعرف الاستعمالي، ولأن العين مفتوحة قلبت لهـا المـردودة ألفـاً ثـم واواً. وكـذلك الحال في فئة، لثة[5]، رئة، فيقال فيها فئوي، لثويّ، رئويّ.

-**أما ما كان محذوف اللام معتل العين نحو (شـاة)، فهـي معتلـة العـين** محذوفـة اللام. والأصل فيها شوهة على (فَعْلة) بسكون العـين، فحـذفت الـلام (الهـاء) فوليـت تـاء التأنيث الواو، ففتحت الواو، إذ لا يكون ما قبل تاء التأنيث إلا مفتوحـاً، وقلبـت الـواو ألفـاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وفي النسب إليه لا بدّ مـن رد لامـه، لمـا تقـرر مـن أنّ عـدم الرد يسلم إلى ما لا نظير له في العربية، إذ بعد حذف تاء التأنيـث يبقـى اسـم مـتمكن مـن حرفين ثانيهما لين، وهو منعدم. وبعد رد اللام يُنسب إليه على وجهين:

1-**فسيبويه يبقي على الألف ولا يرد الأصل**، لمـا عـرف مـن قاعدتـه أنّ الاسـم إذا دخله حذف، ولزم الحرف المجاور الحركة، ثـم رد المحـذوف لعلـة أوضـرورة، فـإن الحركة لا تزول، واكتفاء من الضرورة بقدرها فيقول: شاهي[1].

2-**أما الأخفش فيرد الألف إلى الأصل** وينسب بنـاءً علـى ذلـك فيقـول شـوهيّ[2]، ومما يتصل بهذا المبحـث كلمـة ذات، والنسـبة إليهـا، والمشـهور فـي كـلام المتكلمـين والأدباء النسـبة إليهـا علـى لفظهـا، فيقولـون ذاتـيّ، والنحـاة لا يقـرون هـذه النسـبة ويلحنونها، قال ابن هشام: " وقول المتكلمين في النسبة إلـى ذات: ذاتـيّ لحـن"[3] ويقـرون أنها اصطلاح غير جار على اللغة، كاستعمال (الـذات) بمعنـى الحقيقـة، واسـتعمال الـذات بمعنى الحقيقة لا أصل له في اللغة[4].

---

(3)انظر: الخصائص 108/2.
(4)انظر المصباح المنير (مائة).
(5)انظر: اللسان (لثة).
(1)انظر: الكتاب 367/3.
(2)انظر: ابن جماعة ص 120.
(3)أوضح المسالك 336/2.
(4)انظر: التصريح 328/2.

ويوجبون قياساً أن يقال فيه(ذوويّ)إذ لا بد من حذف تائه ورد لامه المحذوفة، وإذا ردت عادت العين إلى الصحة فتصير على تقدير (ذويّ)[5] ، ثم تقلب الألف واواً.

والقول السابق بحاجة إلى إعادة نظر لغير سبب من الأسباب هي:

1-**أنّ ذات واردة في الاستعمال العربي، إشارية وموصولة، وبمعنى صاحبة، وبمعنى الحقيقة**، قال الأنباري في قوله تعالى (إنه عليم بذات الصدور) معناه حقيقة القلوب من المضمرات[6]، وقد صار استعمالها بمعنى(نفس الشيء) عرفاً مشهوراً، ويستعملها النحاة على هذا النحو، فيقولون: ينقسم الاسم من حيث ذاته إلى مفرد ومركب، وهو استعمال مستند إلى عرف وإلى حقيقة لغوية.

2-**أنّ الأقرب للدرس اللغوي الاقتصاد في هذه التصورات النحوية المسرفة**، والقناعة بما وصل إليه دارسو الساميات من أنّ هذه البنْية على اختلاف استعمالاتها ثنائية الأصل، وألحقته العربية تاء التأنيث[7].

3-**أنه لا مانع من إقرار هذا الاستعمال،ذات(ذاتيّ) وإن لم يرد به نص سماعي** – قياساً على مذهب يونس في النسب إلى (أخت، وبنت) وقد عرفنا أنه أوجه الآراء لبُعده عن اللبس حتى لو أخذنا بوجهة نظر النحاة في أصل بنيتها، فبين المقيس والمقيس عليه اتحاد في البنية والأداء، وكأن بين الصيغتين تقارضاً في الحركة.

-**النسب إلى المحذوف اللام ساكن الوسط في الأصل المعوّض من لامه همزة الوصل**، ومنه كلمة(اسم) والأصل فيه (فُعل) بسكون العين، وضم الفاء وكسرها، وفيه تصوران للنحاة، بدليل جمعه على أفعال (أسماء). حذفوا اللام، وأسكنوا أوله بغية التعويض عن الحذف اعتباطاً، فاجتلبوا له همزة الوصل ليقع الابتداء بها[1]، وفي النسب إليه وجهان:

-رد اللام وحذف الهمزة فتقول سمويّ بكسر الفاء وضمها، وفتح العين وسكونها.

-عدم الرد وإبقاء الهمزة(اسميّ)، ولا تجتمع الهمزة مع اللام.

---

(5)اختلف في أصلها فَعَل بفتح العين ولامها ياء، والخليل على أن وزنها(فَعْل) بالإسكان ولامها واو، وابن كيسان على أنها تحتمل الوزنين جميعاً، راجع الكتاب33/2، 85،وشرح الكافية للرضي326/1، والصبان71/1.

(6)انظر: اللسان (ذو)

(7)التطور النحوي ص53 وما بعدها.

(1)من المسائل الخلافية التي ناقشها ابن الأنباريّ في الإنصاف، المسألة الأولى.

أما الضم والكسر في الفاء، فهما لغتاه – على ما سبق – وأما فتح الميم فعلى مذهب سيبويه حيث ألفت فيها الحركة، فلا تزول لعارض، وأما الأخفش فيسكن تنبيهاً على الأصل، كما مر في نظائره[2].

والأرجح عندي عدم الرد وإبقاء الهمزة لبعدها عن الآخر فلا تؤثر في آخره، وبعداً عن اللبس بغير المنسوب إليه.

النسب إلى المثنى وإلى جمع المذكر السالم

وعند النسب إلى كل منهما، لا بد من ملاحظة الاسم المراد النسبة إليه من ناحية التثنية أو الجمع من جهة ومن ناحية العلمية من جهة ثانية.

فإن كان الاسم دالاً على تثنية أو على جمع سالم نسبت إلى مفرده، وذلك بحذف علامة التثنية أو علامة الجمع، فتقول في (مسلمان مسلمون مسلميّ، وفي (معلمان معلّمون معلميّ) باعتبار علامة التثنية وعلامة الجمع زائدتين تتصلان بالاسم لتدلا على معنى المثنى وعلى معنى الجمع.

يقول سيبويه:" هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية وذلك قولك: مسلمون ورجلان ونحوهما، فإذا كان كل شيء من هذا اسم رجل فأضفت إليه حذفت الزائدتين، الواو والنون والألف والنون، والياء والنون، لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجرّان، فتذهب الياء لأنها حرف الإعراب، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنهما زيدتا معاً، ولا تثبتان إلا معاً، وذلك قولك رجليّ ومسلميّ"[1].

وواضح من كلام سيبويه سبب حذف علامة التثنية أو الجمع عند النسب، وذلك حتى لا تجتمع علامتا إعراب في الاسم المنسوب. فلو قلت في النسب إلى (مسلمان) مسلمانيّ لاجتمعت الألف وهي علامة رفع المثنى مع الياء التي تظهر عليها الحركة الإعرابية وهذا لا يجوز، وقد حذفت هاتان العلامتان لأن النسب ينقل الاسم إلى الوصفية، والوصف يصير واحداً لأنّ الموصوف واحد[2]، فيتعين حذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يؤدي إلى وصف المفرد بالمثنى أو بالجمع.

---

(2)انظر: شرح المفصل 5/6، واللسان (سمو).
(1)الكتاب 372/3.
(2)انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 155/2.

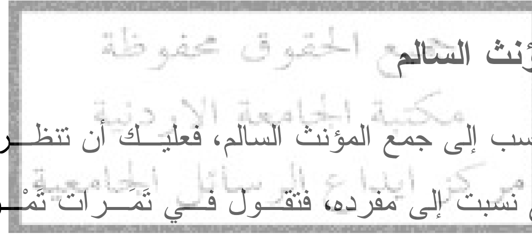
أما إذا كان المثنى أو جمع المذكر مسمى بكل منهما، أي علماً على صيغة المثنى أو الجمع، ففي النسب إليه وجهان: **الأول:** باعتبار الإعراب بالحروف، فتقول هذا زيدان ورأيت زيدين، فيعامل حينها معاملة المثنى عند النسب وذلك برده إلى واحده بعد حذف علامة التثنية فتقول زيديّ، وكذلك هذا زيدون ورأيت زيدين فيعامل معاملة المذكر السالم عند النسب بالرد إلى مفرده فتقول زيديّ.

الثاني: باعتبار الإعراب بالحركات مثل قولك حمدان، عثمان في المثنى، وهارون وسعدون، فالنسب إلى كل منها على حاله بإلحاق ياء النسب المشددة، فتقول حمدانيّ، عثمانيّ، هارونيّ، سعدونيّ.

قال الزمخشري: " ومن ذلك قنّسريّ ونصيبي، ويبريّ، فيمن جعل الإعراب قبل النون، ومن جعله معتقب الإعراب، قال قنّسرينيّ"[(3)].

النسب إلى جمع المؤنث السالم

إذا أردت أن تنسب إلى جمع المؤنث السالم، فعليك أن تنظر إلى طبيعة الاسم، فإن كان دالاً على جمع نسبت إلى مفرده، فتقول في تَمَرات تَمْريّ[(4)] بتسكين العين، لأن المفرد تَمْرة.



وقد حذفت الألف والتاء لأنهما تفيدان التأنيث كما تفيدان الجمع. فإن كان الاسم علماً أي أن شخصاً اسمه تَمَرات نسبت إليه فتقول تَمَريّ بترك العين مفتوحة وعدم تسكينها للفرق بين النسب إلى الجمع والنسب إلى العلم المختوم بالألف والتاء، دون الالتفات إلى كون الاسم مصروفاً أم غير مصروف فالنسب إلى كليهما واحد، بحذف التاء أولاً، ثم حذف الألف قياساً على المقصور المتحرك الثاني في مثل جمزى.

فإن كان الاسم جمع صفة[(1)] نحو ضَخْمات. فالنسب إليه بحذف التاء، ثم بقلب الألف واواً أو حذفها قياساً على المقصور الرباعي الساكن الثاني في مثل حُبلى، فتقول في ضخمات ضَخْمويّ، أو ضَخْميّ أو ضخماويّ، كما في حُبلى حُبلويّ حبليّ حبلاويّ.

---

(3)المفصل في صنعة الإعراب 259، شرح المفصل 145/5.

(4)انظر: أوضح المسالك 334/4.

(1)انظر: شرح التصريح على التوضيح 594/2.

وأما مسلمات وسرادقات فليس في ألفها إلا الحذف عند النسب بعد حذف التاء، لكون الألف خامسة، فتعامل عندها معاملة المقصور الخماسي، فتقول في النسبة إليها مسلميّ، سرادقيّ، وقد حذفت الألف والتاء من جمع المؤنث للسبب ذاته الذي حذفت من أجله التاء، ولأنه لو ثبتت الألف والتاء وقيل في عانات عاناتيّ، والأنثى منه عاناتيّة، فيجتمع تأنيثان، وهذا لا يصح، وفي ذلك يقول المبرد: "ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث[2].

النسب إلى الجمع من غير الصحيح

ولا يخرج عن أن يكون اسم جمع[3]، أو اسم جنس جمعياً[4] فإن كان الاسم اسم جمع في نحو نفر رهط نسبت إليه دون تغيير فتقول فيه نفريّ رهطيّ، يقول سيبويه: " قولك في الإضافة إلى نفر نفريّ ورهط رهطيّ لأن نفر بمنزلة حجر لم يكسر له واحد وإن كان فيه معنى الجمع"[5].

وكذلك إن كان اسم جنس جمعياً نحو تمر، عرب، فينسب إليه على لفظه فتقول تَمْريّ، عَرَبيّ.

والحال نفسه مع الجمع المكسر الذي لا واحد له من لفظه نحو عباديد وشماطيط، فالنسب إليه على لفظه فتقول عباديديّ، وشماطيطيّ، أوله واحد من لفظه شاذ كملاميح واحده لمحة، نسبت إلى المفرد فتقول لمحيّ خلافاً لأبي زيد، فإنه ينسب إلى لفظ الجمع فيقول ملاميحيّ، وقال أبو زيد: قالوا في النسب إلى محاسن محاسنيّ، وصرَّح بقول ذلك عن العرب، ومذهب سيبويه والجمهور بخلافه فيرد إلى الواحد الشاذ، فيقول حَسَنيّ[1].

---

(2)المقتضب 144/1.

(3)هو ما تضمّن معنى الجمع غير أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحده من معناه، وذلك كجيش وواحده جنديّ، وشعب وقبيلة وقوم ورهط ونساء، ولك أن تعامله معاملة المفرد باعتبار لفظه ومعاملة الجمع باعتبار معناه. انظر: جامع الدروس العربية 64/2، 65.

(4)وهو ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس وله مفرد مميز عنه بالتاء أو الياء نحو تمر تمرة عرب عربي ترك تركي، وما دلّ على الجنس صالحاً للقليل منه وللكثير كماء، ولبن وعسل فهو اسم الجنس الإفرادي.

(5)الكتاب 378/3.

(1)انظر: الكتاب 379/3، والتسهيل ص265، وابن جماعة ص 124.

فإذا سمي بالجمع نسب إليه على لفظه: قالوا: معافريّ وأنماريّ، وكلابيّ، وضبابيّ وأكلبيّ ومدائنيّ وفراهيديّ. قال المبرد: " إذا سميّ بشيء منها كان النسب على اللفظ، لأنه قد صار واحداً"[2].

النسب إلى جمع التكسير

اختلف العلماء في النسب إلى جمع التكسير الذي له واحد من لفظه قياسيّ، وهم على قولين في ذلك:

القول الأول: ذهب جمهور العلماء كالخليل وسيبويه وابن قتيبة والمبرد وغيرهم إلى أنه يجب رده إلى واحدة فيقال في نحو فرائض ومساجد ورجال فرضيّ ومسجديّ ورجليّ.

يقول سيبويه في هذا: " أعلم أنك أضفت إلى جميع أبداً، فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كسر عليه...، فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل قبليّ وقبليّة للمرأة، وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت مسجديّ، ثم قال: وهذا قول الخليل وهو القياس على كلام العرب"[3]. وعلة رده إلى واحده عندهم تعود إلى ثلاثة أمور:

الأول: التفريق بين النسب إليه على حاله وهو جمع، والنسب إليه إذا كان علماً سمّي به، نحو مدائنيّ منسوب إليه المدائن.

الثاني:أنّ الأصل في المنسوب إليه والغالب فيه أن يكون واحداً وهو الوالد أو المولود أو الصنعة أو غيرها فحمل على الغالب.

الثالث:أنّ النسب ينقل الاسم المنسوب إلى معنى الوصفية، فإذا كان الموصوف واحداً فينبغي أن يكون لفظ الوصف مفرداً ليطابق المعنى[1].

القول الثاني: أجاز بعض العلماء النسب إلى جمع التكسير على لفظه، وإن كان له مفرد قياسيّ فيقال في نحو فرائض فرائضيّ وفي نحو كتب كتبيّ، وفي مساجد

---

(2)انظر: المقتضب 150/3، وشرح المفصل 9/6.
(3)الكتاب 378/3.
(1)انظر: اللباب في علل البناء والإعراب 155/2.

مساجديّ، ويفهم هذا من كلام أبي علي القالي في قول العرب (ما بها دوريّ)، قال دوريّ منسوب إلى الدّور[2].

واحتج أصحاب هذا القول بما سمع من قولهم قُمريّ في النسب إلى طيور قُمر وقولهم دُبسيّ في النسب إلى طيور دُبس. كما أجاز أبو حيان النسب إلى الجمع إذا كان النسب إلى المفرد يوهم تغيير المعنى، نحو أعراب فإن واحده عرب فينسب إليه بـ "أعرابيّ "[3].

وقد ردّ الجمهور* على أدلة القول الثاني بأن دوريّاً مبنية على الياء المشددة، ككرسيّ، وليست جمعاً. ومعنى قولهم ما بها دوريّ أي مَن يدور، كما أن قمريّاً ودبسيّاً ليسا منسوبين إلى طيور قمر، وطيور دبس بل منسوبان إلى القُمرة والدُبسة.

أما المجمع اللغوي في القاهرة**فقد أجاز النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة بقصد التمييز، والأرجح عندي مسايرة جمهور النحاة في رد جمع التكسير الباقي على جمعيه إلى المفرد عند النسب إليه، والنسب إلى العلم المسمّى على هيئة جمع التكسير، نحو أنبار وهي مدينة في العراق انباريّ، جزائر جزائريّ وهكذا.

النسب إلى المركب[4]:

والمركب ثلاثة أنواع، إسنادي، ومزجي، وإضافي

فالمركب الإسنادي: هو ما انضمت فيه كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء أو عدم حصوله، أو طلب حصوله، مثل، جاد المولى، تأبط شراً، برق نحره.

المركب المزجي: وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا بأن اتصلت الثانية بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة من جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية وحدها – غالباً– أما آخر الأولى فيبقى على حاله قبل التركيب ومن أمثلته بورسعيد، بعلبك، حضرموت، طبرستان، سيبويه، نفطويه.

---

(2)انظر: الأمالي لأبي علي القالي 250/1.
(3)ارتشاف الضرّب 628.
*انظر:ابن جماعة124، الصبان198/4.
**انظر القرار في محاضر الجلسة السابعة عشرة من جلسات المجمع اللغوي دورته الثانية.
(4)انظر: النحو الوافي 270/1.

وأما الإضافي: فهو كل اسمين جعلا اسماً بتنزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله مثل عبد الله، زين العابدين، أبو بكر، أم كلثوم.

فالمركب الإسناديّ ينسب إليه عن طريق النسب إلى الجزء الأول منه، فتقول في جاد المولى، وتأبط شراً جاديّ، تأبطيّ.

وقد حذف الجزء الثاني من المركب حين النسب، كراهة الاستثقال نتيجة ياءي النسب مع ثقل المركب، وقد حذف الثاني دون الأول، لأن الثقل نشأ منه، والآخر محلّ التغيير، فيحذف كما تحذف تاء التأنيث(1).

والمركب المزجيّ ينسب إلى صدره كذلك، وهو الشائع(2) فتقول في بعلبك، حضرموت، بور سعيد، بعلي(3)، حضريّ، بوريّ. ومن النحاة(4) من يجيز النسب إلىالعجز وحده مع الاستغناء عن الصدر بحذفه، فتقول في السوابق بكيّ، موتيّ، سعيديّ وهنا لا بد من التفريق بين سعيديّ المنسوب إلى سعيد وسعيديّ المنسوب إلى بور سعيد، وذلك عن طريق السياق والمقام لكل منهما.

ومنهم من يجيز النسب إلى الصدر وإلى العجز معاً، بزيادة ياء النسب على آخر كل منهما فتقول في بور سعيد بوريّ سعيديّ، وفي بعلبك بعليّ بكيّ، وفي حضرموت حضريّ موتيّ. مستشهداً بقول الشاعر(5):

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيّةً هُرْمُزِيّةً   بِفَضْلِ الّذي أعْطَى الأمِيْرُ مِنَ الرِّزْقِ

وقسم منهم ينسب إلى المركب كله باعتباره كلمة واحدة، بإضافة ياء النسب إلى آخر المركب فتقول في السابق حضرموتيّ، بعلبكيّ، بور سعيديّ. وهذا الوجه والذي قبله شاذان(1). ووجه آخر، وهو أن يبنى من جزأي المركب على زنة**(فَعْلَل)** وإضافة ياء النسب فتقول برسعيّ، بعلبيّ، حضرميّ.

---

(1)انظر: الرضيّ 72/2، والحسيني 81.
(2)انظر: النحو الوافي 681/4.
(3)انظر: ارتشاف الضرب 601/2، وانظر ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي 457/2.
(4)الجرمي: انظر التصريح 599/2.
(5)البيت بلا نسبة في شرح الأشموني 736/3، وشرح شافية ابن الحاجب 72/2، وشرح شواهد الشافية ص115، والمقرب 412، والمذكر والمؤنث للسجستاني ص51، والمذكر والمؤنث للأنباري ص 648، والشاهد في رامية هرمزية في النسب إلى رام هرمز.
(1)انظر: الصبان 190/4.

وعندي أن الأرجح هو الذي تنسب فيه إلى (المركب المزجي) باعتباره كلمة واحدة، على الرغم من شذوذه عند بعض العلماء، لما فيه من إبعاد للبس، أي مع مَن يقول في النسب إلى حضرموت حضرموتيّ. فالجزء الثاني التصق بالأول ومنعه من الصرف(فصارت كلمة واحدة) فتبقى كذلك في النسب.

ومن المركب المزجي المركب العددي من نحو خمسة عشر، وفي النسب إليه تعامله معاملة المركب الإسناديّ ملحقاً ياء النسب إلى آخر الكلمة الدالة على علم فتقول، خمسيّ بعد حذف العجز، ولا ينسب إليه عددا، إذ الجزءان في العدد مقصودان، وبحذف أحدهما يختلّ المعنى، فهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه ولا يقوم أحدهما مقام الآخر[2].

وقد أجاز أبو حاتم السجستاني النسب في مثل هذا إليهما مفردين فراراً من اللبس، فيقال خمسيّ عشريّ[3].

أما المركب الإضافي فالأصل فيه أن ينسب إلى صدره، ويستثنى من ذلك ثلاث حالات ينسب فيها إلى العجز:

الأولى: أن يكون كنية نحو(أبو بكر، أم كلثوم)فتقول في النسب إليها بكريّ[4]، كلثوميّ. لأن الكنى جميعها متشابهة الصدر مختلفة العجز، وبالعجز يحدث التمييز فينسب إليه

الثانية: أن يكون معرّفاً صدره بعجزه نحو ابن عباس، ابن مسعود، ابن عمر، فيقال في النسب إليها عباسيّ[5]، عمريّ، خوف اللبس.

الثالثة: أن يكون النسب إلى صدره مُلبساً بعدم معرفة المنسوب إليه حقيقة مثل عبد مناف، عبد شمس، عبد الدار، فيقال في النسب إليها، منافيّ، وشمسيّ، وقد يصاغ اسم على زنة فَعْلل ثم تضاف ياء النسب فيقال عبدريّ، مرقسيّ في النسب إلى امرئ القيس، عبشميّ[1] في النسب إلى عبد الشمس.

النسب بغير الياء المشددة:

---

(2)انظر: الرضي 73/2، والحسيني والأنصاري ص81.
(3)انظر: شرح المفصل 7/6.
(4)نفسه، 8/6.
(5)انظر: حاشية الصبان 191/4.
(1)انظر: النحو الوافي 682/4.

وقد يجيء على زنة فعّال ما يدل على النسب لكل صاحب حرفة أو مهنة يزاولها، فتقول نجار للذي يمتهن النجارة، وعطار، وحداد، وخبّاز، وخيّاط، والفرق بين هذه الصيغة التي تدل على النسب، وتلك التي تدل على المبالغة مع وجود علاقة بينهما وهي: أن صاحب الحرفة يكثر ويبالغ في ملابسة مهنته، وأنّ فعالاً في النسب لا فعل لها. يقول المبرد: " فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعل نحو بزّاز وعطّار[2].

وقد اختلف العلماء في قياسيّته، فسيبويه والجمهور[3] يمنعون القياس عليه، يقول سيبويه: " وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرّ برّار، ولا لصاحب الفاكهة فكّاه، ولا لصاحب الشعير شعّار، ولا لصاحب الدقيق دقّاق"

أما المبرِّد فيرى جواز القياس على ما جاء من صيغة فعّال للدلالة على النسب، لأنه قد كثر الاستعمال كثرة يصلح أن يقاس عليها، يقول المبرِّد:" وكل من رأينا ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البُرّ برّار حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج إلى حجة من شعر أو غيره"[4].

وقد انتصر ابن ولاّد لسيبويه على المبرد حين ردّ عليه بأن المبرد لم يأت بشاهد على ما ادّعاه[5].

أما المجمع* اللغوي فقد جعل صيغة فعال قياسية في النسب إلى الصناعات، وما يحترفه الإنسان أو يلازمه، ورأى أنه إذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه، فإن صيغة فعّال تكون للصانع، والنسب بالياء يكون لغيره، فيقال مثلاً زجّاج لصانع الزجاج، وزجّاجيّ لبائعه.

---

(2)المقتضب 161/3.

(3)ابن السراج، الأصول 83/3، ابن ولاد الانتصار 214، ابن يعيش شرح المفصل 15/6، ابن عصفور شرح الجمل2/454.

(4)الانتصار ص 251.

(5)قد أورد الأستاذ محمد عضيمة الكثير من الأدلة على هذه الصيغة للنسب، نحو طيّان صانع الطين، خشاب بائع الخشب، الحناط بائع الحنطة، الطساس بائع الطسوس، وانظر المزيد المقتضب 164/3.

* انظر مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ج215/1، 216.

والأرجح عندي مسايرة المجمع فيما ذهب إليه من قياسيّة فعّال للدلالة على النسب، لأن سيبويه وأصحابه ذكروا أن مجيء فعّال للدلالة على النسب " اكثر من أن يُحصى"[1] وكذلك قول ابن مالك في ألفيته حين قال:

وَمَع فَاعِلٍ وَفَعّالٍ فَعِل   فِي نَسَبٍ أغْنَى عَنِ اليا فَقُبِل[2]

وكذلك قول ابن الحاجب[3]: " وقد كثر فعال حتى لا تبعد دعوى القياس فيه" وأنّ ما ذكره ابن ولاّد من عدم سماع برّار وفكّاه ليس فاصلاً في المسألة، لأنَّ إجازة القياس عليه لكثرته تجعل ما لم يسمع كالمسموع. وذلك نظير كل ما كان مقيساً من الصيغ، إذا لم يسمع اسم كل فاعل ومفعول، ولكن يقال ذلك قياساً[4].

ومن الصيغ الأخرى الدالة على النسب صيغة فاعل وترد هذه الصيغة لملابس الشيء من غير مبالغة، أي لمن كان ذا شيء، وليس بصنعة يعالجها، فتقول تارس لصاحب الترس، ونابل لصاحب النبل، دارع لصاحب الدرع .

يقول سيبويه[5]: " وأمّا ما يكون ذا شيء، وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون فاعلاً و ذلك قولك لذي الدرع دارع ولذي النبل نابل ولذي النشّاب ناشب ، ولذي التَّمر تامر ، ولذي اللبن لابن ، قال الحطيئة* : (مجزوء الكامل)

فَغَررتَني وَزَعَمْت أنَّكَ   لابنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرِ

والفرق بين صيغة فاعل التي تدل على النسب، وتلك التي تدل على اسم الفاعل، أنَّ التي للنسب لا فعل لها، إنما هو اسم صيغ لذي الشيء فأنت لا تقول درع يدرع، ولا لبن يلبن[6]. وقالوا همٌّ ناصب أي ذو نصب، ومكان آهل أي ذو أهل.

ومنه ما يكون مذكراً يوصف به مؤنث كقولك امرأة حائض أي ذات حيض، طامث ذات طمث، لتدل على النسب وهو مذهب البصريين وقبلهم الخليل، أي كأنك قلت امرأة

---

(1)الكتاب 381/3.
(2)حاشية الخضري 271/2.
(3)الإيضاح في شرح المفصل 606/1.
(4)المنصف 180/1.
(5)الكتاب 381/3، *ديوان الحطيئة ص168.
والشاهد في لابن وتامر في نسبتهما إلى اللبن والتمر، وانظر كذلك المقتضب 161/3، والخصائص 282/3، وابن يعيش 13/6، واللسان (لبن).
(6)شرح المفصل 14/6.

حيضيّة، طمثية، وقد قالوا: وإنما جاء هذا بغير تاء لأنه ليس على فعل فجازه على النسب[1]، فالصيغة منه ليست محمولة على معنى الفعل وهو الحدوث .

وإنما المعنى: أن ذلك ثابت، وحاصل لها من غير تعرُّض لحدوثه في زمان. فهي غير جارية على الفعل ولا تابعة له، واسم الفاعل إنَّما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل: نحو ضربت، فهي تضرب ضاربة، فإذا وضع على النسب لم يكن جارياً على الفعل، ولا تابعاً له، فلم تلحقه علامة التأنيث، وإنما يلزم الفرق فيما كان جارياً على فعله في الحدوث. فإذا أُريد الإجراء على الفعل في هذه الصفات أتى بالتاء، فقيل (حائضة وطالقة) أي الآن أو غداً[2].

أمَّا سيبويه فيرى أنَّ التجريد حمل على المعنى وليس على النسب، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب، قال: "فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم صفة شيء، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا:هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجل نُكحَة "[3]. وقد خطّأ أبو بكر الأنباريّ الكلام السابق حين قال: " وهذا كلُّه عندي خطأ[4]، لأنّا لو قلنا: هند حائض، ونحن نريد: هند شخص حائض، وشيء حائض للزمنا أن نقول: هند قائم، وجُمل جالس على معنى هند شخص قائم، وجمل شيء جالس وفي إجازة هذا خروج عن العربية.

أما الكوفيُّون[5] فيرون أن سقوط التاء من هذا القبيل لاختصاص معناه المؤنث، فالتاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما يحتاج للفرق عند الاشتراك، وإذا لم يكن اشتراك لم يفتقر إلى علامة تأنيث، أي أن الصفات السابقة كلها مقتصرة على الإناث و بالتالي لا حاجة لعلامة تميزها عن المذكر ، لأن المذكر يخلو منها .

والحقّ أن قضية التذكير والتأنيث من القضايا التي شغلت بال العلماء قدامى ومعاصرين ، ولا يمكن أن تختزل ببضعة أسطر . لكنَّ الذي يتضح لي ، أن السير على مذهب البصريين والخليل هو الأرجح ، للتفريق بين الدال على النسب والجاري

---

(1)انظر: المقتضب 164/3.
(2)انظر: الإنصاف ص758 – 759. الجاربردي ص126، وانظر شرح المفصل 15/6.
(3)الكتاب 383/3.
(4)انظر: حاشية المقتضب 165/3.
(5)انظر: الإنصاف ص759.

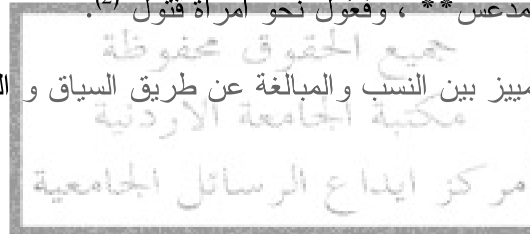
على الفعل بوجود التاء ، فنقول في طامث ، حائض ، ذات طمث ، ذات حيض على النسب ، أما طالقة ، حائضة فتجري مجرى الفعل للدلالة على الحدوث .

وقد استعملت صيغة فَعِل للدلالة على النسب، لكن بصورة أقل من فعّال وفاعل، وصيغة فَعِل تأتي لمن كان صاحب شيء كفاعل للمبالغة فتقول نهر لصاحب العمل بالنهار، وطعِم و لبن و عمِل. قال الراجز(1):

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِر   لاَ أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِر

ونهر بمعنى نهاريّ، ورجل حرح وسته بمعنى حريّ واستيّ، وللذي يرعى الإبل أبِل و للشجرة خضراء الورق ورِقة، وشغِل و طعِم، أي ذو شغل وذو طعام.

وقد يجيء النسب على مِفعال كـ "امرأة معطار"، وعلى مِفْعيل نحو ناقة مخطير*، وعلى مِفعل نحو امرأة مدعس** ، وفَعُول نحو امرأة قتول (2).



وهنا لا بُدّ من التمييز بين النسب والمبالغة عن طريق السياق و المقام .

شواذ النسب

الطرق السابقة هي الطرق القياسيّة لصياغة النسب فما خالفها، فقد انحرف عن سنن العرب. قال الخليل: " كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تامّاً لم تحدث فيه العرب شيئاً فهو على القياس "(3).

والوارد عنهم من هذا المعدول كثير لا يحصى(4). وهو على كثرته يمكن أن يقسم إلى أبواب تبعاً للتغيرات التي تحدث بالكلمة، من تحريف، وزيادة، ونقصان، وحذف وقلب، وهذا المعدول يحفظ ولا يقاس عليه نتيجة مخالفته لطريقة العرب في النسب(5).

---

(1)الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني 745/3، وشرح التصريح 612/2، وشرح ابن عقيل 665، والكتاب 384/3، والشاهد فيه نهر حيث بناه على فِعل وهو يريد النسبة لا المبالغة.

*مخطير أيّ تخطر بذنبها عند السير.

**مدعس: كثيرة الطعن، وكذلك قتول.

(2)انظر: شرح جمل الزجاجي 2/ 455.

(3)الكتاب: 335/3.

(4)انظر: الهمع 198/2.

(5)انظر: شرح المفصل 10/6، حاشية الخضري 271/2.

فمن التحريف[1] قولهم أمَـويّ بـالفتح والقيـاس بالضـم فـي النسـب إلـى أميّـة وبِصْريّ بكسر الباء في النسـب إلـى البصـرة والقيـاس بَصـريّ، دُهـريّ بضـم الـدال، والقياس دَهريّ بفتحهـا. ومـن الزيـادة قـولهم رازيّ للمنسـوب إلـي الـريّ، ومـروزيّ للمنسوب إلى مرو والقياس لكليهما رووِيّ ومرويّ.

وبزيادة الألف والنون[2] في قـولهم ربّـاني، رقبـانيّ، تحتـانيّ فـي النسـب ربّ، رقبة، تحت، والقياس ربيّ، رقبيّ، تحتيّ.

والنقص في قولهم بَدَويّ في النسب إلى باديـة بحـذف الألـف، والقيـاس بـاديّ أو باديّ، وفي قريش قرشيّ والقياس قريشيّ، وفي خريـف خرفـيّ والقيـاس خريفـيّ، وفـي قفا قفيّ والقياس قفويّ.

أما الحذف فقولهم في شتاء شتويّ والقيـاس شـتائيّ وفـي عاليـة علـويّ والقيـاس عاليّ أو عالويّ.

وكذلك القلب في قولهم طائيّ في النسب إلـى طيـيء والقيـاس طيئـيّ، وصـنعائيّ في النسب إلى صنعاء والقياس صنعاويّ، وفي روحاء روحانيّ وفي القياس روحاويّ.

(1)شرح التصريح 613/2.

(2)بخصوص هذه النسبة انظر البحث المطول الذي أعدّه الدكتور رمسيس جرجس لمجلة مجمع القاهرة/ الجزء11 سنة 1959.

المبحث الثالث

صورة الباب في كتب النحاة" التمثيل الإحصائي"

مدخل: يهدف هذا المبحث إلى رصد مجموع قواعد باب النسب وطرق صياغته في عينة من كتب الأصول بدءاً من سيبويه صاحب" الكتاب" وانتهاء بعباس حسن صاحب" النحو الوافي" وذلك كي تكون صورة الباب واضحة جليّة في كل منها:

وقد راعيت في اختياري لهذه العينة أن تكون الكتب ممثّلة لمختلف المراحل الزمنية بدءاً من القرن الثاني الهجري وانتهاءً بالقرن الرابع عشر الهجري. وقد كانت العينة في أحد عشر كتاباً من كتب الأصول النحوية على النحو الآتي:-

رقم الكتاب	اسم الكتاب	اسم المؤلف
1	الكتاب	سيبويه
2	المقتضب	المبرِّد
3	الأصول في النحو	ابن السرّاج
4	الجُمَل	الزجّاجيّ
5	المفصَّل في صنعة الإعراب	الزمخشريّ
6	شرح شافية ابن الحاجب	رضي الدين الاستراباذي
7	شرح التصريح على التوضيح	الشيخ خالد الأزهري
8	شرح شافية ابن الحاجب	الجاربرديّ
9	حاشية الصبّان على شرح الأشموني	الصبّان
10	شذا العَرْف في فن الصرف	الشيخ أحمد الحملاويّ
11	النحو الوافي	عبّاس حسن

أ.تفاوت حجم الباب بين الكتب النحوية:

تنبغي الإشارة إلى أن عدة القواعد التي عالجت باب النسب هي مئة وسبع وثلاثون، وقد كان ورود هذه القواعد في كتب النحاة على الشكل التالي:

رقم الكتاب	اسم الكتاب	عدد القواعد في الكتاب
1	الكتاب لسيبويه	110
2	المقتضب/ للمبرد	64
3	الأصول في النحو/ لابن السراج	63
4	الجُمَل/ الزجاجي	23
5	المفصل/ الزمخشري	55
6	شرح الشافية/ الاستراباذي	79
7	شرح التصريح/ الأزهري	78
8	شرح الشافية/ الجاربردي	67
9	حاشية الصبان	82
10	شذا العرف/ الحملاوي	76
11	النحو الوافي لعباس حسن	87

تكشف الأرقام السابقة عن تفاوت كبير في حجم الباب بين كتب النحاة، وأشد ما يكون التفاوت واضحاً بين" كتاب سيبويه" وبين كتاب" الجمل للزجاجي"، فقد ورد الباب عند سيبويه في مئة وعشر(110) من القواعد بينما ورد باب النسب عند الزجاجي في ثلاث وعشرين(23) منها فقط، ولعل السبب من وراء قلة القواعد عند الزجاجي، أنه كان يهدف لغاية تعليمية من تصنيفه لكتابه" الجمل" فكان يذكر الباب بصورة مجملة دون تفصيل فاسحاً المجال أمام الدارسين والشارحين لكتابه للحديث عن التفاصيل والجزئيات المتعلقة بذلك الباب.

وعلى العكس من ذلك تماماً تجد سيبويه الذي يُعدُّ المؤصِّل الأول للنحو العربي يحشد أكبر عدد من القواعد " لباب النسب" من بين كتب النحاة في العينة المختارة.

ولعلّ تفوق سيبويه على سائر النحاة في العينة مردّه إلى أهمية هذا الباب وشيوعه في اللسان العربي وإلى عقلية سيبويه الفذة في تأصيل النحو العربي.

كما لا يخفى أن سيبويه في كتابه قد ضم رأي أستاذيه الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، مما أدى إلى اتساع المادة عنده وتنوعها فانعكس إيجاباً على غنى المادة العلمية عنده.

وجدير بالملاحظة أن عدة القواعد في كتاب الجمل للزجاجي(23) ثلاث وعشرون قاعدة، وأنّ مجموع القواعد غير المتكررة في الكتب الأحد عشر بلغ(137).

وإذن تكون نسبة القواعد في كتاب الجمل إلى مجموعها في الكتب الأحد عشر قريباً 1: 6 وهي نسبة مقبولة.

ب.تصنيف قواعد الباب وفقاً لدرجة تواترها في الكتب الأحد عشر

لقد أحْصيتُ التقريراتِ التي تصف الباب وتفسر قواعده في الكتب الأحد عشر جميعاً فوجدتها، كما تقدم،137 ثم أحصيتها وفقاً لدرجة تواترها في الكتب الأحد عشر فوجدتها كالآتي:

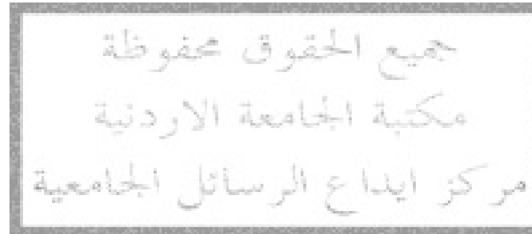
عدد القواعد التي جاءت في الكتب الأحد عشر معاً	**13**
عدد القواعد التي جاءت في عشرة كتب	**16**
عدد القواعد التي جاءت في تسعة كتب	**11**
عدد القواعد التي جاءت في ثمانية كتب	**7**
عدد القواعد التي جاءت في سبعة كتب	**16**
عدد القواعد التي جاءت في ستة كتب	**5**
عدد القواعد التي تذكرها خمسة كتب	**11**
عدد القواعد التي جاءت في أربعة كتب	**12**
عدد القواعد التي جاءت في ثلاثة كتب	**11**
عدد القواعد التي جاءت في كتابين اثنين	**12**
عدد القواعد التي تفرّد بها كتاب واحد	**23**
مجموع القواعد	**137**

وتكشف الأرقام السابقة حجم التفرد وامتداد الآراء الخاصة في مادة النحو؛ إذ تمثل التقريرات التي نجدها في كتاب واحد فقط ولا نجدها في عشرة كتب من أحد عشر حوالي 17% من حجم الباب الكلي في الكتب الأحد عشر مجتمعة.

فإذا اتخذنا الأغلبية مقياسنا وجعلنا اعتدادنا بالقواعد التي التقت على ذكرها(ستة كتب) على الأقل من أحد عشر وجدنا مجموعها(خمساً) 5.

ووجدنا نسبتها إلى مجموع القواعد في الكتب الأحد عشر قريباً من 1: 27

فإذا اتخذنا هذه النسبة فيصلاً في اختصار النحو وتجريده وجدنا أنه يمكن لنا اختصار قواعد الباب.

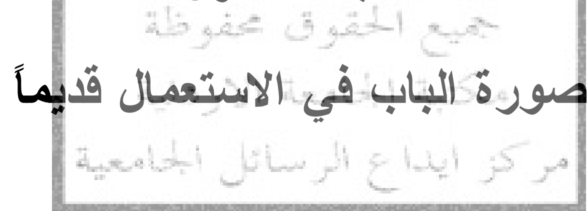



الفصل الثاني

الفصل الثاني

صورة الباب في الاستعمال

المبحث الأول



صورة الباب في الاستعمال قديماً

المبحث الثاني

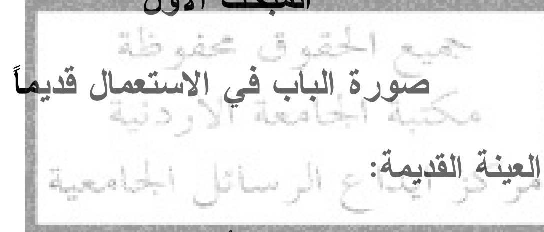
صورة الباب في الاستعمال حديثاً

مدخــل:

بعد أن استعرض الباحث في الفصل الأول الأصول النظرية لباب النسب وجهود النحاة في تقعيدهم لهذا الباب، وبعد أن استعرض صورة الباب في كتب النحاة ومثّل على ذلك إحصائياً يعرض الباحث في هذا الفصل صورة الباب في الاستعمال عن طريق تتبع باب النسب في عينة قديمة وأخرى حديثة، حتى يكون الجانب التطبيقي مكملاً للدراسة النظرية التأصــيلية، وحتــى يفضي هذا التتبّع إلى إجابات مهمّة عن مدى سيرورة الاسم المنسوب في القديم والحديث.

ولأجل ذلك اختار الباحث كتاب " الأنساب" لمؤلفه السمعاني ليكون ممــثلاً للاســتعمال القديم، كما اختار عينة من الصحف اليومية والدوريات لتكون ممثلة هي الأخــرى للاســتعمال الحديث.

المبحث الأول



صورة الباب في الاستعمال قديماً

فرز شواهد الباب في العينة القديمة:

كما سبق القول فقد اختار الباحث كتاب " الأنساب" للسمعاني ليكون عينــة دالــة علــى الاستعمال القديم، وقد وقع الاختيار عليه نظراً لأهميته[1] من بين كتب التراجم، ولضخامته فقــد ضمّ هذا الكتاب بين دفتيه أكثر من (3500) نسبة لعالم وفقيه ومحدّث...الــخ. مرتبــة ألفبائيــاً وجانب آخر مهم في هذا الكتاب جعل الاختيار عليه دون غيره وهو الضبط الســليم للأســماء المنسوبة فقد كان السمعاني يضبط الأعلام المنسوبة ضبطاً سليماً غير مُلبس عن طريق توضيح النسبة فيقول مثلاً:" المعافريّ" بفتح الميم والعين المهملة وكسر الفاء والراء هــذه النســبة إلــى المعافر وكذا الحال في كتابه كلّه، مما كان له أكبر الأثر في التخفيف على الباحث عنــد فــرز الشواهد.

وقد اتبع الباحث في طريقة عرضه للشواهد ما يلي:

1.عرض لأمثلة من الشواهد القياسية عن طريق تناول الاسم المنسوب، والمنسوب إليه وما الذي حدث جرّاء النسبة. على الوجه القياسي.

---

(1)انظر أهمية الكتاب في مقدمته، ص11

2.أتبع الأمثلة القياسية بشواهد غير قياسية للعنوان الفرعي نفسه، موضحاً وجه المخالفة للقياس، والوجه القياسي للاسم المنسوب.

3.اتّبع الباحث الطريقة نفسها في تخريج الشواهد أي كما رتَّب الباب في الفصل الأول بادئاً بالنسب إلى المختوم بتاء التأنيث ومختتماًبالنسب بغير الياء على الشذوذ وتالياً عرض الشواهد:

المختوم بتاء التأنيث:

وقد جاءت صور قياسية كثيرة عليه؛ نذكر منها:

الحِيْريّ في النسب إلى الحيرة وهي بالعراق عند الكوفة[1] وينسب إلى المختوم بتاء التأنيث بحذف التاء لا غير، ومن الصور القياسيّة كذلك أُساميّ في النسب إلى أسامة بن زيد حبّ [2] رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومنها كذلك حارثيّ في النسب إلى حارثة وهم قبائل منها إلى بني حارثة من الخزرج[3] ومنها أيضاً حمدونيّ في النسب إلى حمدونة بنت غضيض أم ولد الرشيد[4].

ومنه النابغيّ في النسب إلى النابغة وهو اسم لجماعة من الشعراء وهم نابغة بني ذبيان، نابغة بني شيبان، نابغة بني جعدة[5].

وقد جاءت صور غير قياسية عديدة في النسب إلى هذه الصيغة، نذكر منها الحلاّويّ في النسب إلى الحلة وهي بلدة على طرف الفرات[6]، وقد أجرى السمعاني هذه النسبة اتباعاً لما يعرفه عامة الناس وإلاّ فالنسبة الصحيحة حِلِّيّ(بكسر الحاء واللام)[7]. ولعلّ الناس عندما نسبوا هذه النسبة اعتبروا تاء التأنيث بمثابة ألف مقصورة، فعومل الاسم بناءً على ذلك معاملة الرباعي المقصور ساكن الثاني والذي ينسب إليه بوجه من الأوجه الثلاثة بقلب ألفه الرابعة واواً وإضافة ألف قبلها كما تقول في حُبْلى حبلاويّ.

---

(1)الأنساب، 113/2.
(2)نفسه، 88/1.
(3)نفسه7/2.
(4)نفسه85/2.
(5)نفسه392/4
(6)نفسه112/2.
(7)نفسه في الصفحة نفسها في الهامش.

ومن الصور المخالفة للقياس كذلك غَزْنويّ في النسب إلى غَزْنة وهي بلدة من بلاد الهند[8]. ووجه المخالفة أنه قلب تاء التأنيث واواً (على اعتبار أنها تشبه الألف المقصورة) على اعتبار أنهما من علامات تأنيث الأسماء، فصارت بهذا الاعتبار من المقصور الرباعي ساكن الثاني، والذي ينسب إليه بقلب الألف المقصورة واواً كما تقول في حُبْلى حُبْلويّ. بوجه من الأوجه ووجه القياس أن تقول في غَزْنة غَزْنيّ أي بحذف التاء وإلحاق ياء النسب.

ومن الصور الشاذة كذلك الإباحتيّ في النسب إلى طائفة من الكفرة الملعونة التي تبيح الأشياء التي حرَّمها الشرع، فهم يقولون: اعملوا ما شئتم ولا جناح عليكم. حين استدلوا بهذه الآية، وحملوا معناها على رأيهم الخبيث.{ قل من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبت من الرزق} الأعراف (32)[1]

والمخالف للقياس في هذه النسبة إبقاء التاء والقياس حذفها، فيقال إباحيّ، وكأني بهم بهذه النسبة الشاذة يميزون بين كل من ينتمي إلى هذه الطائفة، وبين كل من يبيح لنفسه أو لغيره شيئاً محرماً، فإبقاء التاء هنا بقصد التمييز.

المقصور:

المقصور الثلاثي:

حيث جاءت صور قياسية عديدة عليه، ومعروف أن المقصور الثلاثي ينسب إليه بقلب ألفه واواً ثم تلحق ياء النسب، ومن الصور القياسية التي جاء عليها: السَّخويّ في النسب إلى سخا، وهي قرية بأسفل أرض مصر[2].

ومن القياسي في النسب إلى المقصور الثلاثي كذلك الشَّطويّ في النسب إلى جنس من الثياب التي يقال لها الشطويّة وبيعها، وهي منسوبة بدورها إلى شطا من أرض مصر[3]، ومنه أيضاً الهَدَويّ في النسب إلى هَدَا، وهي ناحية بمكّة من ناحية الطائف[4].

وقد جاءت صور غير قياسيّة عديدة في النسب إلى هذه الصيغة، منها: الشّذائيّ في النسب إلى شذا وهي قرية بالبصرة[5]، ووجه المخالفة أنه لم يقلب الألف واواً، لأنه برأيي لم

---

(8)نفسه399/3. وهي اليوم من مدن أفغانستان
(1)الأنساب، 51/1.
(2)نفسه25/3.
(3)نفسه، 128/3.
(4)نفسه، 501.
(5)نفسه116/3.

يعتبر الكلمة من المقصور الثلاثي، بل اعتبرها من الممدود الذي همزته زائدة للإلحاق(شــذاء) فعند النسب إليها أبقى على الهمزة على وجه من الوجهين وألحق ياء النسب. والقياس أن يقــول (شذويّ).

ومن الصور المخالفة للقياس كذلك" الحياويّ" في النسب إلى " الحيا" وهــو بطــن مــن خولان[1]. ووجه المخالفة أنه لم يقلب الألف واواً على قاعدة المقصور الثلاثي. بل اعتبر الكلمة من الممدود الذي همزته" المحذوفة" منقلبة عن واو، وحين النسب رد الهمزة إلى أصــلها فقــال حياويّ والقياس أن يقول" حيويّ" لأنها من المقصور الثلاثي.

ب.المقصور الرباعي:

ويكون ساكن الثاني أو متحركه، أما ساكن الثاني فقد وردت صور قياسية عليه منها: " اليَغْنويَ" في النسب إلى يَغْنى" وهي قرية من قرى نَخْشب[2]. حيث قلب الألف المقصــورة واواً ثم ألحق ياء النسب على وجه من الأوجه الثلاثة كما مرّ في الفصل الأول.

ومن الصور القياسيّة أيضاً "اليُوذيّ" في النسب إلى يُوذى قرية من قرى نَسَــف مــن أسفلها، بلدة بما وراء النهر[3]. حيث حذف الألف المقصورة ثم ألحق ياء النسب، على وجه من الأوجه الثلاثة كما مرّ.

ومنه أيضاً " الحفناويّ" في النسب إلى حفنا وهي قرية من قرى مصر[4] حيــث قلــب الألف المقصورة واواً ثم أضاف ألفاً قبلها على وجه من الأوجه كذلك.

وقد جاءت صور غير قياسية على هذه الصيغة منها: الحلوائيّ في النسب إلــى عمــل الحلوى وبيعها[5].لم يُجر الكلمة على أيٍّ من الأوجه القياسية، لكونه اعتبر الألف ليســت لغيــر للمقصور بل للممدود أي باعتبار الكلمة" حلواء" فالهمزة فيها زائدة للإلحاق، والزائــد للإلحــاق تبقى همزته عند النسب.

والوجه أن يقول في حلوى المقصورة حَلْويّ، أو حَلوويّ او حَلواويّ.

---

(1)الأنساب،112/2.
(2)نفسه،534/4.
(3)نفسه،539/4.
(4)نفسه،71/2.
(5)نفسه77/2.

ومن الصور الشاذة كذلك" المُقْرائيّ" في النسب إلى مُقْرى قرية بدمشق[6]. ووجه المخالفة أنه لم ينسب على أي وجه من الأوجه السابقة، لأنه لم يعتبر الكلمة من المقصور الرباعي، بل عدّها من الممدود الذي همزته زائدة للإلحاق، ولهذا أبقى على الهمزة عند النسب.

والوجه أن يقول في مُقرى المقصورة مُقْريّ، مُقْرويّ، مُقْراويّ.

أما المقصور الرباعي متحرك الثاني: فقد وردت في العينة ثلاث صور عليه اثنتان على القياس، وواحدة مخالفة.

فأما اللتان على القياس فهما" النَشَويّ" في النسب إلى نَشَوى وهي بلدة متصلة بأذربيجان وأرمينية[1].

وكما هو معلوم فإنّ النسب إلى المقصور الرباعي متحرك الثاني يتم بحذف الألف المقصورة ثم إلحاق ياء النسب.

وأما الصورة الثانية القياسيّة فهي" الخَطَفيّ" في النسب إلى خَطَفى وهو لقب جد جرير بن عطية [2]الشاعر.

أما الصورة التي جاءت على غير قياس فهي " الفَرماويّ" في النسب إلى فَرَما وهي بليدة من أرض مصر[3]، فلم يحذف الألف، بل قلبها واواً وأضاف ألفاً قبلها قياساً على المقصور الرباعي ساكن الثاني.

والقياس أن يقول فَرَميّ.

المقصور فوق الرباعي:

والقياس في النسب إليه، أن تحذف الألف المقصورة وتلحق ياء النسب، وقد وردت صور عديدة للمقصور فوق الرباعي القياسيّة منها وغير القياسيّة. ومن صورها القياسيّة " البُخاريّ" في النسب إلى بخارى البلد المعروف بما وراء النهر[4] حيث حذف الألف الخامسة على القياس.

---

(6)نفسه344/4.
(1)الأنساب421/4.
(2)نفسه،170/2.
(3)نفسه488/3.
(4)نفسه204/1.

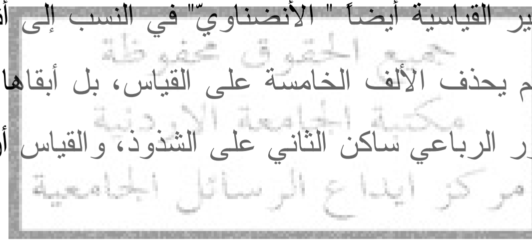
ومن الصور القياسية كذلك " السُّرماريّ" في النسب إلى قرية من بخارى يقال لها سُرْمارى[5]، حيث حذف الألف السادسة على القياس.

ومن صورها القياسية أيضاً " السِّكِلْكنديّ" في النسب إلى سكلكندى وهي من نواحي طخارستان، وهي بليدة صغيرة، ولكنها كثيرة الرساتيق والخير من ناحية بَلْخ[6].

حيث حذف الألف السابعة على القياس.

ومن صورها غير القياسية " السِمِسطائيّ" في النسب إلى سِمِسطا وهي قرية من صعيد مصر الأدنى، تعرف بسمسطا السدّة[1]. حيث لم يحذف الألف الخامسة لأنه عدّها من الألف الممدودة التي زيدت همزتها للإلحاق فأبقى عليها عند النسب، وووجه القياس أن يقال في سمسطا المقصورة سمسطيّ.

ومن الصور غير القياسية أيضاً " الأنضناويّ" في النسب إلى أنضنا، وهي قرية من صعيد مصر[2]. حيث لم يحذف الألف الخامسة على القياس، بل أبقاها وقلبها واواً وأضاف ألفاً قبلها قياساً على المقصور الرباعي ساكن الثاني على الشذوذ، والقياس أن يقول أنضنيّ.



المنقوص:

والمنقوص إما أن يكون ثلاثياً أو رباعياً أو زائداً على الرباعيّ.

أما المنقوص الثلاثي فلم ترد عليه صور في الاستعمال.

أما المنقوص الرباعي الذي ينسب إليه بطريقتين: حذف الياء المحذوفة أصلاً للتنوين وإلحاق ياء النسب، أو قلب الياء واواً مع فتح ما قبلها.

وقد وردت عليه صورة قياسية واحدة هي: " الهاديّ" في النسب إلى الهادي وهو لقب أسامة الليثيّ، ولقب به لأنه كان يوقد النار ليلاً لمن سلك الطريق[3]، حيث حذف ياء المنقوص الرابعة وألحق ياء النسب على القياس.

ما آخره علة من غير المقصور والمنقوص

---

(5)نفسه3/31.
(6)نفسه3/41.
(1)الأنساب3/55.
(2)نفسه، 1/151.
(3)نفسه4/498.

وينسب إليه دون تغيير على حرف العلّة. وقد وردت عليه صور قياسية عديدة، ومن ذلك: " الفَرْويّ" في النسب إلى فَرْوة وهو الجد الأعلى لأبي إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن فَرْوة الفَرْويّ مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه من ثقات أهل المدينة[4] حيث نسب إلى الاسم دون تغيير في علّته ملحقاً ياء النسب على القياس.

ومن ذلك أيضاً " الصَّعْويّ" في النسب إلى الصَّعْو وهو جد[5]. حيث ألحق ياء النسب دون تغيير في بنية الكلمة.

ومن الصور غير القياسية على هذه الصيغة " المَرَويّ" في النسب إلى مَرْوة وهي مدينة بالحجاز بناحية وادي القرى[1]، ووجه المخالفة أنه فتح عين الكلمة " الراء" على رأي يونس في النسب إلى المعتل من غير المقصور والمنقوص المختوم بتاء التأنيث.

والوجه الإبقاء على حركة الحرف الصحيح وهي السكون، فيقال مَرْويّ.

ومن الصور المخالفة كذلك " المَرْوَزيّ" في النسب إلى مَرْو[2] من بلاد فارس ووجه الشذوذ أنه ألحق زاياً على الكلمة قبل إلحاق ياء النسب. ويعلل السمعاني هذا الشذوذ بقوله: " وكان إلحاق الزاي في هذه النسبة فيما أظن للفرق بين النسبة إلى المروي وهي الثياب المشهورة بالعراق منسوبة إلى قرية بالكوفة[3].

وقد يكون إلحاق الزاي على مَرْو الفارسية للتمييز بينها وبين مَرْوة جبل بمكة[4]. وقد كان التخصيص لمَرْو الفارسية لأن مَرْوة بمكة ينسب إليها على القياس، ويعزز هذا القول ما جاء به ثعلب في أماليه: " إنما دخلت الزاي في النسبة إلى الريّ، ومرو، لأنهم أدخلوا فيه شيئاً من كلام الأعاجم[5].

الثلاثي معتل العين واللام

وينسب إليه برد اللام – بعد فك الادغام– إلى أصلها ثم إلحاق ياء النسب.

---

(4)نفسه450/3.
(5)نفسه202/3.
(1)الأنساب279/4.
(2)نفسه278/4.
(3)نفسه في الصفحة ذاتها.
(4)القاموس المحيط389/4.
(5)المزهر،251/2.

وقد وردت صورتان قياسيتان عليه، هما: " البوِّيّ" في النسب إلى بَوّ رجل من بني عامر من تميم[6]. حيث لم يغيّر آخر الكلمة عند النسب لأن الكلمة مختومة بواو مشددة، والثلاثي المعتل بواو مشددة لا تغيير عليه عند النسب.

والثانية " العَوِّيّ" في النسب إلى عَوّة وهو بطن من بني سامة بن لؤي[7]. حيث لم يغيّر في آخر الكلمة، لأن الكلمة مختومة بواو مشددة، والقياس يقتضي عدم التغيير.

وقد وردت صورتان غير قياسيتين على هذه الصيغة، هما: " الرازيّ" في النسب إلى الريّ، وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم بين قومس والجبال[8]. ووجه المخالفة عدم رد لام الكلمة إلى أصلها وهو الواو، فالريّ مصدر الفعل روى، وعلى هذا فالقياس أن يقول في النسب إليها روويّ. ووجه آخر للمخالفة أنه ألحق الزاي في النسبة.

ويعلّل السمعاني إلحاق الزاي بقوله: " وألحقوا الزاي في النسبة تخفيفاً، لأن النسبة على الياء مما يشكل ويثقل على اللسان"[1].

ويبدو أن السبب من إلحاق الزاي هو إزالة اللبس، والتمييز بين ما هو منسوب إلى العلم على البلد المعروف، فأحدثوا الزيادة فيه، وبين ما هو منسوب إلى المصدر الذي أجري على القياس. ويؤكد هذا القول كلام ثعلب السابق في أماليه.

الصورة الثانية الشاذة: " الفيّيّ" في النسب إلى فيّ وهي قرية من قرى سُغْد سمرقند بين إشتيخن والكشانية[2]. ووجه المخالفة أنه لم يرد لام الكلمة إلى اصلها مع فتح ما قبلها لتقلب الياء ألفاً ثم واواً، فتصير الكلمة المنسوبة فيَويّ على القياس.

ما آخره ياء مشددة بعد حرفين:

والنسب إليه بحذف الياء الأولى وقلب الثانية ألفاً ثم واواً. وقد وردت صور قياسيّة عديدة عليه، منها:

"العَدَويّ" في النسب إلى عديّ وهو اسم لخمسة رجال[3]. وقد أجرى الكلمة على القياس.

---

(6)الأنساب 301/1.
(7)نفسه 382/3
(8)نفسه 280/2
(1)الأنساب 280/2.
(2)نفسه 477/3.
(3)نفسه 326/3.

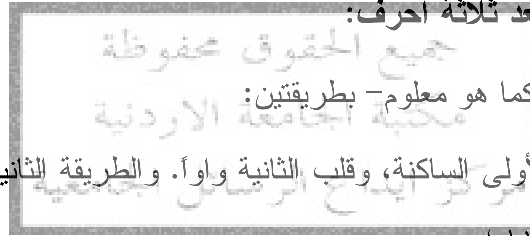
ومنها أيضاً " الطُّهويّ" في النسب إلى بني طُهيّة وهم بطن من تميم[4].

وقد أجرى الكلمة على القياس، فحذف تاء التأنيث على القاعدة العامة، ثم حذف الياء الأولى وقلب الثانية ألفاً، ثم واواً ثم ألحق ياء النسب.

ومن الصور غير القياسية " الهنّيّ" في النسب إلى هِنِيّ بطن من طيّء وهو هِنِيٌّ بن عمرو بن الغوث بن طيء[5]. ووجه المخالفة أنه لم يحذف الياء الأولى، ولم يقلب الثانية ألفاً ثم واواً، والقياس أن يقول هَنَوِيّ.

ومن الصور الشاذة أيضاً" الخُوَيِيّ " في النسب إلى خُوَيّ، وهي إحدى بلاد أذربيجان[1]. ووجه الشذوذ أنه أبقى على الياء المشددة ولم يحذف الأولى منها ويقلب الثانية ألفاً ثم واواً. والقياس أن يقول خوويّ.

ما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف:



وينسب إليه –كما هو معلوم– بطريقتين:

–حذف الياء الأولى الساكنة، وقلب الثانية واواً. والطريقة الثانية حذف الياءين معاً وهو المختار في استعمال العرب.

وقد وردت صور قياسية عليه، منها: القَدَرِيّ في النسب إلى الطائفة المشهورة القَدَرِيّة، وهم جماعة يزعمون أن الله لا يقدر الشر، ويقولون: أن الخير من الله والشر من إبليس[2]. حيث حذف الياءين معاً وألحق ياء النسب.

وصورة قياسية أخرى " الخَشَبِيّ" في النسب إلى الخَشَبِيّة"، وهم طائفة من الرافضة، يقال لكل واحد منهم الخَشَبِيّ.[3] حيث أجرى الكلمة على القياس بحذف الياءين. ومن ثم ألحق ياء النسب.

وقد وردت صور غير قياسية على هذه الصيغة منها: " الطبرانيّ" في النسب إلى طبريّة، وهي مدينة في الأردن بناحية الغور[4]. ووجه المخالفة أنه حذف الياء المشددة، وألحق

---

(4)نفسه279/3.
(5)نفسه515/4.
(1)الأنساب194/2
(2)نفسه29/4.
(3)نفسه161/2.
(4)نفسه251/3.

بدلاً منها الألف والنون، والقياس أن يقول طبريّ ولعل الألف والنون ألحقتا للتمييز بين المنسوب إلى طبريّة وبين المنسوب إلى طبرستان.

ومن الصور الشاذة كذلك: " السِّندوانيّ " في النسب إلى السِّنديّة، وهي قرية على الفرات بنواحي بغداد[5]. ووجه المخالفة أنه حذف الياء المشددة وألحق بدلاً منها الواو والألف والنـــون، والقياس أن يقول السِّنديّ. ولعلهم أضافوا هذه الحروف ليميّزوا بين المنسوب إلى السنديّة، وبين المنسوب إلى السّند من بلاد الهند.

ما آخره ياء بعد ألف زائدة:

وينسب إليه على القياس بقلب الياء همزة أو بقلبها واواً، وقد وردت صورة قياسية على هذه الصيغة هي: " البجاويّ" في النسب إلى بجاية، وهي من بلاد المغرب، وإليها تنسب الجمال البجاويّة[1]. حيث قلب الياء واواً ثم ألحق ياء النسب.

كما وردت صورة شاذة هي " التانيّ" في النسب إلى تناية وهي الدهقنة ويقال لصـــاحب العقار والضياع التانيّ[2]. ووجه المخالفة للقياس أنه لم يقلب الياء همزة أو واواً، بل نسب إلـــى الكلمة على اعتبار أنها تانة، والقياس أن يقول تِنائيّ أو تناويّ.

ما آخره واو مفردة بعد ألف:

وينسب إليه بإبقاء الواو على حالها وإلحاق ياء النسب.

وقد جاءت صور قياسية عديدة على هذه الصيغة منها: الطُّفَاويّ في النسب إلى طُفــاوة اسم امرأة[3].

وصورة أخرى هي الفَراويّ في النسب إلى فراوة وهي بليدة علـــى الثغـــر ممـــا يلـــي خوارزم[4].

ولم تجيء صور غير قياسية على هذه الصيغة.

---

(5)نفسه3/66.
(1)الأنساب1/198.
(2)نفسه1/322.
(3)نفسه3/267.
(4)نفسه3/438.

ما آخره واو مشددة بعد حرفين:

وينسب إليه بإثبات الواو وإلحاق ياء النسب، وقد وردت صورة قياسية واحدة على هذه الصيغة هي: الفَلُوِّيّ في النسب إلى الفَلوّ وهو اسم رجل[5]. حيث أبقى على الواو المشددة ثم ألحق ياء النسب على القياس.

ما جاء على فَعُولة:

وينسب إليه بحذف الواو وفتح ما قبلها، على رأي الجمهور. وقد وردت أربع صور مخالفة لرأي الجمهور في النسب إلى هذه الصيغة، منها: " الشَّقُوريّ" في النسب إلى شقورة ناحية بقرطبة من الأندلس من بلاد المغرب[1]. ووجه المخالفة أنه أبقى على الواو والقياس حذفها وفتح ما قبلها، فيقال شقَريّ.

وصورة أخرى مخالفة للقياس: " الزّغوريّ" في النسب إلى زغورة اسم رجل[2]. ووجه المخالفة كما في سابقتها أنه أبقى على الواو – على رأي المبرد ومن تبعه– والقياس حذفها وفتح ما قبلها، فيقال" زَغَريّ"

الرباعي صحيح اللام مكسور العين ساكن الثاني:

وينسب إليه على حاله دون تغيير وإلحاق ياء النسب.

وقد وردت صور قياسية عديدة على هذه الصيغة، منها: " المَذْحجيّ" في النسب إلى مَذْحِج، وهي قبيلة من اليمن[3]. حيث أبقى الكلمة على حالها ولم يُغيِّر في كسرة ما قبل الآخر على القياس.

وصورة أخرى على هذه الصيغة " اليَثْربيّ" في النسب إلى يَثْرب، وهي أرض المدينة[4]. حيث أجرى الكلمة على القياس.

وصورة ثالثة، هي: " المَغْربيّ" في النسب إلى المَغْرب بلاد معروفة[6].

يذكر أنه لم تجئ صور شاذة غير قياسية على هذه الصيغة.

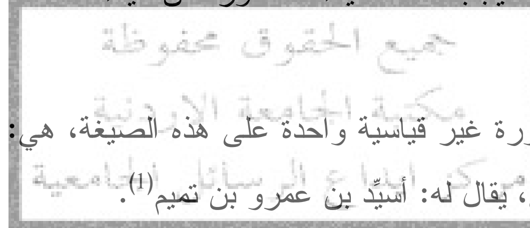
(5)نفسه465/3.
(1)الأنساب140/3
(2)نفسه370/2.
(3)نفسه260/4.
(4)نفسه526/4.
(6)نفسه335/4.

ما جاء على فِعْيَل:

وينسب إليه على حاله دون تغيير في يائه. وقد وردت صورة واحدة قياسية عليه هي: الحِمْيَرِيّ في النسب إلى حِمْيَر، وهي من أصول القبائل، نزلت أقصى اليمن[7]. حيث أجرى الكلمة على القياس، حين لم يحدث أيّ تغيير فيها، ثم ألحق ياء النسب.

ما جاء على فُعَيِّل:

وعند النسب إليه يجب حذف الياء المكسورة من الياء المشددة، ومن ثم إلحاق ياء النسب.



وقد وردت صورة غير قياسية واحدة على هذه الصيغة، هي: "الأسيّديّ" في النسب إلى أسيِّد وهو بطن من تميم، يقال له: أسيِّد بن عمرو بن تميم[1].

ووجه الشذوذ فيها أنه أبقى على الياء المكسورة ولم يحذفها، والقياس أن يقول: " أسَيْديّ".

الممدود الذي همزته منقلبة عن أصل:

وينسب إليه بإثبات الهمزة، وهو الأشهر، أو بقلب الهمزة واواً. وقد وردت على هذه الصيغة ثلاث صور قياسية هي: " الرّجائيّ" في النسب إلى رجاء، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه[2]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين اعتبر الهمزة أصلية، لأنها منقلبة عنها.

الصورة الثانية:" الرُّهاويّ" في النسب إلى رُهاء، وهي قبيلة من اليمن من مِذْحج[3]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين اعتبر الهمزة شبيهة بالزائدة، والهمزة الزائدة في الممدود تقلب واواً.

---

(7)نفسه93/2
(1)الأنساب111/1.
(2)نفسه297/2.
(3)نفسه336/2.

الصورة الثالثة: " الكسائيّ" في النسب إلى الكساء وبيعه[4]، حيث اجرى الكلمة على القياس الأشهر، حين اعتبر الهمزة شبيهة بالأصلية لأنها منقلبة عنها.

الممدود الذي همزته زائدة للتأنيث:

وينسب إليه بقلب همزته واواً.

وقد وردت صور عديدة على هذه الصيغة، منها القياسية، وغير القياسية، ومن الصور القياسية: " البَلْقاويّ" في النسب إلى البلقاء، وهي مدينة الشراة بناحية الشام[5]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين قلب الهمزة الزائدة للتانيث واواً ثم ألحق ياء النسب.

وصورة أخرى قياسية: " البيضاويّ" في النسب إلى بيضاء، وهي بلدة من بلاد فارس[1]. حيث أجرى الكلمة على القياس- كسابقتها- بأن قلب همزة التأنيث واواً ثم ألحق ياء النسب.

ومن الصور الشاذة التي خالفت القياس: " السُّوَيْدائيّ" في النسب إلى السُّوَيْداء، من ضياع حوران بناحية دمشق[2]، ووجه المخالفة أنه لم يقلب الهمزة الزائدة للتأنيث واواً والقياس قلبها، لأن سويداء تصغير سوداء للتأنيث، وعلى هذا فهمزة سويداء زائدة للتأنيث. والقياس أن يقول سويداويّ.

ومن الصور الشاذة أيضاً: " البَلْقائيّ" في النسب إلى البلقاء، وهي مدينة من مدن دمشق بناها بالق بن صفر من بني عمان بن لوط، وعمان هي مدينة البلقاء[3].

ووجه الشذوذ عدم قلب همزة التأنيث واواً، والقياس أن يقول: بلقاويّ.

الممدود الذي همزته زائدة للإلحاق:

وينسب إليه بوجهين: إثبات الهمزة تشبيهاً بالأصلي، أو بقلب الهمزة واواً تشبيهاً بالزائد، وهذا الوجه أجود.

وقد وردت صور غير قياسية عديدة على هذه الصيغة، منها: " الصّنعانيّ" في النسب إلى صنعاء اليمن[4]. ووجه المخالفة أنه لم يثبت الهمزة على حالها، ولم يقلبها واواً على الأشهر، بل قلب الهمزة نوناً على الشذوذ، والقياس أن يقول صنعائيّ، أو صنعاويّ.

---

(4)نفسه 147/4.
(5)نفسه 282/1.
(1)الأنساب 313/1.
(2)نفسه 75/3.
(3)نفسه 283/1.

وقد أبدلوا الهمزة نوناً في صنعاء للتمييز بين المنسوب إلى صنعاء اليمن، وبين المنسوب إلى صنعاء دمشق، فلإزالة اللبس قالوا صنعانيّ للنسب إلى صنعاء اليمن، وصنعائيّ للنسب إلى صنعاء دمشق[5].

وصورة أخرى شاذة، هي: " الكذرابيّ" في النسب إلى كَذراء*، وهي قرية باليمن[6].

ووجه المخالفة أنه لم يثبت الهمزة على حالها، ولم يقلبها واواً بل أنه أبدل الهمزة ياءً، والقياس أن يقول: كذرائيّ أو كذراويّ.

ما جاء على فَعيلة وفُعَيلة:

وينسب إلى كل منها بحذف تاء التأنيث وبحذف الياء وإبدال كسرة العين فتحة، ثم إلحاق ياء النسب، ما لم تكن عين فَعيلة أو فُعيلة معتلة أو مضعفة، فإن كانت كذلك نسبت إلى الكلمة على حالها دون حذف للياء.

وقد وردت صور قياسية، وأخرى غير قياسية في النسب إلى كل منها، فمن القياسية: " الجَدَليّ" في النسب إلى جَديلة الأنصار[1]. حيث أجرى الكلمة على القياس، فحذف التاء بناءً على القاعدة العامة، ثم حذف الياء وفتح ما قبلها، ومن ثم ألحق ياء النسب.

وصورة قياسية أخرى: " القُرَظي" في النسب إلى قريظة، وهو اسم رجل نزل قلعة حصينة بقرب المدينة، فنُسب إليهم. وقُريظة والنضير إخوان، من أولاد هارون النبي صلوات الله عليه[2]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين حذف التاء والياء وفتح ما قبلها، ومن ثم ألحق ياء النسب.

وقد وردت صور شاذة عديدة على هذه الصيغة، ومن ذلك: " العُدَيْسيّ" في النسب إلى عُديْسة، وهو لقب بعض أجداد المنتسب إليه[3]. ووجه المخالفة أنه لم يحذف الياء وبالتالي لم يفتح ما قبلها على الشذوذ، والقياس أن يقول: " العُدَسيّ".

---

(4)نفسه214/3.
(5)القاموس المحيط،53/3.
(6)الأنساب130/4.
*وردت في المعجم بالدال المهملة(كدراء) مؤنث أكدر، فعلى هذا تكون من الممدود الذي همزته زائدة للتأنيث والنسب إليه على غير قياس. انظر: المصباح المنير مادة (كدر)
(1) الأنساب393/1.
(2)نفسه38/4.
(3)نفسه329/3.

وصورة أخرى غير قياسية: " المُزَيْنيّ" في النسب إلى مُزَيْنة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان، واسم مزينة عمرو[4]. ووجه المخالفة أنه لم يحذف الياء، بل أبقاها، والقياس أنه يقول: " المُزَنيّ".

ومن فُعَيلة معتلة العين، وردت صورة قياسية واحدة، هي: " السُّوَيْقيّ" في النسب إلى سُوَيقة الصُّغْد بالرزيق وهو موضع بمرو[5]. حيث أجرى الكلمة على القياس، حيث أبقى على عين الكلمة المعتلة ولم يحذفها.

ما جاء على فَعيل وفُعيل:

ويكون صحيح اللام أو معتلها، فما كان صحيح اللام فإنه ينسب إليه بإثبات الياء، وأما معتلها فقد سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن الذي آخره ياء مشددة بعد حرفين.

وقد وردت صور عديدة للنسب إلى الصيغة السابقة صحيحة اللام، فمن الصور القياسية: " الفُقَيْميّ" في النسب إلى بني فُقَيم[1] من تميم[2]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين أبقى على الياء ولم يحذفها.

وصورة قياسية أخرى " القُرَيشيّ" في النسب إلى قُرَيش وهو بطن من تيْم الرِّباب، وهو القريش بن ضباري بن نشبة بن رُبيْع بن عمرو بن تيم الرباب[3]. حيث أجرى الكلمة على القياس.

ومن الصور غير القياسية على هذه الصيغة، " الهُذَليّ" في النسب إلى هُذَيل، وهي قبيلة يقال لها هُذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان[4]. ووجه المخالفة أنه حذف الياء، والقياس إبقاؤها، فيقال: الهُذيليّ.

وصورة أخرى غير قياسية: " العَتكيّ" في النسب إلى عتيك، وهو بطن من الأزد، وهو عتيك بن النضر بن الأزد بن الغوث بن بنت بن مالك بن كهلان بن عابر بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح[5]. حيث خالف القياس حين حذف الياء والوجه إبقاؤها، فيقال: " العَتيكيّ". وقد

---

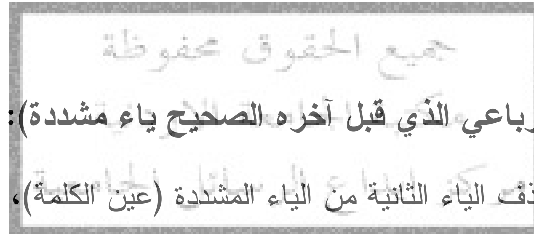
(4)نفسه4/289.
(5)نفسه3/76.
(1)الأنساب3/462.
(2)الاشتقاق1/244.
(3)الأنساب3/453.
(4)نفسه4/205.
(5)نفسه3/318.

حذفوا الياء في عتيك عند النسب لإزالة اللبس بين المنسوب إلى عتيك العلم، وبين المنسوب إلى عتيك الوصف فحذفوها في العلم، وأبقوها في الوصف.

ما جاء على فَعُول:

وينسب إليه بإثبات الواو، ثم إلحاق ياء النسب، كما هو معلوم. وقد وردت صور قياسية عديدة على هذه الصيغة، منها " العَجوزيّ" في النسب إلى العجوز، لقب رجل[6] حيث أبقى على الواو عند النسب، على القياس.

وصورة أخرى: " السَّدوسيّ" في النسب إلى سَدوس وهم جماعة من القبائل[7]، حيث أجراها على القياس.



ما جاء على فَيْعل (الرباعي الذي قبل آخره الصحيح ياء مشددة):

وينسب إليه بحذف الياء الثانية من الياء المشددة (عين الكلمة)، ثم إلحاق ياء النسب.

وقد وردت صورتان شاذتان على هذه الصيغة، هما: " السّيِّديّ" في النسب إلى السَّيِّد، لقب رجل[1]. ووجه المخالفة أنه نسب إلى الكلمة على حالها دون أن يحذف عين الكلمة، والقياس أن يقول في النسب إليها سَيْديّ.

الصورة الثانية: " الغَيثيّ" في النسب إلى غيِّث، وهو بطن من طي، قال ابن حبيب: في طيء غيِّث بن عمرو بن الغوث بن طيء[2]. ووجه الشذوذ في الكلمة كما في سابقتها عدم حذف الياء الثانية، والقياس حذفها، فيقال: غيْثيّ.

الثلاثي صحيح العين واللام (ساكن العين):

وينسب إليه دون تغيير في بنية الكلمة، وقد وردت صور قياسية عديدة عليه، نذكر منها: " الحَفْصيّ" في النسب إلى حَفْص، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه[3]. حيث أجرى الكلمة على القياس.

---

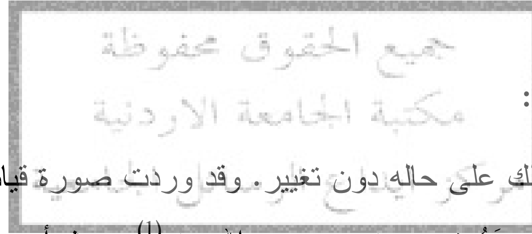
(6)نفسه3/324.
(7)نفسه3/26.
(1)الأنساب3/84.
(2)نفسه3/418.

صورة قياسية أخرى: " الحَقْليّ" في النسب إلى حَقْل، وهي قرية بجنب أيلة على البحر[4].

الثلاثي مفتوح العين:

وينسب إليه على حاله دون تغيير، وقد وردت صور قياسية عديدة عليه، منها: " السَّكَنيّ" في النسب إلى السّكن، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه[5]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين لم يغيّر في حركة عين الكلمة.

وصورة أخرى: " الخَمريّ" في النسب إلى خمر، وهو بطن من همدان، وهو خمر بن دومان بن بكيل بن جشم بن خيران بن نوف بن همدان[6]. حيث أجرى هذه الكلمة على القياس كسابقتها.



الثلاثي مضموم العين:

وينسب إليه كذلك على حاله دون تغيير. وقد وردت صورة قياسية واحدة عليه، هي " السَّمُريّ" في النسب إلى سَمُرة بن جندب رضي الله عنه[1]. حيث أجرى الكلمة على القياس ولم يغيّر في حركة العين فبقيت مضمومة.

الثلاثي مفتوح الفاء مكسور العين:

وينسب إليه بفتح العين، ومن ثم إلحاق ياء النسب. وقد وردت عدة صور قياسية عليه، منها: " الشَّقَريّ" في النسب إلى بني شقرة، وهو شقرة بن الحارث بن تميم بن مُرّ[2]. حيث أبدل كسرة العين فتحة، ثم ألحق ياء النسب على القياس.

صورة أخرى: " الصَّدَفيّ" في النسب إلى الصَّدِف، وهي قبيلة من حِمْيَر نزلت مصر[3]، حيث أجرى الكلمة على القياس كذلك.

---

(3)نفسه71/2.
(4)نفسه72/2.
(5)نفسه41/3.
(6)نفسه180/2.
(1)الأنساب54/3.
(2)نفسه138/3.
(3)نفسه197/3.

وقد جاءت صورة شاذة واحدة، هي " العَقبيّ" في النسب إلى العَقَب بطن من كنانـــة[4]. ووجه المخالفة أنه لم يبدل كسرة العين فتحة، والقياس أن يقول: العَقَبيّ. وكأنهم أبقوا على كسرة العين لإزالة اللبس بين المنسوب إلى العَقَب، وبين المنسوب إلى عَقَبة. فلم يبدلوا فـــي الأولـــى، وأبدلوا في الثانية.

الرباعي المجرد والمزيد غير المعتل:

وينسب إليه على حاله دون تغيير.

وقد وردت صور قياسية كثيرة عليه، منها: "الأشْعريّ" في النسب إلى أشعر، وهي قبيلة مشهورة من اليمن[5].

وصورة أخرى: " الدِّرْهميّ" في النسب إلى دِرْهم، وهو اسم لجد المنتسب[6].

الرباعي الذي ثالثه ألف:

وينسب إليه كذلك على حاله دون تغيير في ألفه. وقد وردت صور قياسية عديدة عليـــه، منها: " الحَرَاميّ" في النسب إلى الجد الأعلى وهو حَرام الأنصاريّ[1]، حيث أجرى الكلمة على القياس، دون تغيير في ألفه.

صورة ثانية: " العِياضيّ" في النسب إلى عِياض، وهو اسم لجد المنتسب إليه[2].

المثنى:

وينسب إليه برده إلى مفرده، إنْ كان دالاً على تثنية، وإن كان علماً يعرب بـــالحروف ينسب إليه برده إلى مفرده، وإن كان علماً يعرب بالحركات ينسب إليه على حاله بإلحـــاق يـــاء النسب.

---

(4)نفسه353/3.
(5)نفسه115/1.
(6)نفسه229/2.
(1)الأنساب39/2.
(2)نفسه386/3.

وقد وردت صور قياسية وأخرى غير قياسية على هذه الصيغة، فمن الصور القياسيّة: " الخُتّليّ" في النسب إلى " خُتّلان" وهي بلاد مجتمعة وراء بلخ[3].

حيث أجرى الكلمة على القياس، حين ردها إلى مفردها بحذف الألف والنون علامة التثنية، ثم ألحق ياء النسب.

صورة أخرى: " النَّصيبيّ" في النسب إلى نَصيبين، وهي بلدة عند آمد وميافارقين من ناحية ديار بكر[4]. حيث ردّ الكلمة إلى مفردها.

وصورة ثالثة: " الجَوْزقيّ" في النسب إلى جوزقين: جوزق نيسابور، وجوزق هراة[5]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين ردها إلى المفرد.

ومن الصور غير القياسية: " الصّريفينيّ" في النسب إلى صَريفين قريتين إحداهما من أعمال واسط، والأخرى صريفين بغداد[6]، ووجه المخالفة أنه لم يرد الكلمة الدالة على تثنية إلى مفردها، والقياس أن يردها، فيقول: صريفيّ.

وصورة أخرى شاذة: " الأحْسَبيْنيّ" في النسب إلى الأحسبين وهي قبيلة من حضرموت[1]. ووجه الشذوذ أنه لم يرد الكلمة إلى مفردها، وأبقاها على حالها عند النسب، والقياس أن يقول: أحْسبيّ.

جمع المذكر السالم:

وينسب إليه برده إلى مفرده، إن كان دالاً على جمع، وإن كان علماً تشبه صيغته صيغة الجمع ويعرب بالحروف ينسب إليه برده إلى مفرده، وإن كان علماً يعرب بالحركات ينسب إليه على حاله بإلحاق ياء النسب.

وقد وردت صورة قياسية على جمع المذكر السالم، هي: " العُتَقيّ" في النسب إلى العُتَقيين، وهم جماعة من قبائل شتى منهم من حجر حِميَر، ومن كنانة مُضر، ومن سعد العشيرة، وغيرهم[2]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين ردها إلى المفرد، ثم ألحق ياء النسب.

---

(3)نفسه 131/2.
(4)نفسه 424/4.
(5)نفسه 457/1.
(6)نفسه 202/3.
(1)الأنساب 64/1.
(2)نفسه 317/3.

جمع المؤنث السالم:

وينسب إليه برده إلى مفرده، إن كان الاسم دالاً على جمع، وإن كان العلم على صيغة جمع المؤنث السالم، ينسب إليه بحذف الألف والتاء علامة الجمع، وإبقاء عين الكلمة على حالها، وذلك للفرق بين المنسوب إلى الجمعية وبين المنسوب إلى العلم.

وقد وردت صور قياسية وأخرى غير قياسية على هذه الصيغة، فمن الصور القياسية: "الحَبَطيّ" في النسب إلى الحبطات، وهو بطن من تميم[3]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين ردها إلى مفردها، ثم ألحق ياء النسب.

وصورة قياسية أخرى، هي: "العَرَفيّ" في النسب إلى عرفات، جبل بمكة[4]. حيث أجرى الكلمة على القياس بردها إلى مفردها، ثم ألحق ياء النسب.

ومن الصور غير القياسية: " الصّلواتيّ" في النسب إلى الصلوات والإكثار منها[5]. ووجه المخالفة أنه لم يرد الكلمة إلى مفردها، بل أبقاها على الجمعية حين النسب، والقياس أن يقول: صَلَويّ".

وصورة شاذة أخرى، هي: " التركاتيّ" في النسب إلى التركات والقيام عليها من جهة ديوان السلطان[1]. ووجه الشذوذ أنه لم يرد الكلمة إلى مفردها، والقياس الرد فيقول: " التّركيّ".

جمع التكسير:

وينسب إليه برده إلى مفرده، ثم إلحاق ياء النسب.

وقد وردت صور عديدة قياسية وغير قياسية على هذه الصيغة، ومن الصور القياسيّة: " الخارجيّ" في النسب إلى الخوارج، وهو اسم لجماعة خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، واختلفوا فيه لما حكم الحكمان[2]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين ردها إلى مفردها.

---

(3)نفسه21/2.
(4)نفسه334/3.
(5)نفسه212/3
(1)الأنساب332/1.
(2)نفسه119/2.

صورة أخرى قياسية: " الصَّقْلبيّ" في النسب إلى الصقالبة، وهي منسوبة إلى صقلب بن لنطى بن يافث[3]. فقد أجرى الكلمة على القياس.

صورة ثالثة قياسيّة: " التَّرخميّ" في النسب إلى التراخمة، وهي بطن من يحصب نزلت بحمص[4]. حيث أجراها على القياس.

وصورة رابعة: " الجَهْضَميّ" في النسب إلى الجهاضمة، وهي محلّة بالبصرة منسوبة إلى الجهاضمة، وهو بطن من الأزد[5].

وقد وردت صور شاذة كثيرة على هذه الصيغة، منها: " الأكْفانيّ" في النسب إلى الأكفان وبيعها[6]. ووجه الشذوذ أنه لم يرد الكلمة إلى مفردها، والقياس الرد، فيقال الكَفَنيّ.

صورة شاذة أخرى: " البطائنيّ" في النسب إلى البطائن، والبطائن جمع بطانة ما تبطن به اللحف ونحوها[7]. حيث لم يردّ الكلمة إلى مفردها، والقياس الرد فيقال البطانيّ.

صورة ثالثة غير قياسية: " المراوحيّ" في النسب إلى المراوح، جمع مروحة[8]. حيث عدل عن القياس بعدم الرد إلى المفرد، والقياس الرد، فيقال: المِروحيّ.

أما العلم المسمى على هيئة جمع التكسير، فينسب إليه على حاله دون رده إلى المفرد، وقد وردت صور قياسية عليه، منها: " الجزائريّ" في النسب إلى الجزائر، موضع ببلاد المغرب[1]. حيث أجرى الكلمة على القياس، حين لم يردها إلى المفرد، باعتبارها علماً وليست دالة على جمع.

وصورة قياسية أخرى: " المدائنيّ" في النسب إلى المدائن، وهي بلدة قديمة مبنية على الدجلة، وكانت دار مملكة الأكاسرة على سبعة فراسخ من بغداد[2].

حيث أجرى الكلمة على القياس – باعتبارها علماً– فلم يردها إلى المفرد، بل نسب إليها على حالها دون تغيير.

---

(3) نفسه 3/210.
(4) نفسه 1/331.
(5) نفسه 1/467.
(6) نفسه 1/140.
(7) نفسه 1/261.
(8) نفسه 4/267.
(1) الأنساب 1/410.
(2) نفسه 4/253.

وصورة ثالثة قياسية: " الأنصاريّ" في النسب إلى الأنصار، وهم جماعة من أهل المدينة من الصحابة من أولاد الأوس والخزرج قيل لهم الأنصار لنصرتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم[3]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين لم يردها إلى المفرد، وذلك للتمييز بين المنسوب إلى العلم وبين المنسوب إلى الجمع.

اسم الجنس الجمعي:

وينسب إليه على لفظه دون تغيير، وقد وردت صور قياسية عديدة عليه، منها: "العَجَميّ" في النسب إلى العَجَم وبلاد فارس، ومن لسانه غير العربية وهو بالفارسية[4]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين لم يردها إلى مفردها.

صورة ثانية: " القِبطيّ" في النسب إلى القِبط، وهم طائفة بمصر قديمة[5].

ومن صوره كذلك: " العَرَبيّ" في النسب إلى العرب[6]، حيث نسب إلى كلٍّ من الكلمتين السابقتين دون تغيير فيها سوى إلحاق ياء النسب جريا على القياس.

وصورة شاذة على هذه الصيغة" الأعجميّ" في النسب إلى العَجَم[7].

ووجه المخالفة أن الأعجميّ منسوب إلى العُجْمة[1] وهي غير الفصاحة، ويبدو أن الهمزة قد زيدت للتمييز بين المنسوب إلى العُجْمة وبين المنسوب إلى العَجَم.

والقياس أن يقال في النسب إلى العجم (اسم جنس جمعي) عَجَميّ.

المركب الإسناديّ:

وينسب إلى الجزء الأول منه" صدر المركب" وقد وردت صورة واحدة شاذة عليه، هي: " السّامَرِّيّ" في النسب إلى " سُرّ مَنْ رأى" بلدة على الدجلة[2]. ووجه الشذوذ أنه نحت من المركب كلمة ثم نسب إلى إليها ملحقاً ياء النسب آخرها. والقياس أن يقول: " سُرِّيّ".

---

(3)نفسه151/1.
(4)نفسه323/3.
(5)نفسه20/4.
(6)نفسه332/3.
(7)نفسه385/3.
(1)انظر المصباح المنير539/2 مادة عَجَم.
(2)الأنساب10/3.

المركب الإضافيّ:

وينسب إلى الجزء الأول منه، إلا أن يكون كنية، أو أن يكون معرّفاً صدره بعجــزه، أو أن يكون النسب إلى صدره مُلبساً بعدم معرفة المنسوب إليه حقيقة، ففي هذه الحــالات الــثلاث ينسب فيها إلى العجز " الجزء الثاني"، وقد يصاغ اسم على زنة فَعْلل من كلا الجزأين.

وقد وردت صور عديدة عليه، فمن الصور القياسية" العَيْذيّ" في النسب إلى عَيْذ الله بن سعد العشيرة[3]. حيث أجرى الكلمة على القياس، حين نسب إلى الجزء الأول من المركب.

وصورة أخرى" العلائيّ" في النسب إلى أبي علائة من أهل بغداد[4]. حيث أجرى الكلمة على القياس بأن نسب إلى عجز الكلمة لأن المركب كنية وفي هذه الحالة ينسب إلى العجــز لا إلى الصدر.

وصورة ثالثة" العَبْقسيّ" في النسب إلى عبد القيس[5]. حيث صاغ من الجزأين اسماً على زنة فَعْلل، ثم ألحق ياء النسب على وجه من أوجه القياس. وصورة أخرى" العَبْدريّ" في النسب إلى عبد الدار[6]، حيث أجرى الكلمة على وجه من اوجه القياس، حين صاغ من المركب اســماً على زنة "فَعْلل".

كما جاءت صور شاذة غير قياسية عليه منها: " العَبْدالملكيّ" في النسب إلى عبد الملك، وهو اسم الجد المنتسب إليه[1]. وجه الشذوذ أنه نسب إلى المركب باعتباره كلمة واحــدة حــين ألحق ياء النسب على آخر الجزء الثاني، والقياس أن يقول: مَلَكيّ، أو عَبْلَكيّ على وجــه مــن الأوجه.

وصورة أخرى شاذة: " الميّافارقيّ في النسب إلى ميافارقين، وهي مدينة كبيرة عند آمد من بلاد الجزيرة[2]. ووجه الشذوذ أنه نسب إلى المركب باعتباره كلمة واحدة، حيث ألحق يــاء النسب آخر المركب، والقياس أن ينسب إلى الصدر فيقول في النسب إلى ميّا: ميّويّ أو ميّيّ أو ميّاويّ على اعتبار أنها من المقصور الرباعي ساكن الثاني.

المركب المزجي:

---

(3)نفسه 386/3.
(4)نفسه 385/3.
(5)نفسه 311/3.
(6)نفسه 304/3.
(1)الأنساب 305/3.
(2)نفسه 381/4.

وينسب إليه – كما مر سابقاً – إما إلى الصدر، وإما إلى العجز، وإما إلى الصدر والعجز معاً، وإما إلى الصدر وإلى العجز كلاً على حدة، وإما أن يصاغ من المركب اسم على زنة فَعلل وينسب إليه.

وقد وردت صور عديدة عليه، منها: " البَعْلَبكيّ" في النسب إلى بعلبك. وهي مدينة من مدن الشام على اثني عشر فرسخاً من دمشق[3]. حيث أجرى الكلمة على القياس حين نسب إلى المركب كله باعتباره كلمة واحدة ثم ألحق ياء النسب.

وصورة قياسية أخرى" الطبريّ" في النسب إلى طبرستان وهي" آمل وولايتها[4].

حيث أجرى الكلمة على القياس حين نسب إلى الصدر وهذا الوجه هو أشيع الوجوه. وصورة قياسية ثالثة" الرامهرمزيّ" في النسب إلى رامهرمز وهي إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان[5]. حيث نسب إلى المركب باعتباره كلمة واحدة حين ألحق ياء النسب آخر العجز.

وصورة أخرى قياسية" " الخِمْقاباذيّ" في النسب إلى خِمقاباذ، وهي قريه من قرى مرو على طرق كوال حفصاباذ، ويقال لها خنقاباذ " بالنون"[6] حيث نسب إلى المركب باعتباره كلمة واحدة، ملحقاً ياء النسب آخر العجز، وهو على القياس كذلك.

ما جاء بغير الياء على زنة فعّال:

قد يجيء – كما مر سابقاً – على زنة فعال ما يدل على النسب لكل صاحب حرفة أو مهنة يزاولها. وقد اختلف في قياسيته.

وقد وردت صور كثيرة جداً على هذه الصيغة للدلالة على النسب، ومن ذلك:

الخفّاف: في النسب إلى من يعمل الخِفاف التي تلبس[1].

العسّال: لمن يبيع العسل ويشتاره[2].

الشّحام: في النسب إلى من يبيع الشحم[3].

---

(3)نفسه264/1.
(4)نفسه253/3.
(5)نفسه284/2.
(6)نفسه181/2.
(1)الأنساب173/2.
(2)نفسه340/3.
(3)نفسه114/3

الدّلال: لمن يتوسط بين الناس في المبايعات وينادي على السلعة من كل جنس[4].

اللّواز: في النسب إلى بيع اللوز[5].

السّمان: في النسب إلى بيع السمن[6].

ما جاء على زنة فاعل:

وترد هذه الصيغة لملابس الشيء من غير مبالغة، أي لمن كان ذا شيء، وليس بصنعة يعالجها

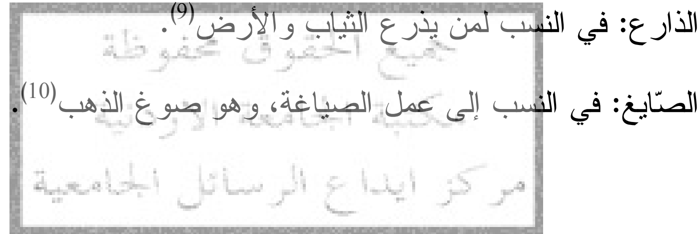
وقد وردت صور عديدة على هذه الصيغة للدلالة على النسب، منها:

الرائض: في النسب إلى رياضة الخيل وتقويمها[7].

التاجر: لمن يشتغل بالتجارة[8].

الذارع: في النسب لمن يذرع الثياب والأرض[9].

الصّايغ: في النسب إلى عمل الصياغة، وهو صوغ الذهب[10].



ما جاء للدلالة على النسب بزيادة الألف والنون على الشذوذ:

وقد وردت صورتان على هذه الصيغة هما: "الجمّانيّ" في النسب إلى الجُمّة، والمشهور بهذه النسبة الهذيل بن إبراهيم الجمّانيّ، وكان طويل الجمّة أي الشعر الذي في مقدم الرأس[1].

الصورة الثانية: " الشّعرانيّ" في النسب إلى الشعر على الرأس وإرساله حيث أضاف الألف والنون للمبالغة في الصفة التي يتصف بها.

وقد جاءت صورة للدلالة على المبالغة بالصفة بغير الألف والنون، هي : الألحيّ[2].

---

(4) 259/2.
(5) نفسه 194/4.
(6) نفسه 52/3.
(7) نفسه 288/2.
(8) نفسه 320/1.
(9) نفسه 269/2.
(10) نفسه 430/1.
(1) الأنساب 131/3.
(2) نفسه 140/1. في النسب لكبير اللحيّة.

ب. تصنيف القواعد وفقاً لمجموع تواترها:

رقم القاعدة	نص القـــاعـــــدة	مجموع تواترها	القواعد فيه
1	ينسب على الشذوذ على زنة فعّال للدلالة على الحِرف	160	1
2	ينسب إلى المركب المزجي على خمسة أوجه ومــن ثــم إلحاق ياء النسب	110	5
3	ينسب إلى الثلاثي صحيح العين واللام علــى حالــه دون تغيير	87	1
4	ينسب إلى جمع التكسير برده إلى مفرده ثم إلحــاق يــاء النسب	73	1
5	ينسب إلى الرباعي المجرد والمزيد على حاله دون تغيير	63	1
6	ما جاء على فَعيل وفُعيل ينسب إليه على حاله ما لم يكــن معتل اللام	51	4
7	تحذف تاء التأنيث من الاسم لمجرد إلحاق ياء النسب به	50	1
8	ينسب إلى الرباعي الذي ثالثه ألف على حاله دون تغيير	46	1
9	ما جاء على فَعيلة وفُعيلة ينسب إليه بحذف الياء وفتح ما قبلها ما لم تكن عينه معتلة أو مضعفة	45	4
10	ينسب إلى المركب الإضافي بإلحاق الياء على صــدره إلا في حالات ثلاث	44	2
11	ينسب إلى المقصور فوق الرباعي بحذف ألفه المقصورة	37	1
12	ينسب إلى المقصور الرباعي ساكن الثاني بحذف ألفــه أو قلبها واواً أو إضافة ألف قبلها	27	3

رقم القاعدة	نص القـــاعـــــدة	مجموع تواترها	القواعد فيه
13	**ينسب إلى المقصور الثلاثي بقلب ألفه واواً عند إلحاق ياء النسب**	**18**	**1**
14	**ما آخره ياء مشددة بعد حرفين، بحذف الياء الأولى وبقلب الثانية واواً**	**11**	**1**
15	**ينسب إلى المثنى برده إلى مفرده مع مراعاة الاسم إن كان دالاً على العلميّة**	**11**	**2**
16	**ما جاء على فَعُول ينسب إليه على حاله دون تغيير**	**10**	**1**
17	**ما آخره علة من غير المقصور والمنقوص ينســب إليــه على حاله دون تغيير**	**8**	**1**
18	**ينسب على الشذوذ على زنة فاعل للدلالة علـى صـاحب الشيء**	**8**	**1**
19	**ينسب إلى الممدود الذي همزته زائدة للتأنيث بقلب همزته واوا**	**7**	**1**
20	**ينسب إلى الثلاثي مفتوح الفاء مكسور العين بفتح العين**	**7**	**1**
21	**الممدود الذي همزته زائدة للإلحاق بالإبقاء على همزته أو قلبها واواً عند النسب**	**6**	**2**
22	**ينسب إلى ما آخره واو مفردة بعد ألف علـى حالــه دون تغيير في واوه**	**6**	**1**
23	**ينسب إلى الرباعي صحيح اللام مكسور العين ساكن الثاني على حاله دون تغيير**	**6**	**1**
24	**ينسب إلى جمع المؤنث السالم برده إلى مفرده ثم إلحـاق ياء النسب**	**6**	**2**

رقم القاعدة	نص القـــاعـــــدة	مجموع تواترها	القواعد فيه
25	**ينسب إلى ما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحـرف بحـذف الياءين أو بحذف الثانية وقلب الأولى واواً**	**6**	**2**
26	**ينسب إلى اسم الجنس الجمعي على حاله دون تغيير فـي لفظه**	**5**	**1**
27	**ما جاء على فعولة ينسب إليه بحذف الواو وفتح ما قبلها**	**4**	**4**
28	**ينسب إلى الممدود الذي همزته منقلبة عن أصل بإثبـات الهمزة**	**3**	**1**
29	**ينسب إلى المقصور الرباعي متحرك الثاني بحـذف ألفـه المقصورة**	**3**	**1**
30	**ينسب إلى جمع التكسير العَلَم على حالـه دون رده إلـى المفرد**	**3**	**1**
31	**ينسب إلى الثلاثي معتل العين واللام بفك الإدغام ورد اللام إلى أصلها**	**3**	**1**
32	**ينسب إلى ما آخره ياء بعد ألف زائدة بقلب الياء همزة أو بقلبها واواً**	**2**	**2**
33	**ينسب على الشذوذ بزيادة الألف والنـون للمبالغـة فـي الصفات**	**2**	**1**
34	**ينسب إلى المنقوص الرباعي بحذف الياء أو بقلبهـا واواً وفتح ما قبلها**	**1**	**2**
35	**ينسب إلى جمع المذكر السالم برده إلى مفرده**	**1**	**2**
36	**ينسب إلى المركب الإسنادي بإلحاق ياء النسب إلى صدره**	**1**	**1**
37	**ينسب إلى ما آخره واو مشددة بعد حرفين على حاله دون تغيير**	**1**	**1**

رقم القاعدة	نص القـــاعــــــدة	مجموع تواترها	القواعد فيه
38	**ما جاء على فِعْيل ينسب إليه على حاله دون تغيير**	**1**	**1**
39	**ما جاء على فُعيِّل بالإبقاء على الياء الأولى وحذف الثانية من الياء المضعفة**	**1**	**1**
40	**الثلاثي مضموم العين ينسب إليه على حاله دون تغيير**	**1**	**1**

ج.القواعد ذات التواتر الأعلى:

بنظرة فاحصة على الجدول السابق يتضح أن القاعدة الأكثر دوراناً في الاستعمال قديماً هي تلك التي ينسب فيها بغير الياء على زنة فعّال للدلالة على الحِرف، وهذا يؤكد على أن هذه الصيغة كانت مستعملة بشكل كبير في القديم، وهذا ما يعزّز كلام سيبويه حين تحدث عن هـذه النسبة بقوله: " وذا أكثر من أن يحصى" فقد وردت مائة وستين مرة.

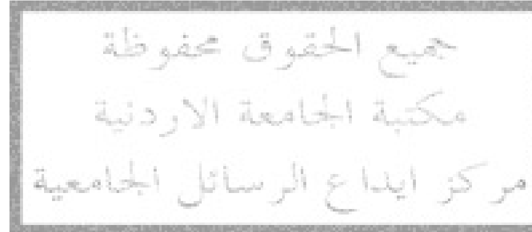
وقد اختُلف في قياسية هذه الصيغة للدلالة على النسب – كمـا مـرّ سـابقاً– فسـيبويه والجمهور يمنعون القياس عليها، أما المبرد فيرى جواز القياس عليها وذلك لكثرة الوارد منهـا كما جاء مجمع اللغة في القاهرة ليجوِّز قياسيّة هذه الصيغة، وعندي أن العدد الوارد على صيغة فعّال دليل كافٍ على صحة ما ذهب إليه المبرد ومن بعده المجمع اللّغوي في القاهرة في جواز القياس على هذه الصيغة.

ولعلّ التفسير الطبيعي لضخامة ورود هذه الصيغة هو أن الصناعات الحرفيـة كانـت سائدة بشكل كبير في القديم نظراً لعدم اكتشاف الكهرباء في ذلك الوقت.

تلي هذه الصيغة، قاعدة النسب إلى المركب المزجي حيث وردت في العينـة القديمـة (110) مرات، وتفسير هذا العدد الكبير من صور النسبة إلى المركب المزجي، هو أن معظـم الأسماء الواردة منسوبة إلى قرى وأقاليم غير عربية(فارسية في الغالب) وأن أسماء هذه القرى والأقاليم مكونة من أكثر من جزء، من مثل زياد أباذ، طخارستان، رامهرمز...الخ.

وعندما أراد الإنسان العربي أن ينسب إلى هذه المناطق ترك هذه الكلمات على حالها أو مجرياً عليها بعض التغييرات ومن ثم ملحقاً إليها ياء النسب.

أما القواعد ذوات التواتر الأقل، فهي: ما نسب إلى جمع المذكر السالم، وما نسب إلـــى المركب الإسناديّ، وما نسب إلى ما آخره واو مشددة بعد حرفين، وما جاء على فِعْيل، وما جاء على فُعَيِّل، وما جاء منسوباً إلى الثلاثي مضموم العين، حيث وردت كل منها مرة واحدة.



المبحث الثاني:

صورة الباب في الاستعمال حديثاً

أ.فرز شواهد الباب في العينة الحديثة:-

المختوم بتاء التأنيث:

وقد وردت صور قياسية كثيرة عليه، منها: " الثقافيّ"[(1)] في النسب إلى الثقافة، حيث حذف تاء التأنيث على القاعدة العامة، ثم ألحق ياء النسب.

ومنها كذلك" الجماعيّة[(2)]" في النسب إلى الجماعة، حيث أجرى الكلمة على القياس.

كما وردت صور شاذة عليه، منها: " المساواتيّة[(3)] في النسب إلى المساواة، ووجه الشذوذ أنه أبقى على التاء عند النسب، والقياس حذفها، فيقال: مُساويّ، بعد حذف التاء وحذف الألف على اعتبار أن الكلمة من المقصور الخماسي.

وصورة شاذة أخرى: "النّهضويّ" [(4)]في النسب إلى النهضة، ووجه الشذوذ أنه لم يحذف التاء، بل اعتبرها ألفاً مقصورة، فصارت الكلمة من المقصور الرباعي ساكن الثاني، فقلبت الألف واواً ثم ألحقت ياء النسب على وجه من الأوجه القياسية. مع أنّ النسب القياسي إلى النهضة: النّهضيّ.

المقصور الثلاثي:

وقد وردت صورة واحدة غير قياسية، هي: "الشّهاويّ"[(5)] في النسب إلى شها إحدى محطات الوجه البحري بمصر[(6)]. ووجه المخالفة أنه لم يقلب الألف واواً لأن الكلمة من المقصور الثلاثي ، ووجه آخر للمخالفة أنه اعتبر الكلمة من المقصور الرباعي ساكن الثاني مع أن ثانيه متحرك، والنسب إلى المقصور الرباعي متحرك الثاني يختلف عنه في النسب إلى المقصور الرباعي ساكن الثاني، فكان الشذوذ عنده من جهتين.

والقياس أن يقول في شها شهويّ عند النسب.

---

(1)صحيفة الرأي، العدد 11919، 6أيار 2003.
(2)صحيفة الرأي، العدد نفسه.
(3)مجلة أفكار، العدد 120 آذار – نيسان 1995، ص62.
(4)مجلة العربي، عدد 529، ديسمبر2002، ص16.
(5)مجلة العربي، العدد نفسه، ص5.
(6)نَسَبُك ومعناه، محمد إبراهيم سليم، ص74.

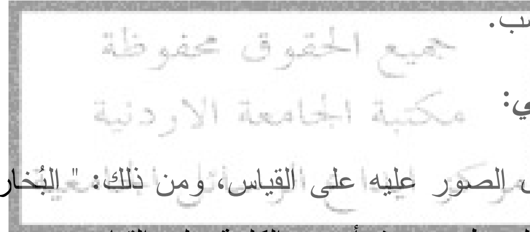
المقصور الرباعي ساكن الثاني:

وقد وردت صور قياسية عديدة عليه منها: " الطنطاويّ"[1] في النسب إلى طنطا مدينة بمصر. حيث أجرى الكلمة على القياس حين قلب ألف المقصور الرابعة واواً، ثم أضاف ألفاً قبلها.

وصور قياسية أخرى هي: " المعنويّ"[2] في النسب إلى المعنى، حيث قلب ألف المقصور الرابعة واواً على القياس.

المقصور الرباعي متحرك الثاني:

حيث وردت صورتان قياسيتان عليه هما: " الفرنسيّ" و" الكنديّ"[3] في النسب إلى فرنسا وكندا على الترتيب، حيث أجرى كلاً من الكلمتين على القياس، حين حذف ألف المقصور الرابعة ثم ألحق ياء النسب.



المقصور فوق الرباعي:

حيث وردت كل الصور عليه على القياس، ومن ذلك: " البُخاريّ"[4] في النسب إلى بخارى مدينة في آسيا الوسطى. حيث أجرى الكلمة على القياس حين حذف الألف الخامسة، ومن ثم ألحق ياء النسب.

المنقوص الرباعي:

حيث وردت عليه صورتان: واحدة قياسية، وأخرى غير قياسية فالقياسية" الثانويّ"[5] في النسب إلى الثاني، فقد أجرى الكلمة على القياس حين قلب الياء " ياء المنقوص" واواً ثم ألحق ياء النسب.

أما الصورة الشاذة: "العُلْويّ"[6] في النسب إلى العالي، ووجه الشذوذ أنه نسب إلى العُلو لا إلى عالٍ، والقياس أن يقول عالويّ لأنها من المنقوص الرباعي.

---

(1)صحيفة الرأي، العدد11706، 1تشرين الأول2002.
(2)مجلة العربي، عدد529، ص11.
(3)صحيفة الرأي، العدد11919، 6أيار2003.
(4)مجلة العربي، عدد489، آب1999.
(5)صحيفة الرأي، العدد11919، 6أيار2003
(6)مجلة العربي، عدد529، ديسمبر2002، ص88.

ما جاء على تَفْعلة مصدر فعّل:

وقد وردت ثلاث صور قياسية عليه، هي: التربويّ، التنمويّة، التوعويّة في النسب إلى التربية، التنمية[1]، التوعية[2] وهي مصادر الأفعال ربّى، نمّى، وعّى، حيث أجرى الكلمات السابقة على القياس حين قلب الياء في كل منها ألفاً ثم واواً، لأنها شبيهة بالمنقوص الرباعي.

ما آخره علّة من غير المقصور والمنقوص:

وقد وردت صور قياسية عليه منها: النَّحويَّة[3] في النسب إلى النَّحو، حيث أجرى الكلمة على القياس حين لم يغيّر شيئاً فيها عند النسب. وصورة ثانية هي " الثَّدييّة"[4] في النسب إلى الثَّدي على القياس.

كما جاءت صور غير قياسية على هذه الصيغة منها: " البنيويّة"[5] في النسب إلى البِنية، ووجه المخالفة أنه أضاف واواً قبل إلحاق ياء النسب، والقياس عدم التغيير في بنية الكلمة، فيقال: بِنييَّة.

وصورة ثانية شاذة هي: "الرَّعويّة"[6] في النسب إلى الرّعي، ووجه الشذوذ أنه قلب الياء واواً، والقياس ألا يحذفها، فيقال: رَعْيِيّة.

الثلاثي معتل العين واللام:

وقد وردت صورتان قياسيتان عليه هما: " الجويّ" والحيويّ[7] في النسب إلى جوّ وحيّ، حيث أجرى كلاً من الكلمتين على القياس فالمختوم بالواو المشددة ينسب إليه على حاله دون تغيير، والمختوم بالياء المشددة ينسب إليه برد اللام – بعد فكّ الادغام– إلى أصلها ومن ثم إلحاق ياء النسب.

---

(1)صحيفة الرأي، العدد11919، 6أيار2003

(2)صحيفة الرأي، عدد11636، 23تموز2002.

(3)مجلة العربي، عدد529، ص185.

(4)مجلة العربي، العدد نفسه، ص167.

(5)مجلة أفكار، عدد120، ص15.

(6)صحيفة الرأي، عدد11636، 23تموز2002.

(7)صحيفة الرأي، عدد11706، تشرين الثاني2002.

ما آخره ياء مشددة بعد حرفين:

وقد وردت الصور القياسية التالية عليه، وهي: الخَلَويّة، عَلَوي[1] ، أمويّ، منويّ[2] في النسب إلى خليّة، عليّ، أميّة، منيّ، حيث أجرى الكلمات السابقة على القياس حين حذف اليـــاء الأولى وقلب الثانية واواً ثم ألحق ياء النسب.

ما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف:

وقد وردت صــور قياسيـــة عديــدة منهــا: المَدَنيّ والنازيّ[3] في النســـب إلـــى المدنيّة والنـــازية. حيث حذف اليـــاء المشـــددة من كل منهـــا، ثم ألحق يـــاء النســـب علـــى القيـــاس.

وقد وردت صورة شاذة على هذه الصيغة، هي : "الشرقاويّ"[4] في النسب إلى الشرقيّة محافظة بمصر، ووجه الشذوذ انه لم يحذف الياءين أو لم يحذف الياء الثانية ويقلب الأولى واواً، بل أضاف ألفاً قبل الواو، والقياس أن يقول: في النسب إلى الشرقيّة شرْقيّ أو شرقويّ

ما آخره ياء بعد ألف زائدة:

وقد وردت أربع صور قياسية كلها، وهي: النِّهائيّ، الجِنائيّ[5]، الرِّوائيّ[6]، البِدائيّة[7] في النسب إلى نهاية، جناية، رواية، بداية حيث قلبت الياء في كل منها همزة عند النسب.

ما آخره واو مفردة بعد ألف:

وقد وردت صورة قياسية واحدة عليه، هي " الغباويّ [8]في النسب إلى غبـــاوة، حيـــث أجرى الكلمة على القياس، حين أبقى على الواو ولم يغيّر في الكلمة شيئاً

---

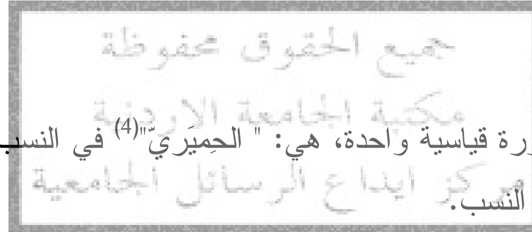
(1)صحيفة الرأي، عدد11636، 23تموز2002.
(2)مجلة أفكار، عدد 120، ص25.
(3)صحيفة الرأي، العدد11919، 6أيار2003
(4)مجلة العربي، عدد 529، ص215.
(5)صحيفة الرأي، العدد11919، 6أيار2003
(6)مجلة أفكار، عدد120، ص25.
(7)مجلة أفكار، عدد 120، ص129.
(8)صحيفة الرأي، العدد11636، 23تموز2002

ما جاء على فعولة:

وقد جاءت صورة واحدة قياسيّة، هي: ضروريّ[1] في النسب إلى ضرورة، فقد أجرى الكلمة على القياس عند النسب بأن أبقى على الواو ولم يحذفها لأن عين الكلمة مضعفة.

الرباعي صحيح اللام مكسور العين ساكن الثاني:

وقد وردت ثلاث صور قياسية عليه، هي: المغْربيّ[2]، المرجِعِيّة، والمصرفيّة[3] في النسب إلى المغرب، المرجع، المصرف حيث أجرى كلاً من الكلمات الثلاث على القياس، حين لم يغير شيئاً فيها عند النسب.



ما جاء على فِعْيل:

وقد جاءت صورة قياسية واحدة، هي: " الحِميَريّ"[4] في النسب إلى حِميَر، حيث أجرى الكلمة على القياس عند النسب.

الممدود الذي همزته أصلية:

وقد وردت صورة قياسية واحدة عليه هي: " الإنشائيّ"[5] في النسب إلى الإنشاء، حيث أبقى على الهمزة الأصلية عند النسب وهو القياس.

الممدود الذي همزته زائدة للتأنيث:

وقد وردت صورة قياسية عليه، هي: الصحراويّ[6] في النسب إلى الصحراء، حيث قلب الهمزة الزائدة للتأنيث واواً جرياً على القاعدة، كما وردت صورة شاذة عليه، وهي: "

---

(1)صحيفة الرأي، عدد11636، 23تموز2002.
(2)مجلة العربي، عدد489، آب1999، ص60.
(3)صحيفة الرأي، عدد11636، 23تموز2002.
(4)مجلة العربي، عدد489، آب1999، ص4.
(5)صحيفة الرأي، عدد11636، 23تموز2002.
(6)صحيفة الرأي، عدد11774، 11كانون الأول2002.

العشوائي"[7] في النسب إلى عشواء مؤنث أعشى. ووجه الشذوذ أنه أبقى على الهمزة الزائدة لأنه اعتبرها أصلية، والهمزة الأصلية كما مرّ تبقى عند النسب على حالها.

الممدود الذي همزته منقلبة عن أصل:

وقد وردت صور قياسية وأخرى غير قياسية عليه، فمن القياسية: " سماويّ"[1] في النسب إلى سماء، حيث أجرى الكلمة على القياس حين ردّ الهمزة إلى أصلها وهو الواو، لأنها من الفعل سمو يسمو، فسماء أصلها سماو عادت إلى الأصل ثم ألحق ياء النسب.

ومن الصور غير القياسية:" الشّتويّ"[2] في النسب إلى شتاء، ووجه المخالفة أنه لم يقلب الهمزة واواً لأنها منقلبة عن واو شتا يشتو. فيقال شتاويّ على القياس. بل حذف الهمزة وقلب الألف التي قبلها واواً على اعتبار أنها مقصور ثلاثي وقد قيل في الشتاء إنها: " جمع شتوة مثل كلبة وكلاب نقله ابن فارس عن الخليل، ونقله بعضهم عن الفراء وغيره...، واختلف في النسبة فمن جعله جمعاً قال في النسبة شَتْويّ رداً إلى الواحد، وربما فتحت التاء فقيل شَتَويّ على غير القياس[3].

ويخلص من هذا إلى أنه إذا أريد النسب إلى الشتاء على اعتبار أنه مفرد، قيل: شِتاويّ، وإن أريد النسب إليه على اعتبار أنه جمع، قيل: شَتَويّ.

الممدود الذي همزته زائدة للإلحاق:

وردت صور قياسية عديد عليه، منها: " الكهربائيّة"[4] في النسب إلى الكهرباء، حيث أجرى الكلمة على القياس حين أبقى على الهمزة على وجه من الوجهين لأن الهمزة الزائدة للإلحاق تثبت على حالها عند النسب.

صورة قياسية أخرى" الفيزيائيّة"[5] في النسب إلى الفيزياء، حيث أثبت الهمزة على القياس.

---

(7)مجلة أفكار، عدد120، ص157.
(1)صحيفة الرأي، عدد11706، 1تشرين الثاني2002.
(2)صحيفة الرأي، العدد نفسه.
(3)المصباح المنير 413/1.
(4)صحيفة الرأي، عدد11919، 6آيار 2003.

وقد وردت صورة في النسب على الكهرباء هي " الكهربيّة"[6] حين لم يبق على الهمزة وحذفها، فاعتبرت الكلمة من المقصور الخماسي فحذفت الألف الخامسة، ثم ألحقت ياء النسب.

ما آخره همزة بعد ألف غير زائدة:

ومن صوره القياسية: " المائيّة"[1] في النسب إلى الماء، حيث أبقى على الهمزة عند النسب، والقياس كذلك.

صورة أخرى:" الهوائيّة"[2] في النسب إلى الهواء حيث أبقى على الهمزة على القياس.

ما جاء على فعيلة وفُعَيْلة:

ومن الصور القياسية على هذه الصيغة" القَبَلِيّ"[3] في النسب إلى القبيلة، حيث اجرى الكلمة على القياس حين حذف التاء والياء وفتح ما قبلها ثم ألحق ياء النسب.

ومن الصور القياسيّة كذلك: " الحقيقيّ"[4] في النسب إلى الحقيقة، حيث أجرى الكلمة على القياس حين لم يحذف الياء، لأن عين الكلمة مضعفة، والقياس يقضي بعدم حذف الياء.

ومن الصور الشاذة عليه: " المدينيّ"[5] في النسب إلى المدينة، ووجه الشذوذ أنه أبقى على الياء والقياس حذفها فيقال مدنيّ.

وصورة شاذة أخرى: " الطبيعيّ"[6] في النسب إلى الطبيعة، ووجه الشذوذ أنه أبقى على الياء والقياس حذفها، فيقال طبعيّ، مع أن الاستخدام الشائع في أيامنا هذه هو طبيعيّ.

ما جاء على فَعيل وفُعَيل:

وقد جاءت كل الصور قياسية عليه، منها: " النُّعَيميّ"[7] في النسب إلى نعيم، حيث اجرى الكلمة على القياس حين أبقى على الياء عند النسب.

---

(5)صحيفة الرأي، عدد11841، 16شباط 2003.
(6)مجلة العربي، عدد529، ديسمبر2002، ص144، وتأتي الكهربا بمعنى الكهرباء، المعجم الوسيط مادة (كهرب)
(1)صحيفة الرأي، عدد11841، 16شباط2003.
(2)صحيفة الرأي، عدد11706، 1تشرين الثاني2002.
(3)صحيفة الرأي، عدد11919، 6أيار2003.
(4)صحيفة الرأي، عدد11841، 16 تشرين الثاني2002.
(5)مجلة أفكار، عدد120، ص103.
(6)مجلة أفكار العدد نفسه، ص114.

ما جاء على فَعُول:

وقد جاءت صورة واحدة قياسية هي: " السّنوسيّ" [8]في النسب إلى سنوس، حيث أجرى الكلمة على القياس حين أبقى على الواو عند النسب.

الثلاثي صحيح العين واللام:

ومن صوره" العِلميّ والنِفطيّ، والبَصَرِيّ"[1] في النسب إلى عِلْم، ونفط، وبصر.

الثلاثي مكسور العين مفتوح الفاء:

وقد وردت صورة واحدة قياسية عليه، هي: " المَلَكيّ"[2] في النسب إلـى الملـك علـى القياس، حين فتح العين في مثل هذه الصيغة عند النسب.

الرباعي المجرد والمزيد غير المعتل:

وقد وردت عليه صور قياسية عديدة، منها: المنهجيّ والعسكريّ والمركزيّ[3] في النسب إلى المنهج والعسكر والمركز، حيث نسب إلى الكلمات السابقة على القياس، حين لم يحـدث أي تغيير فيها سوى إلحاق ياء النسب.

الرباعي الذي ثالثه ألف:

وقد وردت عليه صور قياسية كثيرة منها: " الشـراعيّة" و"العلاجيّـة" و" المثاليّـة" و" العصاميّ"[4] في النسب إلى شراع، علاج، مثال وعصام. فقد أجرى الكلمات السابقة على القياس عند النسب، حين لم يغيّر شيئاً فيها سوى إلحاق ياء النسب.

الثلاثي محذوف اللام محرك الوسط في الأصل ولم يعوض من محذوفه همزة وصل:

وقد وردت عليه صور قياسية منها: أخويّ، سنويّ[5]، شفهيّ [6]في النسب إلى أخ، سنة، شفة، فقد أجرى كلاً من الكلمات السابقة على القياس، حين رد اللام في أخ وهي الـواو بـدليل

---

(7)مجلة العربي عدد529 ديسمبر2002، ص5.
(8)مجلة العربي، العدد نفسه،ص206.
(1)صحيفة الرأي، عدد11919، 6آيار 2003.
(2)صحيفة الرأي، عدد11636، 23تموز2002.
(3)صحيفة الرأي، عدد11919، 6آيار 2003.
(4)صحيفة الرأي، عدد11636، 23تموز2002.

أخوان في التثنية، واللام في سنة وهي الواو بدليل سنوات في الجمع ، والكلام في شـفه وهـي الهاء بدليل شفهات في الجمع (على الوجه الأقيس) . ثم ألحق بآخر كل منها ياء النسب .

الثلاثي محذوف اللام ساكن الوسط المعّوض من محذوفة همزة وصل :

وقد وردت صورة شاذة عليه، هي "الثنائيّ"[7] في النسب إلى اثنين، ووجه الشذوذ أنه لم يرد اللام المحذوفة بعد حذف همزة الوصل على القياس، بل نسب إلى ثُنـاء علـى اعتبـار أن الهمزة زائدة للإلحاق. ولكن القياس أن يقول فيها: ثَنويّ.

الثلاثي محذوف اللام ساكن الوسط في الأصل ولم يعوض من محذوفة همزة وصل:

وقد وردت صورة قياسية واحدة هي: "يدويّة"[1] في النسب إلى يد، حيث أجرى الكلمـة على القياس حين ردّ اللام المحذوفة قبل إلحاق ياء النسب..

الثلاثي محذوف اللام ساكن العين، ولم يعوض من محذوفة همزة وصل:

وقد وردت ثلاث صور قياسيّة عليه، هي: مِئويّ، رئويّ، فِئويّ[2]، في النسب إلى مائة، رئة، فئة، حيث أجرى كلاً من الكلمات السابقة على القياس حين ردّ اللام المحذوفة ثم ألحق ياء النسب.

المثنى:

وقد وردت عدة صور عليه منها: " الطالبانيّ"[3] في النسب إلى "طالبان" وواضح أنـه خالف القياس حين لم يحذف علامة التثنية عند النسب، والقياس الرد إلى المفرد، فيقال: طالبيّ، إلا إذا كانت الكلمة تعرب بالحركات، فالنسب إليها طالبانيّ على القياس.

ومن الصور الأخرى على المنسوب المثنى: "الحَمدانيّ"[4] في النسب إلى حَمْدان، فـإن كانت الكلمة دالة على تثنية (أي مثنى حَمد) فإن النسب إليها حَمديّ، أما إن كانت دالة على عَلَم (يعرب بالحركات)، فإن النسب إليها حمدانيّ على القياس.

---

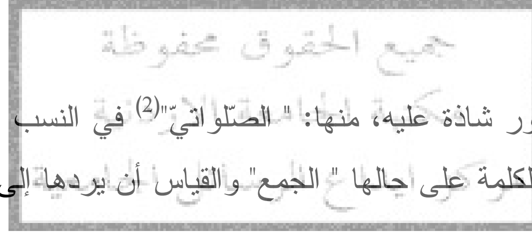
(5)صحيفة الرأي، عدد11919، 6آيار 2003.
(6)مجلة العربي، عدد529، ديسمبر2002، ص29.
(7)صحيفة الرأي، عدد11636، 23تموز2002.
(1)صحيفة الرأي، عدد11706، 1تشرين الثاني2002.
(2)صحيفة الرأي، عدد11919، 6أيار2003.
(3)صحيفة الرأي، العدد نفسه
(4)مجلة العربي، عدد489، آب1999، ص11.

الملحق بجمع المذكر السالم:

وقد وردت ثلاث صور عليه، هي: " الستينيّ والسبعينيّ، والثمانينيّ"[5] في النسب إلى ستين وسبعين وثمانين. فقد نسب إلى الكلمات السابقة على الشذوذ لأنه لم يحذف علامة جمع من كل منها عند النسب، والقياس الحذف، فيقال في النسب إليها: ستيّ، سَبعيّ وثمانيّ .

جمع المؤنث السالم:

وقد وردت صورة قياسية واحدة عليه، وعدد من الصور الشاذة، فأما القياسية: " الحَشَريّ"[1] في النسب إلى الحشرات، حيث أجرى الكلمة على القياس حين ردها على المفرد ثم نسب إليها.



وقد وردت صور شاذة عليه، منها: " الصّلواتيّ"[2] في النسب إلى الصلوات، ووجه المخالفة أنه نسب إلى الكلمة على حالها " الجمع" والقياس أن يردها إلى المفرد عند النسب فيقول: صَلَويّ.

جمع التكسير:

وقد وردت صورة قياسيّة واحدة عليه، هي: " التّعمريّ"[3] في النسب إلى التعامرة، حيث أجرى الكلمة على القياس، حين ردها على المفرد ثم نسب إليها.

وقد وردت صور غير قياسية كثيرة عليه، منها: " الوثائقيّ"[4] في النسب إلى الوثائق، ووجه المخالفة أنه نسب إلى الجمع ولم يرد الكلمة إلى مفردها، والقياس أن يقول في النسب إلى وثائق وثقيّ لأن المفرد وثيقة على زنة فعيلة.

ومن الصور الشاذة كذلك " العلائقيّ"[5] في النسب إلى العلائق جمع علاقة، ووجه الشذوذ أنه لم ينسب إلى المفرد، بل نسب إلى الجمع، والقياس أن يقول : علاقيّ.

---

(5)مجلة العربي، عدد529، ص145.
(1)صحيفة الرأي، عدد11208، 17أيار2001.
(2)مجلة أفكار، عدد120، ص70.
(3)صحيفة الرأي، عدد11919، 6أيار2003.
(4)صحيفة الرأي، عدد11706، 1تشرين الأول2002.

وصورة ثالثة غير قياسية، هي: " الرّهبانيّة"[6] في النسب إلى رُهبان جمع راهب، ووجه المخالفة أنه نسب إلى الجمع لا إلى المفرد، والقياس أن يقول: راهبيّ.

جمع التكسير " العلم":

وقد وردت صورتان عليه، هما: الجزائريّ"[7] في النسب إلى الجزائر البلد المعروف بشمال إفريقيا، حيث أجرى الكلمة على القياس حين نسب إليها على حالها لأنها دلت على العَلَميّة ولم تدل على الجمع.

الصورة الثانية: " الأنصاريّ"[1] في النسب إلى الأنصار " العلم" لا إلى الجمع " جمع نصير" فإذا كانت الكلمة دالة على العَلَميّة (على صورة الجمع) نسبت إليها على حالها لا بردها إلى المفرد، وذلك للتمييز بين المنسوب إلى العلم وبين المنسوب إلى جمع التكسير.

اسم الجمع:

وقد وردت صور عليه منها: " الشّعبيّة"[2] في النسب إلى الشَّعب، حيث أجرى الكلمة على القياس، حين نسب إليها على حالها لأنها اسم جمع، واسم الجمع – كما هو معروف– ينسب إليه على حاله.

صورة ثانية: " الأهليّة"[3] في النسب إلى الأهل، فنسب إلى الكلمة على حالها لأنها اسم جمع (جمع مفرده ليس من جنسه).

اسم الجنس الجمعي:

وقد وردت عليه ثلاث صور، هي: "العَرَبيّ"[4] في النسب إلى العرب، ومعروف أن اسم الجنس الجمعيّ هو كل اسم دال على الجمع يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، أو بالياء، وينسب إليه على حاله دون الرد إلى المفرد، وهذا الذي حدث في الكلمة السابقة.

صورة ثانية: " الروميّ"[5] في النسب إلى الرّوم، حيث أجرى الكلمة على القياس حين نسب إليها على حالها.

---

(5)مجلة أفكار، عدد120، ص16.
(6)مجلة افكار، عدد 120، ص63.
(7)صحيفة الرأي، عدد11706، 1تشرين الأول2002.
(1)مجلة العربي، عدد529، ص214.
(2)صحيفة الرأي، عدد11706، 1تشرين الأول2002.
(3)صحيفة الرأي، عدد11919، 6أيار2003.
(4)صحيفة الرأي، عدد11636، 23 تموز2002.

وصورة ثالثة: " البربريّ"[6] في النسب إلى البربر[7]، حيث أجرى الكلمة على القياس كسابقاتها.

المركب الإضافي:

وقد وردت عليه صور قياسية وأخرى غير قياسية فمن القياسية: " المقدسيّ"[8] في النسب إلى بيت المقدس، حيث نسب إلى عجز المركب، مع أن القياس يقتضي النسب إلى الصدر، لكن ولإزالة اللبس المترتب على النسب إلى الصدر، يجوز النسب إلى العجز في مثل هذه الحالة، وهي إحدى الحالات الثلاث التي يجوز فيها ذلك.

ومن الصور غير القياسية" الشفاغوريّ"[1] في النسب إلى شفا الغور، ووجه المخالفة أنه نسب إلى المركب كلّه باعتباره كلمة واحدة، مع أن القياس يقضي بالنسب إلى الجزء الأول من المركب، فيقال: " الشفويّ"

المركب المزجي:

وقد وردت صور قياسيّة عديدة عليه، منها: " الكُردستانيّ"[2] في النسب إلى كُردستان، حيث أجرى الكلمة على القياس، حين نسب إلى المركب كلّه باعتباره كلمة واحدة، ملحقاً ياء النسب آخر الجزء الثاني منه.

صورة ثانية قياسية: " الأفغانيّ"[3] في النسب إلى أفغانستان، حيث أجرى الكلمة على القياس، حين نسب إلى صدر الكلمة ملحقاً ياء النسب آخره.

صورة ثالثة قياسية: " الشرق أوسطيّ"[4] في النسب إلى الشرق الأوسط، حيث أجرى الكلمة على القياس حين نسب إلى المركب كلّه باعتباره كلمة واحدة.

ما جاء على فعّال:

وقد وردت عليه سبع صور هي:

---

(5)صحيفة الرأي، عدد11208، 17 أيار2001.
(6)صحيفة الرأي، عدد11706، 1تشرين الثاني2002.
(7)شعب أكثره قبائل تسكن الجبال بشمال إفريقيا، المعجم الوسيط مادة 0بربر).
(8)صحيفة الرأي، عدد11706، 1تشرين الأول2002.
(1)صحيفة الرأي، عدد11636، 23 تموز2002.
(2)صحيفة الرأي، العدد نفسه.
(3)صحيفة الرأي، عدد11919، 6أيار2003.
(4)صحيفة الرأي، عدد11636، 23 تموز2002.

الجزّار: لمن يحترف الجزارة وهي نحر الإبل(5).

السّراج: لمن يحترف عمل السّرج(6).

الورّاق: لمن يبيع الورق(7).

النجّار: لمن يحترف النجارة(8).

الجّمال: لمن يحفظ الجمال، وإكرائها من الناس في الطرق(1).

البقال: لمن يبيع الأشياء المتفرقة كالفواكه اليابسة(2).

الخبّاز: لمن يصنع الخبز ويبيعه(3).

ب.تصنيف القواعد وفقاً لمجموع تواترها

رقم القاعدة	نص القاعدة	مجموع تواترها	القواعد فيه
1	تحذف تاء التأنيث من الاسم لمجرد إلحاق ياء النسب به.	40	1
2	ينسب إلى الثلاثي صحيح العين واللام على حاله دون تغيير	34	1
3	ينسب إلى الرباعي الذي ثالثه ألف على حاله دون تغيير	26	1
4	ينسب إلى المقصور فوق الرباعي بحذف ألفه ثم إلحاق ياء النسب.	21	1
5	ينسب إلى جمع التكسير بردِّه إلى مفرده ثم إلحاق ياء النسب	18	1

---

(5)مجلة العربي، عدد529، ص91.
(6)مجلة العربي، العدد نفسه، الصفحة نفسها.
(7)مجلة العربي، العدد 529، ص91.
(8)مجلة العربي، عدد529، ص205.
(1)مجلة أفكار، عدد120، ص1.
(2)مجلة أفكار، العدد نفسه 109.
(3)مجلة أفكار، العدد نفسه، الصفحة نفسها.

6	ينسب إلى المقصور الرباعي ساكن الثاني بحـــذف ألفـــه أو قلبها واواً أو إضافة ألف قبلها	15	3
7	الممدود الذي همزته منقلبة عن أصل بإثبات الهمـــزة ثـــم إلحاق ياء النسب	14	1

رقم القاعدة	نص القــــاعــــــــدة	مجموع تواترها	القواعد فيه
8	ما جاء على فَعيل وفُعَيل ينسب إليه على حاله ما لــم يكــن معتل اللام	13	4
9	الرباعي المجرد والمزيد غير المعتلّ ينسب إليه على حاله دون تغير .	10	1
10	ينسب إلى المركب المزجي على خمسة أوجه .	10	5
11	ما جاء على فَعيلة وفُعَيلة ينسب إليه بحذف الياء وفتح مـــا قبلها ما لم تكن عينة مضعفة أو معتلة .	8	4
12	ينسب على الشذوذ على زنة فعّال للدلالة على الحِرَف	7	1
13	ينسب إلى المثنى بردّه إلى المفرد مع مراعاة الاسم إن كان دالاً على العلميّة	6	2
14	الممدود الذي همزته زائدة للإلحاق بالإبقاء على همزتـــه أو قلبها واواً	6	2
15	ما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف بحذف الياء المشددة أو بحذف الثانية وقلب الأولى واواً.	5	2

16	ينسب إلى ما آخره علة من غير المقصور والمنقوص على حاله دون تغيير	5	1
17	ينسب إلى ما آخره همزة بعد ألف غير زائدة بالإبقاء على همزته أو قلبها واواً	5	2
18	الثلاثي محذوف اللام محرك الوسط في الأصل ولم يعوض من محذوفه همزة وصل ينسب إليه برد لامه	5	1
رقم القاعدة	نص القاعدة	مجموع تواترها	القواعد فيه
19	ينسب إلى اسم الجمع على حاله دون رد أو تغيير	5	1
20	المركب الإضافي ينسب إليه بإلحاق الياء آخر صدره، إلا في ثلاث حالات	5	2
21	ما آخره ياء بعد ألف زائدة ينسب إليه بقلب الياء همزة أو بقلبها واواً	4	2
22	ما آخره ياء مشددة بعد حرفين بحذف الياء الأولى وقلب الثانية واواً	4	1
23	ينسب إلى اسم الجنس الجمعي على حاله دون تغيير	3	1
24	المُلحق بجمع المذكر السالم ينسب إليه برده إلى مفرده ثم إلحاق الياء	3	1
25	الثلاثي محذوف اللام ساكن الوسط في الأصل ولم يعوض من محذوفه همزة وصل ينسب إليه برد لامه	3	1

26	ما جاء على تفعلة مصدر فَعَّل بقلب يائه ألفاً ثم واواً عند إلحاق الياء	3	1
27	الرباعي صحيح اللام مكسور العين ساكن الثاني ينسب إليه على حاله	3	1
28	ينسب إلى جمع المؤنث السالم برده إلى مفرده ثم إلحاق ياء النسب	2	2

رقم القاعدة	نص القاعدة	مجموع تواترها	القواعد فيه
29	ينسب إلى جمع التكسير " العلم" على حاله دون رده إلى المفرد	2	1
30	الممدود الذي همزته زائدة للتأنيث ينسب إليه بقلب همزته واواً	2	1
31	ينسب إلى المقصور الرباعي متحرك الثاني بحذف ألفه المقصورة عند النسب	2	1
32	ينسب إلى المنقوص الرباعي بحذف يائه أو بقلبها واواً وفتح ما قبلها	2	2
33	ينسب إلى الثلاثي معتل العين واللام" المضعف" بفك الادغام ورد اللام إلى أصلها	2	1
34	ينسب إلى المقصور الثلاثي بقلب ألفه واواً ثم إلحاق ياء النسب	1	1
35	ما آخره واو مفردة بعد ألف ينسب إليه على حاله دون تغيير	1	1

36	ما جاء على فَعولة ينسب إليه بحذف الواو وفتح ما قبلها	1	3
37	ما جاء على فِعْيَل ينسب إليه على حاله دون تغيير	1	1
38	الممدود الذي همزته أصلية ينسب إليه بإثبات همزته	1	1
39	ما جاء على فَعُول وينسب إليه على حاله دون تغيير	1	1
40	الثلاثي مكسور العين مفتوح الفاء ينسب إليه بفتح عينه	1	1
رقم القاعدة	نص القـــاعـــــدة	مجموع تواترها	القواعد فيه
41	الثلاثي محذوف اللام ساكن الوسط المعوض من محذوفـه همزة وصل ينسب إليه برد لامه	1	1
42	الثلاثي محذوف اللام ساكن الوسط في الأصل ولم يعـوض من محذوفه همزة وصل ينسب إليه برد لامه أو عدم ردها	1	2

ج. القواعد ذات التواتر الأعلى:

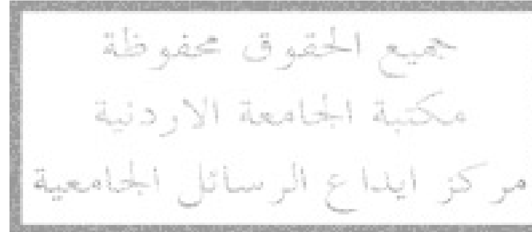
يوضح الجدول السابق أن قاعدة المختوم بتاء التأنيث هي الأكثر دوراناً وسيرورة فـي الاستعمال الحديث، فقد وردت صورتها في العينة (40) مرة، ولا شك أن قاعدة المختوم بتـاء التأنيث هي القاعدة العامة في باب النسب نظراً لكثرة الأسماء المختومة بهذه التاء، وقد حـذفت هذه التاء من الاسم عند النسب حتى لا تكون حشواً في بنية الكلمة- كما مر سابقاً-.

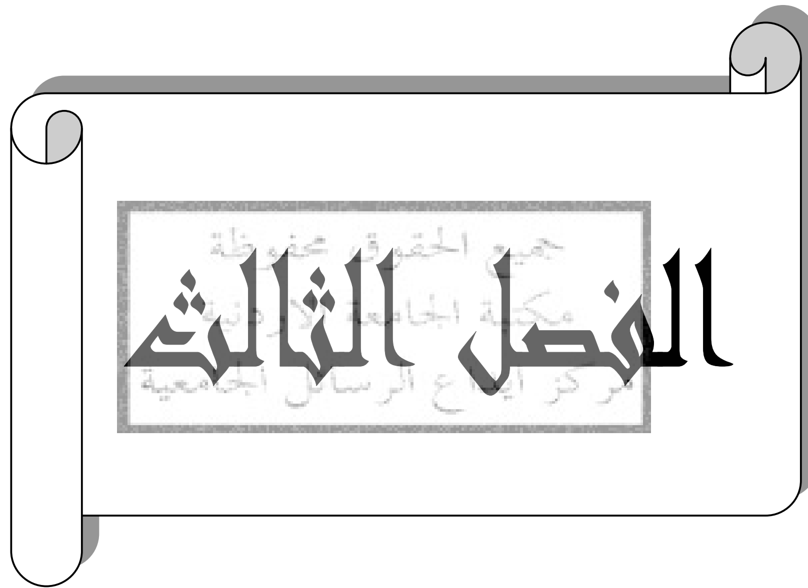
ولعل السبب من وراء كثرة الصور على هذه القاعدة هو أنّ التغيرات التي تحدثها هـذه القاعدة في الكلمة ليست إلا حذف التاء من آخرها فقط.

تلي هذه القاعدة، قاعدة النسب إلى الثلاثي صحيح العين واللام، فقد وردت صوره (34) مرة، ولعل السبب من كثرة الصور هو نفسه في النسب إلى المختوم بتاء التأنيث، وهـو عـدم

حدوث تغيير على بنية الكلمة عند النسب، ولكثرة دوران هذا الوزن (الثلاثي صحيح العين واللام) على الألسنة.

أما القواعد ذوات التواتر الأقل فقد جاءت في هذه العينة تسع قواعد تكررت صور كل منها (مرة واحدة) في الاستعمال وهذه القواعد هي: المقصور الثلاثي، ما جاء على فعولة، ما جاء على فِعْيل، ما آخره واو مفردة بعد ألف، الممدود الذي همزته أصلية، ما جاء على فعول، الثلاثي مكسور العين مفتوح الفاء، الثلاثي محذوف اللام ساكن الوسط المعوض من محذوفه همزة وصل، الثلاثي محذوف اللام ساكن الوسط في الأصل ولم يعوض من محذوفه همزة وصل.




الفصل الثالث
جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

الفصل الثالث

الموازنة بين صورة الباب عند النحاة وصورته في الاستعمال



أ.الحجـــم

ب.قواعد غائبة عن الاستعمال

ج.قواعد غائبة عن كتب النحو

مدخل:

يهدف هذا الفصل إلى المقابلة بين الصورة النظرية لباب النسب كما تمثلها النحاة وبين صورته في الاستعمال قديماً وحديثاً. وذلك للتعرف إلى طبيعة هذا الباب والتغيّرات التي طرأت على صورته النظرية من خلال تتبع القواعد المستخدمة وتلك التي لم تستخدم.

وتشمل هذه المقابلة مقارنة حجم الباب في الكتب النحوية بحجمه في الاستعمال، وذكر القواعد التي عالجتها الكتب النحوية، وتلك التي غابت عن الاستعمال، أو التي ذكرت في الاستعمال وغابت عن الكتب النحوية.

أ.الحجم:

تكشف لنا المقابلة عن امتداد في حجم الباب يصل إلى مائة وسبعة وثلاثين تقريراً، في حين ينحسر حجمه في الاستعمال إلى ثلاثة وخمسين(53)، وبناءً على ذلك فإن حجم الباب يمكن تقليصه وفقاً لهذا الاعتبار الوظيفيّ العمليّ، آخذين بعين الاعتبار أن نسبة القواعد الجارية في الاستعمال إلى مجموع القواعد في كتب النحاة ليست بذلك التقارب بنسبة القواعد ذات التواتر الغالب في كتب النحو إلى مجموع القواعد في الكتب الأحد عشر.

فقد بلغت نسبة القواعد الجارية في الاستعمال إلى مجموع القواعد في كتب النحاة

137 ⟵ 53

ونسبة القواعد ذات التواتر الغالب في كتب النحو إلى مجموع القواعد في كتب النحاة

137 ⟵ 16

ومردّ هذا التفاوت في الحجم من الناحية النظرية يعود إلى منطلقات النحاة القدامى الذين تعددت آراؤهم، فبعضهم اهتم بالتعليل كرضي الدين الأستراباذي بحكم اتصاله بالمنطق والفلسفة، وبعضهم آثر جمع الآراء والأقوال المتناثرة بين المدارس النحوية، فتضخمت مادة الباب عنده بسبب كثرة المنظّرين، كالصبان في حاشيته.

إننا لو اعتمدنا طريقة العلم النظري في رد التقريرات والقواعد البسيطة المحللة إلى التجريد والعمومية والشمول لحصلنا على مادة سهلة ويسيرة وكافية للإبانة عن خفايا هذا الباب بما يتناسب مع واقعه في الاستعمال.

ب.قواعد غائبة عن الاستعمال:

من القواعد التي لم أر لها حركة وحيوية ودوراناً في الاستعمال ما يلي:

-**المنقوص الثلاثي**. نحو عمٍ شجٍ.

-**المنقوص فوق الرباعي**. نحو مستعلٍ ومُستهدٍ.

-**ما آخره ياء بعد ألف ولا يكون إلا ثلاثياً**، نحو آية، غاية.

-**الثلاثي مكسور العين والفاء**، نحو إطل وإبل.

-**ما كان على حرفين وضعاً** نحو كم، لم.

-**الثلاثي محذوف اللام معتل العين**، نحو شاة.

-الثلاثي **محذوف اللام ساكن الوسط المعوض من محذوفه همزة وصل**، نحو: اسم.

-**ما آخره واو مشددة بعد ثلاثة أحرف** نحو مغزوّ، مجلوّ.

-**ما كان على حرفين وضعاً معتل الثاني** نحو ما ولا.

-**ما كان على حرفين استعمالاً " ثلاثة في الأصل**" محذوف الفاء معتل اللام نحو شية، دية.

-**ما كان على حرفين استعمالاً " ثلاثة في الأصل**" محذوف الفاء صحيح اللام نحو عدة، صلة.

-**الثلاثي محذوف العين** نحو سه، مُذ.

-**ما نسب بغير الياء على الشذوذ** على زنة فَعِل ومِفْعَل ومِفْعال ومِفْعيل.

ج.قواعد غائبة عن الكتب النحوية:

هناك بعض الأوزان التي كان لها صور مستخدمة في العينة القديمة ولم يكن لها تأصيل نظري أو قاعدة تضبط استخدامها، ومن تلك الصور:

-**النسب إلى صيغة مفعول:** والنسب إلى هذه الصيغة بإبقاء الكلمة على حالها دون تغيير جراء إلحاق ياء النسب كقولك في النسب إلى معروف مَعْروفيّ، فقد وردت صور النسبة إلى هذه الصيغة (21) مرة في العينة القديمة.

-**النسب إلى صيغة فاعل:** والنسب إلى هذه الصيغة بإبقاء الكلمة على حالها دون تغيير فيها جرّاء إلحاق ياء النسب، فقد وردت صور النسبة إلى هذه الصيغة (25) مرة في العينة القديمة.

-**النسب إلى الأسماء المختومة بويه:** وهذه الأسماء تنتمي إلى فئة المركب المزجي ومعروف أن المركب المزجي ينسب إليه بخمسة أوجه، تختلف قياسية هذه الأوجه تبعاً لشيوع الاستخدام لكل منها.

لكن الملاحظ على صور النسبة إلى هذه الأسماء (المختومة بويه)أنها لم تأت على أي وجه من الأوجه الخمسة، بل جاءت النسبة إليها بصورة لم يُشر إليها أيٌّ من النحاة، علّ عدم الإشارة إلى نسبة هذه الأسماء مردّه إلى أن هذه الأسماء فارسية لا تنتظم في الوزن العربيّ وبالتالي ليست من مهمة النحويّ العربيّ أن يقعد لها.

فقد جاءت النسبة إلى هذه الأسماء بحذف الهاء من (ويه) قياساً على تاء التأنيث في العربية ومن ثم إلحاق ياء النسب، فتقول في سيبويه سيبويّ مما يشكل ثقلاً على اللسان العربي في نطق مثل هذه الأسماء.

فإذا أردنا أن نخضع هذه الأسماء للقاعدة العربية فنقول في النسب إليها سيبيّ ويهيّ، أو سيبويهيّ، أو سيبهيّ، أو سيبيّ، أو ويهيّ.

وقد وردت صور هذه النسبة كلها بحذف الهاء وإلحاق ياء النسب، وعددها (37) صورة.

أما العينة الحديثة: فقد وردت صور عديدة لقاعدة لم يتحدث عنها النحاة ألا وهي: النسب إلى (تفعيل) مصدر الفعل فعّل، والنسب إلى هذه الصيغة بإبقاء الكلمة على حالها دون تغيير عند إلحاق ياء النسب، فتقول في تأديب تأديبيّ.

وقد بلغ عدد صورها في العينة الحديثة (31) صورة.

الخاتمة

بعد أن قام الباحث بمقابلة الصورة النظرية لباب النسب كما تمثّلها النحاة بالصورة التي ظهر عليها في الاستعمال الجاري قديماً وحديثاً، وبعد أن مثّل على ذلك كلّه بجداول إحصائية، تبيّن للباحث ما يلي:

– أن باب النسب باب ضخم عند النحاة، يمكن أن يقلّص إذا استبعدت الآراء المتفردة لهم والتي لم يظهر عليها تمثيل في الاستعمال.

–أنّ هناك الكثير من القواعد القياسية جاءت الصور عليها مخالفة للقياس، ومن هذه القواعد:

- النسب إلى فَعُولة التي ينسب إليها – كما هو معروف– بحذف الواو وفتح ما قبلها على رأي سيبويه والجمهور، وردت الصور عليها بإثبات الواو، أي على رأي الأخفش والمبرد والجرمي، مما يفسح المجال أمامنا للقول: بجواز النسب إلى فعولة على الوجهين: القياسي بحذف الواو وفتح ما قبلها على رأي سيبويه والجمهور.

السماعي: الذي ارتضاه الأخفش والمبرد، والجرمي الذي يقضي بإثبات الواو على حالها عند النسب.

- النسب إلى فَعيلة وفُعَيلة: فقد جاءت معظم الصور عليها مخالفة للقياس الذي يقضي بحذف التاء أولاً ثم حذف الياء وفتح ما قبلها إذا لم تكن العين معتلة أو مضعفة.

وقد جاء هذا الكم من الصور المخالفة موافقاً لرأي بعض المحدثين بجواز النسب إلى فعيلة وفُعيلة على الوجهين حذف الياء أو الإبقاء عليها.

- النسب إلى جمع التكسير: حيث وردت 90% من صوره مخالفة للقياس الذي يقضي برد الجمع إلى المفرد عند النسب، وهي في ذلك تؤيد مذهب الكوفيين الذين يرون جواز النسب إلى جمع التكسير دون الرد إلى المفرد.

وعلى هذا فيجوز الوجهان في النسب إلى جمع التكسير القياسي بالرد إلى المفرد، والسماعي بعدم الرد.

-أنّ الكثير من القواعد غابت عن النصوص ومن هذه القواعد:

- النسب إلى المنقوص الثلاثي نحو عمٍ، ندٍ.
- النسب إلى المنقوص فوق الرباعي نحو مستعلٍ.
- النسب إلى ما آخره ياء بعد ألف ولا يكون إلا ثلاثياً نحو آية.
- النسب إلى ما كان على حرفين وضعاً نحو: كم، لم.
- النسب إلى الثلاثي مكسور العين والفاء نحو إطل وإبل وغيرها من القواعد.

-أنّ هناك عدداً من الصور التي ظهرت في الاستعمال وغابت عن الكتب النحوية، أو لم يشر إليها النحاة على وجه الخصوص، ومن تلك الصور:

- النسب إلى ما كان على زنة مفعول.
- النسب إلى ما كان على زنة فاعل.
- النسب إلى الأسماء المختومة بويه.
- النسب إلى تفعيل مصدر الفعل فعَّل.

-أنّ معظم الصور المخالفة للقياس جاءت إما لإزالة اللبس والتمييز بين الأسماء المتشابهة عند النسب وإما لعدم تحديد طبيعة الاسم هل هو من المختوم بتاء التأنيث أم من الأسماء المقصورة أم من الأسماء الممدودة.

ونخلص من هذا إلى أنه يمكن لنا بعد ما تقدم بناء صورة جديدة لباب النسب قائمة على الأخذ بما أقره النحاة وكان له وجود في الاستعمال واستبعاد كل ما لم يرد عليه نص في الاستعمال.

ثبت المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

- الأزهري، خالد بن عبد الله، (1998)،**التصريح بمضمون التوضيح**، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الأستراباذي(1982)، رضي الدين،**شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية.

ـــــــ(1398هـ) **شرح كافية ابن الحاجب** تعليق يوسف عمر، بيروت: مطابع الشروق.

- إسماعيل، محمد بكر(2000)،**قواعد الصرف بأسلوب العصر**، ط1، القاهرة: دار المنار.

- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد(1955)،**شرح ألفية بن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد(1957)،**أسرار العربية** ، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبعة الترقي.

ـــــــ(1982)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.

- ابن الأنباري (1978)، **المذكر والمؤنث**، ت.طارق الجنابي، بغداد: وزارة الأوقاف.

- الأندلسي، أبو حيان (1998)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الأنصاريّ، زكريا(1893)، **شرح الشافية**، استانبول: مجموعة الشافية.

- أنيس إبراهيم ورفاقه(د.ت)، **المعجم الوسيط**، استانبول: المكتبة الإسلامية.

- برجشتراسر(1982)، **التطور النحوي**، أخرجه وصححه رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- ابن بـرّي (1985)،**شـرح شـواهد الإيضـاح**، تحقيـق:عيـد مصـطفى درويـش، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

- البغداديّ، عبد القادر(1975)، **شـرح شـواهد الشـافية**، ت.محمـد نـور الحسـن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية.

- ثعلب(1369هـ)،**مجالس ثعلب**، ت.عبد السلام هارون، مصر: دار المعارف.

- الثمانيني، عمر بن ثابت(2002)، **الفوائـد والقواعـد**، ط1، تحقيـق:عبـد الوهـاب محمود الكحلة، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- الجاربرديّ(1893)، **مجموعة الشافية من علمـي الصـرف والخـط**، مـتن الشـافية وشرحها وحاشية الجاربرديّ لابن جماعة، استانبول: دار الطباعة العامرة.

- جرير(1971)، **ديوان جرير**، ط3، ت.نعمان أمين طه، مصر: دار المعارف.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان(1952)،**الخصائص**، تحقيـق: محمـد علـي النجـار، دار الكتب المصرية.

ـــــــــــ(1954)،**سـر صـناعة الإعـراب**، تحقيـق: مصـطفى السـقا وزملائـه، مصر: مطبعة البابي الحلبي.

ـــــــــــ(1954)، **المنصـف شـرح تصـريف المـازني**،ط1 ، تحقيـق:إبـراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر: مطبعة البابي الحلبي.

ـــــــــــ (1386هـ)، **المحتسـب**، تحقيـق: علـي النجـدي ناصـف وزميليـه، القاهرة.

- الجوهري، إسماعيل بن حمَّـاد،(1984) **الصـحاح**، تحقيـق: أحمـد عبـد الغفـور عطار، بيروت: دار العلم للملايين.

- ابن الحاجـب (1982)، **الإيضـاح فـي شـرح المفصّـل**، تحقيـق: موسـى بنـاي العليلي، بغداد: مطبعة العاني.

- الحريري(2002)، أبو محمـد القاسـم بـن علـي، **شـرح ملحـة الإعـراب**، ط1، تحقيق: أحمد محمد قاسم دمشق، بيروت: دار الكلمة الطيبة.

- حسان، تمّام(1988)، **الأصول**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- حسن عباس(1966)، **النحو الوافي**، ط3، القاهرة: دار المعارف.
- الحسيني، عبد الله بن محمد(د.ت)، **شرح الشافية في التصريف**، مطبعة أحمد كامل استانبول.
- الحطيئة، (1969)، **ديوان الحطيئة**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مصر: دار المعارف.
- الحملاويّ، أحمد (1965)، **شذا العرف في فن الصرف**، ط16، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي(1979)، **كتاب الاشتقاق**، ط2، تحقيق: عبد السلام هارون، بغداد: مكتبة المثنى.
- ابن الدهان(1988)، **الفصول في العربية**، تحقيق: فائز فارس، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ذو الرمة(د.ت)، **ديوان ذي الرمة**، تحقيق:عبد القدوس أبو صالح، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر(1954)، **مختار الصحاح**، ط8، القاهرة: المطبعة الأميرية.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(1984)، **الجمل في النحو** ،ط1، تحقيق:علي الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، اربد: دار الأمل.
- الزمخشري (1990)،**المفصل في علم اللغة**، ط1، تحقيق: محمد عز الدين السعيدي، بيروت : دار إحياء العلوم.
- السجستاني، أبو حاتم(1418هـ)، " **المذكر والمؤنث**، ط1، تحقيق: حاتم الضامن، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر.

- ابن السرّاج(1999)، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، ط4، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سليم، محمد إبراهيم(د.ت)، **نسبك ومعناه**، مكتبة ابن سينا، القاهرة.
- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد(1999)،**الأنساب**، ط1، تقديم محمد أحمد حلاّق، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(1988)، **الكتاب**، ط3، تحقيق:عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن السيرافي(1975)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، القاهرة.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين(د.ت)،**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ط3 تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، القاهرة: مكتبة دار التراث.

______(1980)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** تحقيق:عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية.

- الشواربي، إبراهيم أمين(1964)، **القواعد الأساسية لدراسة الفارسية**، ط4، القاهرة: مكتبة الأنجلو.
- الصبّان(د.ت)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية .
- الصنعاني، سابق الدين محمد بن يعيش (1991)، **التهذيب الوسيط في النحو**، ط1، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت: دار الجيل.
- ابن الطراوة (1414هـ)، **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**، تحقيق: عياد الثبيتي، مكة المكرمة: دار التراث.
- العجاج(1971)، **ديوان العجّاج**، تحقيق: عزة حسن، بيروت: مكتبة الشرق.

- ابن عصفور الإشبيليّ(1998)،**شرح جمل الزجاجيّ**، ط1، تقديم فواز الشّعار، بيروت: دار الكتب العلمية.

ـــــــــــــــــــ (1971)، **المقرَّب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوريّ، بغداد: مطبعة العاني.

- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله(2000)،**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.

ـــــ (1980) **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر.

- العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(1995)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط1، ت.عبد الإله نبهان، بيروت: دار الفكر المعاصر، سورية: دار الفكر.

- عمايرة، إسماعيل، **المستشرقون والمناهج اللغوية**، دار حنين- الأردن، ط2، 1992.

- العينيّ، بدر الدين(د.ت)، **شرح المراح في التصريف**، ت. عبد الستار جواد.

- الغذاميّ،عبد الله (1998)، **الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية**، ط4، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- الغلاييني، مصطفى (1984)، **جامع الدروس العربية**، ط17، بيروت: المكتبة العصرية.

- الفارسي، أبو علي(1981)، **التكملة**، ط1، ت. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض.

- الفيروز أبادي، مجد الدين أبو الطاهر(1987)، **القاموس المحيط**، ط2، ت. بيروت: مكتبة التراث ،مؤسسة الرسالة.

- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي(د.ت)، **المصباح المنير**، بيروت: دار القلم.
- القالي، أبو علي(1953)، **كتاب الأمالي**، ط3، القاهرة.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم(1999)، **أدب الكاتب**، ت.محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن القوّاس، **شرح ألفية بن معط**(1985)، ت.علي موسى الشوملي، الرياض: مكتبة الخريجي.
- ابن مالك(1967)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ت.محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، للطباعة والنشر.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد(1994)، **المقتضب**، ط3، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ابن معط، زين الدين يحيى بن عبد المعطي المغربي، **الفصول الخمسون**، تحقيق: محمود محمد الطناجي، القاهرة: مكتبة الإيمان.
- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي (2001)، **شرح المكودي على ألفية بن مالك** تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم(1993)، **لسان العرب**، ط3، دار إحياء التراث العربي.
- نهر، هادي(2002)، **الصرف الوافي**، ط2، اربد: دار الأمل.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن ولاد، (1416هـ) **الانتصار لسيبويه على المبرد**، ط1، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- يس (1325هـ) **حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح**، ط2، المطبعة الأزهرية المصرية.

- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي(د.ت)، **شرح المفصل**، القاهرة: المطبعة المنيرية.
- اليمني، علي بن سليمان الحيدرة(1984)، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق: هادي عطية مطر، بغداد: مطبعة الإرشاد.

الدوريات

- جرجس، رمسيس(1959)، **مجلة مجمع القاهرة**،ج11.
- الكرملي، أنستاس(1935)، بحوث لغوية، **مجلة المقتطف**، المجلد 87، عدد يوليو.

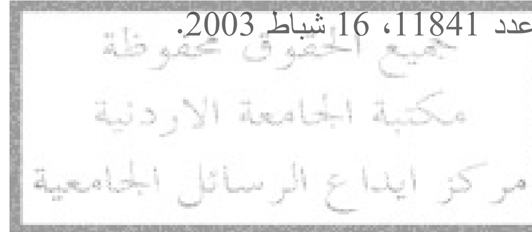
- الموسى، نهاد(1979)، **النحو العربي بين النظرية والاستعمال، مثل من باب الاستثناء**، مجلة دراسات، المجلد السادس، العدد 2.
- محاضر الجلسات(1936)، **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي**، بولاق، القاهرة: المطبعة الأميرية.
- **مجلة أفكار**(1995)، العدد 120 آذار– نيسان.
- **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، ج11، 1959.
- **مجلة العربي**(1999)، عدد 489، آب– أغسطس.
- **مجلة العربي**(2002) عدد 529 ديسمبر.
- **مجلة المقتطف** (1935) عدد يوليو.

الرسائل الجامعية

- الرفايعة، حسين عباس(1995)، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الصحف:

- الرأي عمان، عدد11636، 23 تموز 2002.
- الرأي عمان، عدد 11208، 7 أيار 2001.
- الرأي عمان، عدد 11919، 6 أيار 2003.
- الرأي عمان، عدد 11706، 1 تشرين الأول 2002.
- الرأي عمان، عدد 11774، 10 كانون أول 2002.
- الرأي، عمان، عدد 11841، 16 شباط 2003.



الملحق الأول:

ويتضمن هذا الملحق قواعد باب النسب وطرق صياغته واختلاف النحاة فيه وبيان توزع ذلك في باب النسب من أحد عشر كتاباً نحوياً.

وقد روعي في الجدول الذي يوضح مدى تواتر القواعد في كتب النحاة ما يلي:

- ❖ اتبع الباحث الترتيب نفسه في عرض قضايا الباب كما عرضها النحاة في كتبهم، أي بدأ بالمفهوم الإصطلاحي ثم طرق الصياغة القياسية وانتهاء بعرض الصيغ الشاذة المخالفة للقياس.
- ❖ مثّل الباحث على القاعدة التي يعرضها لتكون القاعدة أوضح وأرسخ في الذهن.
- ❖ وضع الباحث إشارة(*) تحت اسم الكتاب الذي يعرض للقاعدة.
- ❖ لم يحدد الباحث رقم الصفحة في الكتاب الذي ترد فيه خوفاً للإطالة ومنعاً للتكرار، فقد وردت أرقام الصفحات في مواضعها في الفصل الأول حين عرضت الإشارة إليها.
- ❖ وتالياً الجدول الذي يوضحٍ القواعد التي تضمنها(باب النسب) ومدى ورودها في عينة الكتب المختارة.

رقم القاعدة	نص القاعدة	الكتاب سيبويه (1)	المقتضب المبرد (2)	الأصول لابن السراج (3)	الجمل للزجاجي (4)	المفصل للزمخشري (5)	شرح الشافية الاستراباذي (6)	شرح التصريح الأزهري (7)	شرح الشافية الجاربردي (8)	حاشية الصبان (9)	شذا العرف الحملاوي (10)	النحو الوافي (11)
1	الإضافة وهو باب النسب: إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة	*										
2	النسب: إذا نسبت رجلاً إلى حيّ أو بلد أو غير ذلك ألحقت الاسم الذي نسبت إليه ياءً شديدة		*	*	*							
3	النسب إلحاق ياء مشددة آخر الاسم مكسور ما قبلها لتدل على نسبته إلى المجرد منها					*	*	*	*	*	*	*
4	يحدث بالاسم الذي تلحق بآخره ياء النسب ثلاثة تغييرات: لفظي، معنوي، حكمي							*		*	*	*
5	شدّدت الياء لئلا تلتبس بياء المتكلم		*							*		
6	يعامل الاسم المنسوب معاملة الصفة المشبهة برفعه الظاهر والمضمر باطّراد							*		*	*	*

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
7	الإضافة في النسب كالإضافة الفارسية أي إضافة معكوسة.									*	*	*
8	تحذف تاء التأنيث من الاسم لمجرد إلحاق ياء النسب به مثل: فاطمة فاطميّ.	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
9	تقلب الألف واواً في المقصور الثلاثي عند إلحاق ياء النسب هدى هدويّ.	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
10	يجوز أن تقلب الألف واواً في المقصور الرباعي ساكن الثاني عند إلحاق الياء مثل يافا يافويّ	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
11	يجوز كذلك أن تحذف الألف في المقصور الرباعي ساكن الثاني عند إلحاق الياء وهو الأجود مثل يافا يافيّ	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
12	يجوز كذلك أن تلحق واواً بين الألف(ألف المقصور الرابعة) وياء النسب فتقول (يافا يافاويّ)	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*

رقم القاعدة	نص القـــاعــــــدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
13	تحذف الألف في المقصـــور الرباعي متحرك الثاني قبـــل إلحاق ياء النسب مثل جَمَزى جَمَزيّ	*	*	*			*	*	*	*	*	*
14	وتحذف الألف في المقصـــور فوق الرباعي قبل إلحاق الياء مثل مصطفى مصطفيّ	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
15	ترد اللام المحذوفة للتنـــوين، وتقلب كسرة العـــين فتحـــة، وتقلب الياء ألفاً ثم واواً فـــي المنقوص الثلاثي نحـــو عـــمٍ عمويّ	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
16	تحذف الياء عند إلحاق يـــاء النسب في المنقوص الرباعي نحو قاضٍ قاضيّ	*			*	*	*	*	*	*	*	*
17	تقلب الياء واواً ويفتح ما قبلها عند إلحاق ياء النســـب فـــي المنقوص الرباعي نحو قاضٍ قاضويّ	*				*	*	*	*	*	*	*
18	تحذف الياء مـــن المنقـــوص فوق الرباعي عند النسب نحو مستعلٍ مستعليّ	*				*				*	*	*

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
19	تقلب الياء ألفاً ثم واوا من كل اسم على زنة تفعلة مصدر فعَّل قبل إلحاق ياء النسب نحو تزكية تزكويّ	*				*						
20	لا تغيير على كل اسم مختوم بحرف علة من غير المقصور والمنقوص عند النسب مثل ظبي ظبييّ	*	*				*		*			*
21	يفك ادغام اللام من كل ثلاثي مضعّف، وردها إلى أصلها الواو أو الياء عند النسب نحو حيّ حيويّ	*	*				*	*		*	*	*
22	تقلب الياء الثانية ألفاً ثم واواً بعد حذف الياء الأولى وقلب الكسرة فتحة من كل اسم آخره ياء مشددة بعد حرفين نحو غنيّ غنويّ	*	*	*	*		*	*	*		*	*
23	تحذف الياء الثانية وتقلب الياء الأولى واواً من كل اسم آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف عند النسب نحو مرميّ مرمويّ	*	*		*	*		*	*	*	*	*

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
24	تحذف الياءان من كل اسم مختوم بياء مشددة بعد ثلاثة أحرف عند النسب مثل مرميّ مرميّ	*	*		*	*		*	*	*	*	*
25	تحذف الياء الأولى وتقلب الكسرة فتحة وتقلب الياء الثانية الفاً ثم واواً من كل اسم على زنة فُعَيل المختوم بياء مشددة معتلة العين مثل نويّة حييّة	*		*				*				*
26	الاسم الذي آخره ياء بعد ألف ولا يكون إلا ثلاثياً مثل آية، غاية، حين النسب يجوز أن نبقي الياء ثم نلحق ياء النسب	*		*		*	*		*		*	*
27	ويجوز كذلك في الاسم الذي آخره ياء بعد ألف مثل آية، عند النسب أن تقلب الياء همزة فيقال آئيّ، غائيّ وهو الأجود	*		*		*	*		*		*	*
28	ويجوز كذلك في الاسم الذي آخره ياء بعد ألف مثل آية أن تقلب الياء واواً ثم إلحاق ياء النسب آوي	*		*		*	*		*		*	*

رقم القاعدة	نص القــاعـــــدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
29	الاسم الذي آخره ياء بعد ألف زائدة نحو سقاية، عظاية، وعند النسب تقلب الياء همزة وهو الأجود فتقول سقائيّ عظائيّ	*				*	*		*			*
30	ويجوز في الاسم الذي آخره ياء بعد ألف زائدة نحو سقاية عظاية، عند النسب قلب الياء واواً ثم إلحاق ياء النسب سقاويّ عظاويّ	*					*		*			*
31	الاسم الذي آخره واو مفردة بعد ألف نحو فاو، ساوة، شقاوة وعند النسب تبقى الواو وتلحق ياء النسب	*		*			*		*			*
32	الاسم الذي آخره واو مشددة بعد حرف نحو دوّ، والنسب إليه دون تغيير عند إلحاق النسب سوى حذف إذا كان مختوماً بها	*						*				
33	الاسم الذي آخره واو مشددة بعد حرفين نحو عدوّ، فلوّ، عند النسب	*					*					*

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
34	الاسم الذي آخره واو مشددة بعد حرفين وكان مؤنثاً نحو عدوّة عَدَويّ والنسب بحذف الواو الثانية وفتح ما قبلها عند سيبويه.	*										
35	الاسم على زنة فعولة، والنسب إليه بحذف الواو وفتح ما قبلها على رأي سيبويه والجمهور فيقال فَعَليّ شنئيّ			*		*	*	*	*	*	*	*
36	كما ينسب إلى فعولة بالإبقاء على الواو على رأي الأخفش والجرمي والمبرد							*				*
37	وينسب إلى فعولة كذلك بحذف الواو فقط والإبقاء على حركة ما قبلها على رأي ابن الطراوة.							*				
38	الاسم المختوم بواو مشددة بعد ثلاثة أحرف نحو مغزوّ، محلوّ عند النسب بحذف الواو الأولى وإبقاء الثانية وفتح ما قبلها مغزويّ	*										
39	الاسم المختوم بواو مفردة بعد متحرك وكانت ثالثة فإنها تبقى عند النسب فيقال سَرُوة سرويّ بفتح ما قبل الواو وضمها						*					

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
40	الاسم المختوم بواو مفردة بعد متحرك وكانت رابعة ولا تكون إلا زائدة نحو ترقوة تحذف الواو منها عند النسب وهذا وجه فيقال ترقيّ	*										*
41	الاسم المختوم بواو مفردة بعد متحرك وكانت رابعة ولا تكون إلا زائدة، ينسب إليها بإثبات الواو عند إلحاق ياء النسب عرقويّ	*										
42	الاسم المختوم بواو مفردة بعد متحرك وكانت خامسة نحو قلنسوة فعند النسب إليها تحذف الواو على الأشهر فيقال قلنسيّ											*
43	الاسم المختوم بواو مفردة بعد متحرك وكانت خامسة فعند النسب إليها تثبت الواو عند السيرافي	*										
44	الاسم الرباعي صحيح اللام مكسور العين ساكن الثاني نحو يثرِّب، تغلب ينسب إليه دون تغيير بإلحاق ياء النسب.	*		*		*			*			

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
45	الاسم الرباعي صحيح اللام مكسور العين الثاني نحو يثرب، تغلب، ينسب إليه بفتح عينه عند النسب فيقال يثرَبيّ عند يونس.	*										
46	الاسم الرباعي وما زاد على الرباعي وآخره ياء قبلها كسر نحو يمان، ثمان. النسب إليه بحذف الياء وإلحاق ياء النسب.	*		*								
47	الاسم الرباعي على زنة فِعْيَل نحو حِمْيَر والنسب إليه دون تغيير فيقال حميريّ	*	*									
48	الاسم الخماسي على زنة فُعَيِّل نحو أُسَيِّد، حُمَيِّر والنسب إليه بترك الياء الأولى وحذف الثانية من الياء المضعفة وإلحاق ياء النسب فيقال أُسَيْديّ	*		*		*						
49	الاسم الممدود الذي همزته أصلية نحو ابتداء، إنشاء عند النسب إليه تثبت الهمزة ثم تلحق ياء النسب	*	*				*	*	*	*	*	*

رقم القاعدة	نص القـــاعـــــدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
50	الاسم الممدود الذي همزته منقلبة عن أصل نحو كساء، بناء، النسب إليه بإثبات الهمزة وهو الأشهر	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*
51	الاسم الممدود الذي همزته زائدة للتأنيث نحو صحراء، حمراء، النسب إليه بقلب الهمزة واواً وإلحاق ياء النسب	*	*		*	*	*	*	*	*	*	*
52	الاسم الممدود الذي همزته زائدة للإلحاق نحو علياء، وهي منقلبة عن ياء زائدة والنسب إليه بإثبات الهمزة فيقال علبائي	*		*		*	*	*		*	*	*
53	الاسم الممدود الذي همزته زائدة للإلحاق نحو علباء وهي منقلبة عن ياء زائدة، والنسب إليه بقلب الهمزة واواً باعتبارها زائدة فيقال علباويّ		*									
54	الاسم الذي آخره همزة بعد ألف غير زائدة نحو داء، باءة والنسب إليه بالإبقاء على همزته فيقال دائيّ، بائيّ	*					*		*	*		

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
55	الاسم الذي أخره همزة بعد ألف غير زائدة نحو شاء، النسب إليه بقلب الهمزة واواً باعتبارها أصلاً ولو ردوها عن العرب فيقال شاويّ	*								*		
56	الاسم على فَعيلة نحو قبيلة والنسب إليه بحذف الياء بعد حذف التاء وفتح العين المكسورة فيقال قَبَليّ	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
57	الاسم على زنة فَعيلة معتلة العين نحو طويلة أو مضعّفتها نحو جليلة فالنسب إليه بحذف التاء والإبقاء على الياء فيقال طويليّ، جليليّ	*		*		*	*	*	*	*	*	*
58	الاسم على زنة فعيلة النسب إليه بالإبقاء على الياء من باب الشذوذ الذي لا يقاس عليه فيقال في قبيلة قبليّ	*	*				*	*		*		
59	الاسم على زنة فُعَيلة مثل جُهينة النسب إليه بحذف التاء والياء وهو القياس فيقال جُهَنيّ	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
60	الاسم على زنة فُعَيلة مضعف العين مثل هريرة النسب إليه بحذف التاء والإبقاء على الياء فيقال هريريّ وكذلك معتل العين مثل حويزة حويزيّ بالإبقاء على الياء	*		*			*	*	*		*	*
61	الاسم على زنة فعيل صحيح اللام والنسب إليه بإثبات الياء فيقال في سعيد، ربيع سعيديّ ربيعيّ	*	*				*	*		*	*	*
62	حذف الياء في النسب إلى فعيل صحيح اللام عدول عن القياس عند سيبويه	*										
63	حذف الياء وإثباتها في النسب إلى فَعيل صحيح اللام جائز عند المبرد		*									
64	الاسم على زنة فَعيل معتل اللام نحو عليّ النسب إليه بحذف الياء الأولى الزائدة وقلب الكسرة فتحة وقلب الياء الثانية(اللام) ألفاً ثم واواً فيقال علويّ	*	*	*	*		*	*	*	*	*	*

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
65	الاسم على زنة فُعَيل صحيح اللام نحو قُريش، هُذيل والنسب إليه بإثبات الياء ثم إلحاق ياء النسب	*	*		*		*	*		*	*	*
66	حذف الياء من فُعَيل صحيح اللام عند النسب عدول عن القياس عند سيبويه	*										
67	حذف الياء وإثباتها من فُعَيل صحيح اللام عند النسب جائز عند المبرد		*									
68	الاسم على زنة فُعَيل معتل اللام نحو قُصيّ النسب إليه بحذف الياء الأولى(الزائدة) وقلب الكسرة فتحة، وقلب الثانية(اللام) ألفاً ثم واواً ثم إلحاق ياء النسب قصويّ	*	*	*			*	*	*	*	*	*
69	الاسم على زنة فَعُول نحو فطور، سحور والنسب إليه بإثبات الواو ثم إلحاق ياء النسب	*				*				*		*

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
70	الاسم الرباعي الصحيح الذي قبل آخره ياء مشددة" صيغة فَيْعل" نحو سَيِّد والنسب إليه بحذف الياء الثانية(العين) ثم إلحاق ياء النسب	*	*			*	*	*	*	*	*	*
71	الاسم الثلاثي صحيح العين واللام نحو مُهْر، جَمَل والنسب إليه على حاله دون تغيير، فيقال مُهريّ، جَمَليّ	*										
72	الاسم الثلاثي مضمومة العين على زنة (فَعُل) نحو سَمُر، عَضُد، النسب إليه على حاله دون تغيير فيقال سَمريّ، عَضُديّ	*	*									
73	الاسم الثلاثي مكسور العين مفتوح الفاء نحو كَتف، فخذ، والنسب إليه بفتح العين ثم إلحاق ياء النسب كَتَفيّ	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*
74	الاسم الثلاثي مكسور الفاء وهو قليل نحو إبِل، إطِل والنسب إليه بفتح العين وهو الأولى والأفصح	*						*		*	*	*

رقم القاعدة	نص القـــاعـــــدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
75	الاسم الثلاثي مكسور العـين مكسور الفاء وهو قليل نحـو إبل، إطل والنسب إليه بإبقـاء الكسرة على حالها								*			
76	الاسـم الربـاعي المجـرد والمزيد غير المعتل مكسـور ما قبل الآخر نحـو عُلَبطـي والنسب إليه دون تغيير فـي كسرته فيقال عُلَبطيّ	*	*	*			*					
77	الاسم الرباعي الذي ثالثة ألف نحو غزال، كتاب، والنسـب إليه دزن تغيير فيقال غـزالّ كتابيّ					*			*			
78	الاسم الثنائي(ما كان علـى حرفين وضعاً نحو: كم، لـم، مَنْ، والنسب إليه بتضـعيف الثاني فيقال كمّيّ، لمّيّ، منّيّ	*					*			*	*	*
79	الاسم الثنائي (ما كان علـى حرفين وضعاً نحو كم لم مَنْ والنسب إليه على حالـه دون تضـعيف الثـاني فيقـال كميّ،لميّ، منيّ									*		

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
80	الاسم الثنائي(ما كان على حرفين معتل الثاني) نحو ما، لا، كي والنسب إليه بتضعيف الثاني، وإلحاق ياء النسب فيقال مائيّ، لائيّ، كيويّ	*					*	*		*	*	*
81	الاسم الثنائي(ما كان على حرفين استعمالاً كان على ثلاثة في الأصل وفي الاستعمال حذف أحدهما) نحو عدة، صلة، عظة محذوفة الفاء، والنسب إليه بعدم رد الفاء فيقال عِديّ، صليّ	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*
82	الاسم الثنائي(ما كان على حرفين استعمالاً محذوف الفاء نحو عدة، صلة، النسب إليه برد المحذوف ثم قلبه إلى محل اللام فيقال عدويّ على رأي الفراء .	*							*			

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
83	الاسم الثنائي(ما كان على حرفين استعمالاً محذوف الفاء معتل اللام نحو شيّة، دية والنسب إليه برد الفاء المحذوفة بحركتها فيقال وِشَويّ ودويّ.	*	*	*				*				*
84	اما الفراء فينسب إلى محذوف الفاء معتل اللام نحو شيّة، ديّة برد الفاء وجعلها مكان اللام فيقول شيويّ ديويّ								*			
85	الاسم الثنائي(محذوف العين) وهو قليل جداً نحو سه، ومُذ والنسب إليه دون تغيير بعدم رد العين فيقال سهيّ مذيّ	*				*	*	*	*	*	*	*
86	الاسم الثنائي(محذوف اللام) وهو أكثر الثلاثي الذي حذف أصل من أصوله ومنه المحذوف اللام محرك الوسط في الأصل ولم يعوض محذوفه همزة وصل والنسب إليه برد اللام مثل أخ أخويّ	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*

رقم القاعدة	نص القـــاعــــــدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
87	الاسم محذوف اللام ساكن الوسط في الأصل ولم يعوض محذوفه همزة وصل نحو ابن، ابنة، اثنان والنسب إليه برد اللام وحذف الهمزة فيقال بنويّ، ثنويّ	*	*	*	*	*	*	*	*	*		*
88	كما ينسب إلى محذوف اللام محرّك الوسط في الأصل والمعوض عن محذوفه همزة وصل نحو ابن ابنة، بوجه آخر وهو عدم رد اللام والإبقاء على الهمزة ابنيّ اثنيّ	*	*				*		*			
89	الاسم محذوف اللام ساكن الوسط في الأصل ولم يعوض من محذوفه همزة وصل نحو غد، يد، والنسب إليه غدويّ، يدويّ	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
90	وجه آخر للنسب إليه وهو عدم رد اللام المحذوفة، فيقال غديّ يديّ	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*

رقم القاعدة	نص القـــاعـــــدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
91	الاسم محذوف اللام ساكن الوسط المعوض من محذوفه همزة وصل نحو اسم، وفي النسب إليه رد اللام وحذف الهمزة سمويّ	*				*	*	*		*		*
92	والوجه الثاني للنسب إلى محذوف اللام ساكن الوسط المعوض من محذوفه همزة وصل نحو اسم هو عدم رد اللام والإبقاء على الهمزة اسميّ	*				*	*	*		*		*
93	وينسب إلى كلمة فم التي أصلها فوه بدليل أفواه بعدم إحداث تغيير في الكلمة فيقال فمّيّ بعد تضعيف الميم	*	*	*								
94	وينسب إلى كلمة فم برد المحذوف فيقال فمويّ	*	*	*	*							
95	وجه ثالث في النسب إلى فم النسب إليه على الأصل فيقال فوهيّ								*			
96	الاسم محذوف اللام معتل العين نحو شاة، والنسب إليه برد لامه المحذوفة فيقال شوهيّ	*		*			*	*		*	*	*

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
97	الاسم محذوف اللام ساكن العين(على الأصل) ولم يعوض من محذوفه همزة وصل نحو فئة ومائة والنسب إليه برد اللام المحذوفة فيقال فئويّ ومئويّ	*	*				*					
98	ينسب إلى المثنى برده إلى مفرده، فيقال في(معلمان، مسلمان) عند النسب معلميّ، مسلميّ	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*
99	ينسب إلى العَلَم الذي تشبه صيغته صيغة المثنى على حاله دون رده إلى المفرد اعتماداً على الإعراب بالحركات فيقال في زيدان زيدانيّ	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*
100	كما ينسب إلى العلم الذي تشبه صيغته صيغة المثنى برده إلى مفرده اعتماداً على الإعراب بالحروف فيقال حَمْدان حَمْديّ	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
101	الملحق بالمثنى نحو كلتا ينسب إليه بحذف التاء وقلب الألف واواً كما في المقصور الثلاثي فيقال عند النسب كلويّ برأي سيبويه	*								*		
102	أما يونس فينسب إلى كلتا على كلتيّ وكلتويّ وكلتاويّ قياساً على المقصور الرباعي ساكن الثاني									*		
103	ينسب إلى جمع المذكر السالم برده إلى مفرده فيقال في(معلمون، مسلمون) معلّميّ، مسلّميّ	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*
104	وينسب إلى العلم الذي تشبه صيغته صيغة جمع المذكر السالم على حاله دون رده إلى المفرد إذا كان يعرب بالحركات فيقال زيدون زيدونيّ	*		*		*	*	*	*	*	*	*

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
105	كما ينسب على العلم الذي تشبه صيغته صيغة جمع المذكر السالم برده إلى مفرده إذا كان يعرب بالحروف فيقال في زيدون زَيْدِيّ	*		*		*	*	*	*	*	*	*
106	ينسب إلى جمع المؤنث السالم برده إلى مفرده فيقال في تمرات تمريّ بتسكين العين لأن العين في المفرد ساكنة	*	*	*			*	*	*	*	*	*
107	كما ينسب إلى العلم الذي تشبه صيغته صيغة جمع المؤنث السالم بحذف الألف والتاء والإبقاء للاسم على حاله بعد الحذف فيقال في تمرات تَمَرِيّ	*					*	*	*	*	*	*
108	ينسب إلى كلمة بنات بحذف التاء وقلب الألف واواً ثم إلحاق ياء النسب فتعامل معاملة الثلاثي المقصور حين النسب بَنَوِيّ	*					*	*	*	*		

رقم القاعدة	نص القـــاعـــــدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
109	إن كان الاسم جمع صفة نحو ضخمات فالنسب إليه بحذف التاء ثم قلب الألف واواً قياساً على المقصور الساكن الرباعيّ الثاني فيقال ضخميّ ضخمويّ ضخماويّ							*				
110	وينسب إلى جمع التكسير برده إلى مفرده فيقال في مساجد مسجديّ	*	*	*		*	*			*		*
111	ينسب إلى جمع التكسير الذي لا مفرد له نحو عباديد شماطيط على حاله دون تغيير بإلحاق ياء النسب فيقال عباديديّ شماطيطيّ	*					*	*	*	*	*	*
112	ينسب على اسم الجمع نحو رهط نفر على حاله دون تغيير بإلحاق ياء النسب فيقال رهطيّ، نفريّ	*					*	*		*	*	*
113	واسم الجنس الجمعيّ نحو تمر، عرب ينسب إليه على لفظه دون تغيير فيقال تمريّ، عربيّ	*					*	*	*	*	*	*
114	ينسب إلى العلم المسمى على هيئة جمع التكسير نحو جزائر أنبار على حاله فيقال أنباريّ	*	*				*					

رقم القاعدة	نص القـــاعــــدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
115	وينسب إلى المركب الإسنادي نحو برق نحره، تأبط شراً بإلحاق ياء النسب على الجزء الأول منه وحذف الثاني فيقال تأبطيّ، برقيّ	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*
116	أما المركب الإضافي نحو امرئ القيس زين العابدين فينسب إلى صدره فيقال امرئيّ،زينيّ ويستثنى من ذلك ثلاث حالات	*	*			*	*	*	*	*	*	*
117	إذا كان المركب الإضافي في كنية كأبي بكر وأم كلثوم فإنه ينسب إلى عجزه فيقال بكريّ، كلثوميّ	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
118	وإذا كان المركب معرفاً صدره بعجزه نحو ابن عباس، ابن مسعود، ابن عمر، فإنه ينسب إلى عجزه كذلك فيقال مسعوديّ، عباسيّ، عمريّ	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
119	إذا كان النسب إلى المركب الإضافي مُلْبساً بعدم معرفة المنسوب إليه حقيقة مثل عبد مناف، عبد شمس فيقال حين النسب منافيّ، شمسيّ	*						*		*	*	*

رقم القاعدة	نص القـــاعــــــدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
120	وينسب إلى المركب الإضافي الذي لا يعرف المنسوب إليه على الحقيقة بوجه آخر وهو النحت من جزأيه على صورة فَعْلَل فيقال في عبد شمس عبشميّ	*	*	*		*		*			*	*
121	أما النسب إلى المركب المزجي نحو بعلبك حضرموت فينسب إليه على وجوه خمسة اولها النسب إلى صدره وهو الشائع فيقال بعليّ، حضريّ	*	*	*		*		*		*	*	*
122	الوجه الثاني أن ينسب إلى عجزه فيقال في حضرموت موتيّ وفي بعلبك بكيّ وهذا ما أجازه الجرميّ وحده							*		*	*	*
123	الوجه الثالث النسب إلى الصدر وإلى العجز معاص فيقال في بعلبك بعليّ بكيّ وحضرموت حضريّ موتيّ على إجازة أبي حاتم السجستاني						*	*		*	*	
124	الوجه الرابع النسب إلى المركب كله باعتباره كلمة واحدة فيقال في السابق بعلبكيّ حضرموتيّ						*	*		*		

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
125	الوجه الخامس أن يبني من جزأي المركب اسم على زنة (فَعْلل) وهو ما يسمى(النحت) ومن ثم إلحاق ياء النسب فيقال في بعلبك حضرموت بعلبيّ، حضرميّ	*	*					*		*	*	*
126	أما المركب العددي الذي هو جزء من المركب المزجي، نحو خمسة عشر فالنسب إليه إذا كان علماً بإلحاق ياء النسب على الصدر وحذف العجز فيقال خمسيّ	*		*		*	*		*	*		*
127	يجوز أن ينسب إلى المركب العددي بالنسب إلى الجزأين مفردين فيقال في خمسة عشر خمسيّ عشريّ								*			
128	وينسب على الشذوذ بزيادة الألف والنون قبل إلحاق ياء النسب على الصفات للمبالغة فيها فيقال لعظيم الرقبة رقبانيّ	*	*	*			*	*	*	*	*	*
129	وينسب إلى الحرف بغير زيادة الياء على زنة فعّال فيقال نجّار، لمحترف النجارة	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*

رقم القاعدة	نص القـــاعــــــدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
130	كما ينسب على الشذوذ على زنة فاعل بدون الياء ليقصد به صاحب كذا فيقال لابن لتعني ذا لبن	*	*	*		*	*	*	*	*	*	*
131	وينسب على الشذوذ كذلك على زنة فَعِل لتعني صاحب شيء فيقال طعِم لذي الطعام	*		*			*	*		*	*	*
132	وينسب كذلك على زنة مفعال لتدل على ذات كأن يقال امرأة معطار أي ذات عطر	*	*	*						*	*	
133	كما ينسب على زنة مفعيل لتدل على معنى صاحب أو صاحبه، كأن يقال فرس محضير أي ذات حُضْر			*						*	*	
134	وينسب على مِفْعل نحو امرأة مِدْعس أي كثيرة الطعن	*		*								

رقم القاعدة	نص القاعدة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
135	وينسب على فَعُول للدلالة على الكثرة والمبالغة في الشيء نحو امرأة قتول أي كثيرة القتل.	*	*	*								
136	النسب إلى الصفة المؤنثة غير المختومة بتاء التأنيث والتي يستوي فيها المذكر المؤنث كأن يقال امرأة طامث وحائض ذات طمث وذات حيض	*	*	*								
137	وما خالف الطرق القياسية لصياغته الاسم المنسوب يعدّ شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*

ملحق رقم (2)

يعرض هذا الجدول عينة من الشواهد الواردة للأسماء المنسوبة في كتـاب الأنسـاب" العينة القديمة" لتكون هذه الشواهد معزّزة لما نوقش في الفصل الثاني.

وقد روعي في الجدول ما يلي:

-ذكر الباحث الاسم المنسوب والمنسوب إليه.

-أورد الأسماء المنسوبة القياسية أولاً ثم اتبعها بالأسماء المنسوبة على غير قياس.

-اتبع الباحث الترتيب نفسه في تعداد الأسماء المنسوبة بادئاً بالمختوم بتاء التأنيث، ومختتماً بالنسب على الشذوذ.

وتالياً الجدول:

1.المختـوم بتـاء التـأنيـث					
الأُبُلّيّ	أُبُلّة	البعقوبيّ	بعقوبة	السِّبْني	سِبنة
الأذَنيّ	أذَنة	الخانوقيّ	خانوقة	السَّخبريّ	سخبرة
البَرْزِيّ	بَرْزة	الخُباشيّ	خباشة	البَكْراويّ	بَكرة
البيَّاسيّ	بيّاسة	الخُرجيّ	خُرجة	البزدويّ	بزدة
الباجيّ	باجة	الخشاوريّ	خشاورة	الأمويّ	أمة
الكوفيّ	الكُوفة	الخيرْيّ	خيرة	الحلاّويّ	الحِلّة
الحَمْزيّ	حَمْزة	الرافقيّ	رافقة	الغَزْنويّ	غَزْنَة
القَلْعيّ	القَلْعة	الرِّفاعيّ	رفاعة	الإباحتيّ	إباحة الأشياء
الرُّصافيّ	الرُّصافة	الرَّمليّ	الرملة	الإمامتيّ	الإماميّة
البَصْريّ	البَصْرة	الرَّماديّ	رمادة		
الأوْدنيّ	أوْدنة	الرُّوذيّ	روذة		
الأيْليّ	الأيلة	السّاميّ	سامة		

2.المقصور الثلاثي					
الأُدَويّ	**أدى**	**الرضويّ**	**رضا**	**الرُّضائيّ**	**رُضا**
السَّخويّ	**سخا**	**الحَنَويّ**	**حنا**	**الحياويّ**	**الحيا**
الشَّطويّ	**شطا**	**النَّسويّ**	**نسا**	**النَّسائيّ**	**نسا**
الهَدَويّ	**هدا**	**الشَّرويّ**	**الشراة**	**الشَّذّائيّ**	**شذا**
الهَرَويّ	**هراة**	**النَّوائيّ**	**نوى**	**الطِّبابيّ**	**طِبا**
القنويّ	**قناة (الرمح)**	**الحمايِيّ**	**حماة**		
3.المقصور الرباعي ساكن الثاني					
الجُعْفيّ	**جُعفى**	**الأراوئي**	**أروى**	**الجَدْيانيّ**	**جَدْيا**
الحفناويّ	**حفنا**	**الحقلاويّ**	**حقلا**	**الماماييّ**	**ماما**
العكاويّ	**عكّا**	**اليغنويّ**	**يغنى**	**الحلوائيّ**	**حلوى**
الموسويّ	**موسى**	**البّديّ**	**بدّا**	**الموسائيّ**	**موسى**
البُصرويّ	**بُصْرى**	**الجّوصيّ**	**جوضا**	**البالائيّ**	**بالا**
الدَّبْثاويّ	**دبثا**	**اليافونيّ**	**يافا**	**النقياييّ**	**نقيا**
الحولَيّ	**حولى**	**الشيطانيّ**	**شيطا**	**المقرائيّ**	**مُقْرى**
اليُوذيّ	**يوذى**	**الدِّمائيّ**	**دِمَّا**		
اليوذويّ	**يوذى**	**الإستانيّ**	**إستا**		
4.المقصور الرباعي متحرك الثاني					
النَّشويّ	**نِشَوى**	**الخَطفيّ**	**خَطفى**	**الفَرَماويّ**	**فَرَما**

5.المقصور فوق الرباعي					
الأنْدقيّ	أندقى	الموشيليّ	موشيلا	الماذرائيّ	ماذرا
البخاريّ	بخارى	القطفتيّ	قطفتا	الشاقلانيّ	شاقلا
الجَنيقيّ	جنيقى	الزعوريّ	زعورا	الحرستانيّ	حرستا
البهنسيّ	بهنسا	السُّرماريّ	سرماري	البصيدائيّ	بصيدا
الدَّنوقيّ	دنوقى	السّكلكنديّ	سكلكندى	الأستوائيّ	أستوا
الأوانيّ	أوانا	الهبرتائيّ	هبرتا	البُوصرائي	بوصرا
الطرواخيّ	طرواخى	الدارانيّ	داريّا	المزنوييّ	مزنوى
الطُّغاميّ	طُغامى	الشلاثاييّ	شلاثا	السِّمسطائيّ	سِمسطا
النيظريّ	نيظرى	القطوطاييّ	قطوطا	المشفرائيّ	مشفرى
المجُوجيّ	مجوجا				

6.الثلاثي معتل العين واللام					
النوّيّ	نَوّ	الفيّيّ	فيّ	الرازيّ	ريّ
البوّيّ	بوّ	العوِّيّ	عوّة		

7.ما آخره ياء مشددة بعد حرفين					
العَلَويّ	عليّ	العَدَويّ	عديّ	الجرويّ	جَرَيّ
الغَنويّ	غنيّ	الغَزويّ	غزيّة	الهنّيّ	هِنيّ
العَطويّ	عطيّة	الهنويّ	هنيّ	الخوييّ	خويّ
الطُّهويّ	طُهيّة				

8.ما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف					
الخَشَبيّ	الخشبيّة	اللَّوزيّ	اللوزيّة	السِّندوانيّ	السِّنديّة
القَدَريّ	القدريّة	الصقليّ	صقليّة	الطبرانيّ	طبريّة
9.ما آخره واو مفردة بعد ألف					
الفراويّ	فراوة	الساويّ	ساوة	الحلاويّ	حلاوة
الطَّفاويّ	طفاوة	الخلاويّ	خلاوة	الأزناويّ	أزناويّ
10.الرباعي صحيح اللام مكسور العين ساكن الثاني					
اليَغلبيّ	يغلب	اليَثربيّ	يثرب	المذهِبيّ	مذّهب
التّغلبيّ	تغلب	المَذحجيّ	مذّحج	المجنزيّ	مجنِز
المَغْربيّ	المغرب				
11.الممدود					
الرِّجائي	رجاء	بيضاويّ	بيضاء	صتعاييّ	صنعاء
الرُّهاويّ	رُهاء	حمراويّ	حمراء	الكذراييّ	كذراء
الكسائيّ	كِساء	تيماويّ	تيماء	الجرقانيّ	جرقاء
السويدائيّ	السويداء	صداييّ	صداء	القُرنانيّ	قُرناء
البلقاويّ	بلقاء	صنعانيّ	صنعاء	القُرناييّ	قُرَناء
بلقائيّ	يلقاء				

12.فعيلة وفُعَيلة

قُرظيّ	قُريظة	فَرَضيّ	فريضة	البُريدي	بُريدة
جذميّ	جذيمة	القطعيّ	قطيعة	الخُزيميّ	خُزيمة
قُطعيّ	قُطيعة	القتيريّ	قتيرة	مطيريّ	مطيرة
حنفيّ	حنيفة	الغُفيليّ	غفيلة	فعيليّ	فعيلة
رَبَعيّ	ربيعة	العُديسيّ	عُديسة	القريبيّ	قريبة
عُرنيّ	عُرينة	العُميريّ	عُميرة	الجَديليّ	جديلة
جدليّ	جديلة	العُرنيّ	عُرينة	الحُليميّ	حليمة
قُتبيّ	قُتيبة	المُليكيّ	مُليكة	الحنفيّ	حنيفة
				الحوزيّ	حويزة

13.فُعيل وفُعيل

الفُقيميّ	فُقيم	الخُفيفيّ	خُفيف	الجُربيّ	جُريب
العُزيريّ	عُزير	الهُذيميّ	هُذيم	البَرَحيّ	بريح
العُسيليّ	عُسيل	النُّقيشيّ	نُقيش	الهُذَليّ	هُذيل
العُميريّ	عُمير	النُّعيميّ	نُعيم	القُرشيّ	قُريش
القُديسيّ	قُديس	النُّميريّ	نُمير	الخُشَنيّ	خُشين
النُّفيليّ	نُفيل	المليحيّ	مليح	العَتَكيّ	عتيك
الهُديريّ	هُدير	النَّعيتيّ	نعيت	الحُرَشيّ	حريش
الهُذَيليّ	هُذيل	الحريزيّ	حريز		
الحُميديّ	حُميْد	الحميديّ	حميد		
الخُصيفيّ	خُصيف	الخطيبيّ	خطيب		

14.فعول					
العَتوديّ	**عتود**	**الكبوذيّ**	**كبوذ**	**العَطوفيّ**	**عطوف**
العَجوزيّ	**عجوز**	**الكَروخيّ**	**كروخ**	**السّدوسيّ**	**سَدوس**
العَروضيّ	**عَروض**	**السّحوليّ**	**سحول**	**السّمعونيّ**	**سمعون**
القطوطيّ	**قطوط**	**الزَّبوريّ**	**زبور**		
15.الثلاثي صحيح العين واللام					
اللّخمي	**لَخْم**	**الذّهبيّ**	**ذهَب**	**السَّكنيّ**	**سكن**
النُّكريَّ	**نُكر**	**الأسَديّ**	**أسَد**	**السِّحريّ**	**سِحر**
اللّحجيّ	**لَحْج**	**الخُلديّ**	**خُلْد**	**الغَمريّ**	**غَمْر**
السِّدريّ	**سِدْر**	**السَّعديّ**	**سَعْد**	**الزَّرديّ**	**زَرَد**
الحقْليّ	**حقْل**	**السَّمحيّ**	**سَمْح**	**الذَّنبيّ**	**ذَنَب**
الحلَبيّ	**حلَب**	**الصُّفديّ**	**صُفد**	**الشّمعيّ**	**شَمْع**
الحمَليّ	**حمَل**	**الفَحليّ**	**فَحْل**	**السّمجيّ**	**سمَج**
الحمَكيّ	**حمَك**	**العُكليّ**	**عُكل**	**السَّرْحيّ**	**سَرْح**
الحفْصيّ	**حفص**	**العَثريّ**	**عَثر**	**السَّركيّ**	**سَرْك**
الأثريّ	**أثر**				
16.الثلاثي مكسور العين مفتوح الفاء					
النَّمَريّ	**النَّمِر**	**الشَّقَريّ**	**شَقِرة**	**السَّلَميّ**	**سَلِمة**
الصّدَفيّ	**الصَّدِف**	**الزَّعَليّ**	**زَعِل**	**العَقِبيّ**	**العَقِب**

17.الرباعي المجرّد والمزيد غير المعتل					
الأحْجنيّ	أحْجن	الزّرَنديّ	زرند	الأرقميّ	الأرقم
الأحدَبيّ	أحدب	الخشرميّ	خشرم	الخندفيّ	خندف
العزْرميّ	عَزرم	الحِصرميّ	حصرم	الأشتريّ	أشتر
الزَّعْبليّ	زَعْبَل	الدُّرَفسيّ	دُرَفس	الأوبريّ	أوبر
الزَّرزميّ	زرزم	الرُّستميّ	رُسْتم	الأصبحيّ	أصبح
السُّهربيّ	سُهرب	الأصمعيّ	أصمع	الأحمديّ	أحمد
الزَّرخشيّ	زرخش	الأسلميّ	أسْلم	الأشجعيّ	أشجع
الخَلَنجيّ	خَلَنج				
18.الرباعي الذي ثالثه ألف					
الحَراميّ	حرام	الغفاريّ	غفار	العِياضيّ	عياض
الحُبابيّ	حُباب	الضِّراريّ	ضرار	العزازيّ	عزاز
الحرازيّ	حراز	الغياثيّ	غياث	العراقيّ	عِراق
الحنانيّ	حنان	الزياديّ	زياد		
19.المثنى					
الخُتلّيّ	ختلاَن	النَّحليّ	نحلين	الخانقينيّ	خانقين
النُّصيبيّ	نصيبين	الصّغانيّ	صغانيان	الواديَيْنيّ	الواديَيْن
الأحصبيّ	الأحصبين	الأحسُبينيّ	الأحسَبين	النَّهرُبينيّ	نَهرُبين
الجوزقيّ	جوزقين	الصريفينيّ	صريفين	القِنّسرينيّ	قنسرين

20.جمع المؤنث السالم		
الحبَطيّ الحبَطات العَرَفيّ عَرَفات	الصّلواتيّ صلوات الشاماتيّ شامات	التركاتيّ التركات الكاراتيّ كارات
21.جمع التكسير		
البُرجميّ البراجمة التُّرخميّ التراخمة الخارجيّ الخوارج الجهضميّ الجهاضمة القِرمطيّ القرامطة المسمعيّ المسامعة الجرائديّ الجرائد الأخباريّ أخبار المصاحفيّ المصاحف	المناديليّ المناديل الخيوطيّ الخيوط الضفادعيّ الضفادع أفواهيّ أفواه المراجليّ المراجل الفُوطيّ فُوط المغازليّ المغازل الطنافسيّ الطنفسة المسائليّ المسائل	المظالميّ المظالم المقانعيّ المقانع المقابريّ المقابر الفرائضيّ الفرائض الفراديسيّ الفراديس المراوحيّ المراوح الجماجميّ الجماجم الجنائزيّ الجنائز
22. جمع التكسير (العَلَم)		
الأنصاريّ الأنصار الجزائريّ الجزائر	المدائنيّ المدائن	الأعرابيّ الأعراب
23. اسم الجنس الجمعي		
العَجَميّ العجم القِبطيّ القبط	العربيّ العَرَب البربريّ البربر	النبطيّ النبط الأعجميّ العجم

24.المركب الإضافي

العَيْذيّ	عيذ الله	العَبدليّ	عبد الله	الخبز أرزيّ	خبز الأرز
الرأسيّ	رأس العين	العَبْدشيّ	عبد شويه	الدارزنجيّ	دار زنج
المائقيّ	مائق الدشت	الدار قطني	دار القطن	المروزيّ	مرو الشاهجان
العَبْدريّ	عبد الدار	العين زربيّ	عين زربة	الهرمزغنديّ	هرمز غند
القاليّ	قاليقلا	العبد الملكيّ	عبد الملك	الحَصْكفيّ	حصن كيفا
العبسقيّ	عبد القيس	الدير عاقوليّ	دير عاقول	التلعفريّ	تل الأعفر
العلاّنيّ	إبي علانة	المرو الروذيّ	مرو الروذ	التلعكبريّ	تل عكبرا
العَبْشميّ	عبد شمس	ميافارقيّ	ميافارقين		

25.المركب المزجيّ

البعلبْكيّ	بعلبك	الفنّويّ	فنويه	الحربويّ	حربويه
الطبريّ	طبرستان	النضرويّ	نضرويه	المحمويّ	محمويه
الرامهركزيّ	رامهرمز	الدرستويّ	درستويه	السختويّ	سختويه
خالد أباذيّ	خالد أباذ	الراهويّ	راهويه	الكاكويّ	كاكويه
الخمقاباذيّ	خمقاباذ	الحسنويّ	حسنويه	الشيرويّ	شيرويه
طخارستانيّ	طخارستان	الحمويّ	حمويه	الفارويّ	فارويه
المولقاباذي	مولقاباذ	العبدويّ	عبدويه	الفدّويّ	فدّويه
اللُّريّ	لرستان	السلمويّ	سلمويه	الدانويّ	دانويه
السليماناباذيّ	سليماناباذ	القماشويّ	قماشويه	الأردستانيّ	أردستان
الزيادباذيّ	زياد أباذ	الحفصويّ	حفصويه		

26.فعّال للدلالة على الحرف		
الخفّاف	المعّاز	الكلاّس
الشعّاب	العدّاس	الكيّال
الخنّاق	العسّال	القمّاح
الخوّاص	الطسَّاس	القرّاب
الدّباغ	الطّفال	الوشّاء
الدّباس	الطحّان	الصرّاف
الدّلال	الطبّاع	الحطّاب
الدّهان	الصوّاف	السّمان
الرّواس	القزّاز	الجبّان
الزيّات	العلاّف	الفحّام
الزجّاج	اللّجام	اللاّل
السّراج	اللّبان	القطّان
السّلاّل	اللوّاز	الطيّان
الشّحام	المشّاط	الخيّاط
القصّاب	النجّار	الدقّاق
العطّار	النسّاج	العصّاب
النّبال	النقّاط	القرّاظ
النّفاط	النخّاس	القصّار
الورّاق	اللكّاف	الرقّاء

27.فاعل للدلالة على صاحب الشيء		
الرائض الحاسب الزارع	**السايح السابح الصّايغ**	**التاجر القارئ الفامي**
28.مفعول		
الميمونيّ ميمون المنصوريّ منصور المنبوزيّ منبوز المنثوريّ منثور المكتوميّ مكتوم	**المكحوليّ مكحول المطروديّ مطرود المخزوميّ مخزوم المحفوظيّ محفوظ المحموديّ محمود**	**المسروقيّ مسروق المسعوديّ مسعود المخدوجيّ مخدوج المبذوليّ مبذول**
29.الأسماء الفارسية		
الإسفيذدشتيّ إسفيذدشت الأشتاخوستيّ أشتاخوست الأشتابديزكيّ أشتابديزه البابكوشمكيّ بابكو شمك الباخجوستيّ باخجوست البغدخزرقنديّ بغدخزرقند البوزنشاهيّ بوزنشاه الجندفرقانيّ جندفرقان الجيرمزدانيّ الجيرمزدان الخديمنكنيّ خديمنكن	**الخرعانكثيّ خرعانكث الخشوفغنيّ خشوفغن الخشنمجكثيّ خشمنجكث الدينمزدانيّ دينه مزدان الروذفغكديّ روذفغكدي الزاغرسرسنيّ زاغر سرسن الزروديزكيّ زروديزه الساكبديازوريّ ساكبدياز السكجكثيّ سكجكث الشميذيزكيّ شميديزه**	**الشيرغاه شونيّ شيرغاوشون الفشيديزجيّ فشيديزه الفيروزنخجيريّ فيروزنخجشير مذيا مجكثيّ مذيا مجكث الولاشجرذيّ ولاشجرذ اليذخكثيّ يذخكث النوماهويّ نوماهو الكلجنخانيّ كلجنخان الكنديكثيّ كُنديكث**

ملحق رقم(3)

عرض الباحث في الجدول التالي صيغة القاعدة الواردة في الاستعمال، وعدّة من أثبتها من الكتب النحوية، ومجموع الوارد من صورها في العينة القديمة، ومجموع الوارد من صورها في العينة الحديثة.

وقد أضاف على الجدول مجموع الصور القياسية وغير القياسية والنسبة المئوية لكل منهما إلى مجموع الشواهد.

وتالياً الجدول:

رقم القاعدة	نص القاعدة الواردة في الاستعمال	عدة من أثبتها من الكتب النحوية	مجموع الشواهد في العينة القديمة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية	مجموع الشواهد في العينة الحديثة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية
1	**تحذف تاء التأنيث من الاسم لمجرد إلحاق ياء النسب**	11	50	44	%88	6	%12	40	35	%87.5	5	%12.5
2	**تقلب الألف واواً في المقصور الثلاثي عند النسب**	11	18	11	%58	7	%42	1	–	–	1	%100
3	**يجوز أن تحذف الألف في المقصور الرباعي ساكن الثاني، ويجوز قلبها واواً ويجوز كذلك إلحاق واو بين الألف وياء النسب**	11	27	15	%60	12	%40	15	15	%100	–	–

رقم القاعدة	نص القاعدة الواردة في الاستعمال	عدة من أثبتها من الكتب النحوية	مجموع الشواهد في العينة القديمة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية	مجموع الشواهد في العينة الحديثة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية
4	**تحذف الألف في المقصور الرباعي متحرك الثاني عند إلحاق ياء النسب**	**9**	**3**	**2**	**%67**	**1**	**%33**	**2**	**2**	**%100**	–	–
5	**تحذف الألف في المقصور فوق الرباعي عند إلحاق ياء النسب**	**11**	**37**	**21**	**%60**	**16**	**%40**	**21**	**21**	**%100**	–	–
6	**تحذف الياء في المنقوص الرباعي ويجوز قلبها واواً عند النسب**	**8**	**1**	**1**	**%100**	–	–	**2**	**1**	**%50**	**1**	**%50**
7	**لا تغيير على كل اسم مختوم بحرف علة من غير المقصور والمنقوص عند النسب**	**5**	**8**	**6**	**%75**	**2**	**%25**	**5**	**2**	**%40**	**3**	**%60**
8	**تقلب الياء ألفاً ثم واواً من كل اسم على زنة تفعلة مصدر فعّل**	**2**	–	–	–	–	–	**3**	**3**	**%100**	–	–
9	**يفك إدغام اللام من كل ثلاثي مضعف، وردها إلى أصلها الواو أو الياء عند النسب**	**7**	**3**	**2**	**%67**	**1**	**%33**	**2**	**2**	**%100**	–	–

رقم القاعدة	نص القاعدة الواردة في الاستعمال	عدة من أثبتها من الكتب النحوية	مجموع الشواهد في العينة القديمة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية	مجموع الشواهد في العينة الحديثة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية
10	تقلب الياء الثانية ألفاً ثم واواً بعد حذف الياء الأولى وقلب الكسرة فتحة من كل اسم آخره ياء مشددة بعد حرفين.	9	11	9	%80	2	%20	4	4	%100	–	–
11	تحذف الياء الثانية وتقلب الياء الأولى واواً من كل اسم آخره ياء مشددة بعد حرفين، ويجوز حذف الياءين معاً عند النسب	9	6	4	%67	2	%33	5	4	%80	1	%20
12	يجوز في الاسم الذي آخره ياء بعد ألف زائدة قلب يائه همزة، ويجوز قلبها واواً عند النسب	5	2	1	%50	1	%50	4	4	%100	–	–
13	تبقى الواو على حالها دون تغيير في الاسم الذي آخره واو مفردة بعد ألف عند النسب	5	6	6	%100	–	–	1	1	%100	–	–
14	تبقى الواو على حالها دون تغيير في الاسم الذي آخره واو مشددة بعد حرفين عند النسب	3	1	1	%100	–	–	–	–	–	–	–

رقم القاعدة	نص القاعدة الواردة في الاستعمال	عدة من أثبتها من الكتب النحوية	مجموع الشواهد في العينة القديمة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية	مجموع الشواهد في العينة الحديثة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية
15	تحذف الواو ويفتح ما قبلها من كل اسم على زنة فعُولة عند النسب	9	4	–	–	4	%100	1	1	%100	–	–
16	لا تغيير على الاسم الرباعي صحيح اللام مكسور العين ساكن الثاني عند النسب	4	6	6	%100	–	–	3	3	%100	–	–
17	لا تغيير على الاسم الرباعي على زنة (فِعْيَل) ينسب إليه بحذف الياء الثانية ثم إلحاق ياء النسب	2	1	1	%100	–	–	1	1	%100	–	–
18	الاسم الرباعي الصحيح الذي قبل آخره ياء مشددة على زنة (فعيل) ينسب إليه بحذف الياء الثانية ثم إلحاق ياء النسب	9	2	–	–	2	%100	–	–	–	–	–
19	تحذف الياء الثانية من الاسم الخماسي على زنة "فُعيل" عند إلحاق ياء النسب	3	1	–	–	1	%100	–	–	–	–	–
20	تثبت الهمزة عند النسب في الاسم الممدود الذي همزته أصلية.	8	1	1	%100	–	–	–	–	–	–	–

رقم القاعدة	نص القاعدة الواردة في الاستعمال	عدة من أثبتها من الكتب النحوية	مجموع الشواهد في العينة القديمة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية	مجموع الشواهد في العينة الحديثة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية
21	تقلب الهمزة واواً عند النسب في الاسم الممدود الذي همزته زائدة للتأنيث	10	7	4	%60	3	%40	2	1	%50	1	%50
22	تثبت الهمزة على حالها عند النسب في الاسم الممدود الذي همزته منقلبة عن أصل ويجوز قلبها واواً	10	3	3	%100	–	–	14	13	%92	1	%8
23	تثبت الهمزة على حالها عند النسب في الاسم الممدود الذي همزته زائدة للإلحاق ويجوز قلب الهمزة واواً	9	6	–	–	6	%100	6	6	%100	–	–
24	تثبت الهمزة على حالها عند النسب في كل اسم آخره همزة بعد ألف غير زائدة	4	–	–	–	–	–	5	5	%100	–	–
25	تحذف الياء ويفتح ما قبلها من كل اسم على زنة فعيلة وفُعيلة بشرط إلا تكون معتلة العين أو مضعفتها وعندها تبقى الياء	11	45	11	%30	34	%70	8	3	%37.5	5	%62.5

رقم القاعدة	نص القاعدة الواردة في الاستعمال	عدة من أثبتها من الكتب النحوية	مجموع الشواهد في العينة القديمة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية	مجموع الشواهد في العينة الحديثة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية
26	تثبت الياء على حالها من كل اسم على زنة فعيل وفَعَيل بشرط إلا يكون معتل اللام وعندها تحذف الألف وتقلب الثانية	7	51	44	%87	7	%13	13	13	%100	–	–
27	تثبت الواو على حالها عند النسب إلى كل اسم على زنة فعُول	4	10	10	%100	–	–	1	1	%100	–	–
28	لا تغيير على الاسم الثلاثي صحيح العين واللام عند النسب	1	87	87	%100	–	–	34	32	%94	2	%6
29	الاسم الثلاثي مضموم العين ينسب إليه على حاله دون تغيير في ضمته	2	1	1	%100	–	–	–	–	–	–	–
30	تفتح العين من كل اسم ثلاثي مكسور العين مفتوح الفاء عند النسب	10	7	6	%86	1	%14	1	1	%100	–	–
31	الاسم الرباعي المجرد والمزيد غير المعتل ينسب إليه على حاله دون تغيير	4	63	63	%100	–	–	10	10	%100	–	–
32	الاسم الرباعي الذي ثالثه ألف لا تغيير فيه عند النسب	1	46	46	%100	–	–	26	26	%100	–	–

رقم القاعدة	نص القاعدة الواردة في الاستعمال	عدة من أثبتها من الكتب النحوية	مجموع الشواهد في العينة القديمة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية	مجموع الشواهد في العينة الحديثة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية
33	الاسم الثلاثي محذوف اللام ساكن الوسط في الأصل ولم يعوض من محذوفه همزة وصل ينسب إليه برد اللام المحذوفة	10	–	–	–	–	–	5	5	%100	–	–
34	الثلاثي محذوف اللام ساكن الوسط المعوض من محذوفه همزة وصل ينسب إليه برد اللام وحذف الهمزة	10	–	–	–	–	–	1	–	–	1	%100
35	الثلاثي محذوف اللام ساكن الوسط ولم يعوض من محذوفه همزة وصل، ينسب إليه برد اللام محذوفة	11	–	–	–	–	–	1	1	%100	–	–
36	الثلاثي محذوف اللام ساكن العين(على الأصل) ولم يعوض من محذوفه همزة وصل ينسب إليه برد اللام المحذوفة	3	–	–	–	–	–	3	3	%100	–	–
37	ينسب إلى المثنى برده إلى مفرده ومن ثم إلحاق ياء النسب	10	11	6	%55	5	%45	6	5	%83	1	%17

رقم القاعدة	نص القاعدة الواردة في الاستعمال	عدة من أثبتها من الكتب النحوية	مجموع الشواهد في العينة القديمة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية	مجموع الشواهد في العينة الحديثة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية
38	ينسب إلى جمع المذكر السالم برده إلى مفرده ومن ثم إلحاق ياء النسب	10	1	1	%100	–	–	–	3	–	3	%100
39	ينسب إلى جمع المؤنث السالم برده إلى مفرده ومن ثم إلحاق ياء النسب	9	6	2	%34	4	%66	2	1	%50	1	%50
40	ينسب إلى جمع التكسير برده إلى مفرده ومن ثم إلحاق الياء	7	73	8	%10	65	%90	18	1	%5.5	17	%94.5
41	ينسب إلى العلم على هيئة جمع التكسير على حاله دون رده إلى المفرد	3	3	3	%100	–	–	2	2	%100	–	–
42	ينسب إلى اسم الجنس الجمعي على حاله دون رده إلى المفرد	7	5	5	%100	–	–	3	3	%100	–	–
43	ينسب إلى اسم الجمع على حاله دون تغيير	6	–	–	–	–	–	5	5	%100	–	–
44	ينسب إلى المركب الإسنادي بإلحاق ياء النسب على الجزء الأول من المركب	10	1	–	–	1	%100	–	–	–	–	–

رقم القاعدة	نص القاعدة الواردة في الاستعمال	عدة من أثبتها من الكتب النحوية	مجموع الشواهد في العينة القديمة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية	مجموع الشواهد في العينة الحديثة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية
45	وينسب إلى المركب الإضافي بإلحاق الياء على الجزء الأول منه إلا في ثلاث حالات	10	44	10	%23	34	%77	5	3	%60	2	%40
46	وينسب إلى المركب المزجي على خمسة أوجه	7	110	73	%70	37	%30	10	10	%10	–	–
47	يجيء على زنة فعّال للنسب ليدل على الحرف	10	160					7				
48	يجيء على زنة فاعل للنسب للدلالة على المبالغة في الصفات	10	8					–				
49	يجيء على الشذوذ بزيادة الألف والنون للدلالة على المبالغة في الصفات	9	2					–				
50	ينسب إلى الاسم على زنة مفعول على حاله دون تغيير فيه عند إلحاق ياء النسب	–	21	21	%100	–	–	–	–	–	–	–
51	ينسب إلى الاسم على زنة فاعل على حاله دون تغيير فيه عند إلحاق ياء النسب	–	25	25	%100	–	–	–	–	–	–	–

رقم القاعدة	نص القاعدة الواردة في الاستعمال	عدة من أثبتها من الكتب النحوية	مجموع الشواهد في العينة القديمة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية	مجموع الشواهد في العينة الحديثة	القياسي منها	النسبة المئوية	غير القياسي	النسبة المئوية
52	**ينسب إلى الأسماء المختومة بويه بحذف الهاء وإلحاق ياء النسب**	–	**37**	**37**	**%100**	–	–	–	–	–	–	–
53	**ينسب إلى (تفعيل) مصدر فعّل على حاله دون تغيير فيه عند إلحاق ياء النسب**	–	–	–	–	–	–	**31**	**31**	**%100**	–	–

Attribution in Arabic Between Theory and Reality

By:
Emad Salman Abu Snaineh

Supervisor
Prof. Dr. Mahmoud Husni Maghalseh.

Abstract

This study, titled " Attribution in Arabic Between Theory and Reality, tried to deal with a description image of the attribution section, in conformity with the agreed upon rules of this section in the grammar books sample. Further, to deal with its image in the current usage, through investigations into both old and recent samples, so as to know the agreement aspects of its use with the rule, as well s the disagreement ones. All with the aim to construct afunctional applicable approach between newness of the rule and the allowance of usage.

The study consisted of an introduction, three chapters, conclusion and three annexes. The introduction included the research in the study problem and importance, as well as the method it will follow in dealing with this section. The chapter further contained a review (in brief) of some of the previous studies related to both the topic and method.

Chapter one included a description of the attribution topic in accordance with the agreed upon rules of the grammarians in a selected sample of their books. This description includes the definition of attribution, its functions, sections, standards formation methods and the peculiars thereto,

Chapter two examined the image of the section in the current usage through dealing with an old sample, that is one of the reference books, namely " Al-Ansab " by " Al-Sam'ani", as well as another recent sample contained in a number of periodicals and daily news papers.

Chapter three balanced the theoretical image of the section and its image in use. And the conclusion included the results of the research.

Finally, the study was followed by three annexes. First which included the statistical representation of the attribution section in the grammarian books. Second, included an group of the evidences stated for the attributed names in the old sample, so as these examples will reinforce the material discussed in the chapter two. Third, annex illustrated the rules already stated in the use and the extent of frequency in both the old and the recent samples, with a comparison with those grammar books that have confirmed it.

The study reached the following conclusions:

1- the Attribution theme is a vast one in the grammarian books, yet could be summarized if the individual opinions of the grammarians were disqualified, which added negatively to the large volume of this section, even though never been shown in the course of usage.

2- There are many standard rules that came in opposition with the standard way of forming attribution. Among these the attribution rule to some morphological forms, which gave us allowance to say that we can attribute to these forms both in the standard method duly confirmed by the grammarians, and the non-standard methods (heard applications only), which contradict most of the grammarians.

3- Many usages of the rules were not given mention to, such as the rules relating to the three-letter-words ending with a vowel letter, the three-letter words with the vowel point on the first and second letters, as well as some words consisting of two letters only (such as *ma*, *la*, etc).